

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أبريل 2017.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: جلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين: الموضوع الأول: إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛ الموضوع الثاني: السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.	دورة أبريل 2017
3060 • محضر الجلسة الأولى بعد المائة ليوم الأربعاء 10 من شوال 1438 (5 يوليوز 2017).....	صفحة
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 74.16 المتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.	• محضر الجلسة الثامنة والتسعين ليوم الثلاثاء 9 من شوال 1438 (4 يوليوز 2017).....
3064 • محضر الجلسة الثانية بعد المائة ليوم الثلاثاء 16 من شوال 1438 (11 يوليوز 2017).....	2988 جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	• محضر الجلسة التاسعة والتسعين ليوم الثلاثاء 9 من شوال 1438 (4 يوليوز 2017).....
3090 • محضر الجلسة الثالثة بعد المائة ليوم الثلاثاء 16 من شوال 1438 (11 يوليوز 2017).....	3014 جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة، تخصص للاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس برسم سنة 2015.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.	• محضر الجلسة المائة ليوم الأربعاء 10 من شوال 1438 (5 يوليوز 2017).....
	3022

محضر الجلسة الثامنة والتسعين**التاريخ:** الثلاثاء 09 شوال 1438 هـ (4 يوليوز 2017 م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين مساء.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات، السادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد احمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، تحيط المجلس الوقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان للاستماع إلى عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن أعمال المجلس برسم سنة 2015 على الساعة 6 والنصف مساء بمقر مجلس النواب.

كما سيعقد المجلس يوم غد الأربعاء 5 يوليوز 2017 على الساعة 4 والنصف زوالا، الجلسة الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة حول الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة وتلميها الجلسة التشريعية التي سيخصصها المجلس للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير قانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

ومن جهة أخرى، توصل مكتب مجلس المستشارين بقرار المحكمة

الدستورية عدد 17/14 الذي قضت بموجبه برفض الطلب الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد محمد ربحان عضو بمجلس المستشارين على إثر الانتخاب الذي أجري في 23 فبراير 2017 برسم الهيئة الناخبة لممثلي غرفة الصناعة التقليدية بجنتي بني ملال-خنيفرة، والدار البيضاء-سطات.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السادة وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية، الشباب والرياضة، والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء، يتعذر عليهم حضور أشغال جلسة الأسئلة ليومه الثلاثاء 4 يوليوز لارتباطهم بنشاط ملكي.

وبمراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤالين الموجهين لقطاع الصحة، وعن السؤال الفريد الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

ونشير إلى أن عدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 4 يوليوز 2017:

- عدد الأسئلة الشفهية: 45 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 8؛

- وعدد الأجوبة الكتابية: 16 جوابا كتابيا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين للوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، واللذان تجمعهما وحدة الموضوع.

ويتعلق الأمر أولا بسؤال أي حول تسهيل عملية العبور لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، الكلمة للفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أندوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم،

هذا سؤال جديد قديم مستمر في الزمان، هو في الموضوع اللي كنا كنبوه جميعا وكنعرفو المجهودات اللي تتدار في هاذ الإطار ديال الإستقبال ديال اولاد الدارديال موالين البلاد اللي تيجيو لبلادهم عند

السنوات الماضية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم في حدود ست دقائق.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق، وزير منتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي مكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا بغيت نشكر الفريق الحركي والفريق الاستقلالي على هاذ السؤال اللي جا في الوقت المناسب واحنا كنتعدو باش نستقبلو إخواننا مغاربة العالم باش يرجعوا لوطنهم ويتواصلوا مع وطنهم وعائلاتهم.

أنا بغيت نوقف عند أول نقط القوة، وبعض ربما بعض الثغرات في ما يخص عبور 2016، نقط القوة هو أنه في 2016، دخل ما يزيد على 2 مليون و634 ألف مغربي ومغربية دخلوا للمغرب، وقضوا العطلة ديالهم في مرحلة عبور، دخلت في السنة الماضية 304 ألف سيارة عربية، وبالتالي هاذ الزيادة هي زيادة ديال 6%.

عملية عبور انطلقت في 5 في الشهر الماضي، كل الآليات اشتغلت، أول الآليات هو الاجتماع ديال اللجنة اللي مكلفة بتنسيق عملية عبور واللي هي وزارة الداخلية واللي اجتمعت في 4 ماي، المسائل اللوجيستية التقنية.

ثانيا، اجتمعت لجنة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة واللي ضمت كل القطاعات هاذي شهر، واللي تم الاتفاق على كل اللمسات اللي غادي تخلي عملية عبور دوز في جو مناسب وهمم واللي تيسهل على المغاربة أنهم يتواصلوا مع وطنهم في ظروف جيدة.

الآن تهيأت 27 باخرة، بالإضافة لواحد الباخرة اللي تتبقى محطوطة رهن الإشارة في الحالات القصوى اللي محتاجينها، فقط هاذ الباخرة اللي تتبقى محطوطة تتطلب 30 مليون درهم، تجربة كانت في السنة الماضية وكانت ناجحة، هاذ السنة هذه غادي نعاودو نستافدو منها، وبالتالي كاينة 27 باخرة تتوفر واحد 10 دالرحلات في 10 الخطوط بحرية، كاينة باخرة تتوفر الآن اللي هي في الحالات القصوى غنحتاجها.

وكاين كذلك هاذ الباخرة 27 تيقدرروا ينقلوا يوميا 40000 مغربي ومغربية، بالإضافة ل 14735 سيارة، اللي تيعرفوا واللي مختصين في النقل البحري (le pic) ديال 40000 تيقدر قليل وقليل جدا.

كذلك مؤسسة محمد الخامس اللي عندها دور أساسي وفعال، هيأت 410 ديال المساعدين الاجتماعيين اللي كاينين في المغرب وفي

عائلاتهم، عند وليداتهم، وطبعا دائما الهم اللي كاين هو المجهود باش يدار باش نوفرو واحد الراحة ويحسوا براسهم في بلادهم مطمئنين، حتى ذيك المقارنة معهم مع بلادهم ومع البلاصة فين عايشين خصهم يحسوا بأنه بلادهم يعني المسألة فيها ميسرة كيديروا المسائل ديالهم كيف ابغاوها.

فلذلك، السؤال ببساطة هو أشنو هما الجديد اللي عندهم وأنا نتعرف الاهتمام ديالكم، السيد الوزير، ونتعرف الكفاءة ديالكم والحماس ديالكم، أشنو هي الجديد بالنسبة لهاذ الناس اللي في موسم العبور واللي غادي يجيو لبلادهم وخصوصا في الشق الإداري؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني.. السيد الوزير اجلس. السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق أيضا باستعدادات الحكومة لضمان نجاح عملية العبور 2017، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، دأبت الحكومة عند بداية كل عطلة صيفية تنظيم عملية عبور "مرحبا"، لتسهيل عودة ميمونة لأفراد جاليتنا ببلاد المهجر متخذة عدة إجراءات وترتيبات من أجل تيسير عملية العبور وما يواكبها من إجراءات أمنية، بالإضافة إلى الاهتمام بخدمات القرب.

إلا أن أهم ما ينتظره أبناء جاليتنا من الحكومة الجديدة إحداث شبك وحيد لتقديم الخدمات الإدارية وتبسيط الإجراءات وتسريع البت في الشكايات أثناء العودة إلى أرض الوطن وتأهيل وعصرنة الخدمات القنصلية بما يخدم سياسة القرب وخلق عوامل تحفيزية للاستثمار، وتحسين ظروف العبور لتفادي طول الانتظار تحت أشعة الشمس الحارقة، وكذا توفير الحماية السياسية لمغاربة الخارج، أمام مظاهر التمييز والعنصرية سواء المعاملة التي يتعرضون لها في بعض الأحيان من طرف سلطات بلدان الإقامة.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، عن ما هي الإجراءات والتدابير الجديدة المتخذة خلال هذه السنة لضمان نجاح عملية العبور للموسم الحالي؟

وهل هناك في الأفق تدابير جديدة تتوخى تفاديها فوات عملية عبور

وتهتموا بها وتنواكبوها، احنا غنتبعو معكم هاذ الشئ كله وغادي تكون تقييم بطبيعة الحال من بعد، ولكن تنبغيو نعطيوا واحد الأهمية لهاذ الموضوع في شقين.

الشق الأول، هو المتعلق بالعبور ووضحت في ما يخص لا البري ولا البحري وحتى الجوي، هذا مهم، ولكن أنا كنبغي نطلب منكم، السيد الوزير، هو تقولوا لنا أشنوكاين حتى على المستوى الإداري، لأنه هادوك الناس كيجيو لهننا كيجيو باش يقضيوو بعض الأشغال ديالهم وديال العائلات ديالهم وعندهم واحد الوقت زمني محدد في العطل ديالهم.

إذا احنا كفاش غادي نساعدهم باش يريحو الوقت باش ما يترهقوش وباش ما يتعبوش ويحسو براسهم في بلادهم كتسهل لهم المأمورية على مستوى الإدارات بالتنسيق ديالها وخصوصا في ذيك المحافظات وفي المحافظات العقارية ومن غيرها اللي كيكون عندهم الوثيقات اللي كيبغي ياخذهم.

إذا أشنوهي الإجراءات؟ أشنوهي المساعدة؟ أشنوهو الاهتمام اللي غادي يحسوا بها الناس بهذه المناسبة، وأعتقد بأنكم فكرتو فيه بغيت من خلالكم يتوجه هاد الشئ للرأي العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب أيضا الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب النقال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم اللي جا بإيجابيات كثيرة وكثيرة بزاف، إلا أنه، السيد الوزير، ماذا ترون السيد الوزير المحترم في الارتفاع الصاروخي في الأثمنة ديال تذاكر السفر لا الجوية ولا البحرية في هذا الوقت بالضبط وفي فصل الصيف من كل سنة؟

واش ما كاتشوفوش على أنه هذا حرمانا للجالية المغربية لزيارة بلادها والأهل ديالها والأقارب ديالها؟

ثم أنه غادي نعطي واحد النموذج غادي ناخذو نموذج ديال الأراضي المنخفضة (Pays Bas) هولندا، هولندا في هذا الوقت بالضبط سعر التذكرة يصل إلى ما يقارب أو ما فوق 600 أورو للتذكرة الواحدة في هذا الوقت هذا، فكيف ترون أنه مثلا عائلة تتكون من 8 أو 10 وما أكثرهم ديال الأفراد أنه شحال خاصو، خاصو واحد 6000، 7000، 5000 أورو فما فوق للتذكرة فقط.

واش ما كاتشوفوش على أنه هذا واحد الثقل على هاد الإخوان المهاجرين في الديار الهولندية، ثم هذا المبلغ هاذ السيد الوزير المحترم

الخارج، لاسيما في الطرف الإسباني، اجتمعت اللجنة المغربية الإسبانية في أكادير في 18 ماي، وتتعرفوا الإسبان تيلعبوا دور أساسي، وكاين تنسيق كبير مع الجهات والسلطات المغربية.

كذلك وفرت مؤسسة محمد الخامس 122 طبيب و138 ممرضة بالإضافة إلى 47 سيارة إسعاف اللي رهن إشارة في حالة ما وقع شي خلل لا قدر الله.

كذلك الخطوط الملكية، كما تتعرفوا، في 2003 يلاه كانت 513 رحلة أسبوعية، الآن كاين 1224 رحلة أسبوعية، بطبيعة الحال أحنا في الخطوط الملكية عندنا 56 طائرة، لكن، كما تتعرفوا، في الصيف تيتم كراء مجموعة من الطائرات باش يكونوا رهن إشارة مغاربة العالم. بالإضافة أنه كتدار خطوط جوية استثنائية في الصيف اللي تربط مجموعة من المدن الأوروبية اللي فيها المغاربة مع مجموعة من المطارات، مثل الناظور، مثل الحسيمة ومثل أكادير وفاس.

كذلك تم تهيئة مجموعة من المرافق في الموانئ اللي عرفت أشغال كبيرة واللي الآن لاسيما في الحسيمة والناظور وطنجة المتوسط وطنجة المدينة واللي وصلت 110 ديال المليون ديال الدرهم.

إذن هناك تحضيرات بالإضافة أننا واضعين واحد الخلية للتنسيق تحت رئاسة رئيس الحكومة اللي أي طارئ كاين في أي لحظة في أي دقيقة في أي ساعة نتحاولو نتجاوبوا معه باش نتفاعلو ونحلوا هاذ المشاكل إلى كانت مشاكل قائمة.

غادي نقول قبل ما يكون التعقيب أنه السنة الماضية وقع لنا إشكال مع شركة واحدة اللي تنتقل المغاربة من الطالين، الآن وزارة النقل اجتمعت معها وقدمت لها تحذير في حالة ما كررت أخطاء الماضي غادي تلغى لها العقدة اللي عندها ديال النقل البحري ما بين إيطاليا والمغرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الوزير المحترم على تفضلكم ببسط كل هاذ ما تفضلتم به، وهو في الحقيقة إيجابي ومهم جدا، وحتى كلمتكم الأخيرة في إطار هاذك الإشكال اللي اعتبرتموه ديال السنة اللي مضت، الأساسي احنا بالنسبة لنا هو اللحظة ديال وضع السؤال، اللحظة ديال وضع السؤال هي مرحلة دقيقة لأن تيرجعوا المغاربة لبلادهم.

ثانيا، من المفروض أننا احنا كمثلنا الأمة تنباشرو هاذ المواضيع

قد لا يستطيع توفيره في السنة كلها ديال..

سنة كلها وهو يجمع وما يقدرش يوفر هاد 5000 أو 6000 ديال الأوروباش يقدر يزور بلادو، واش ما كايناش شي إمكانيات أخرى..

اسمح لي السيد الوزير غادي نطرق للقضية ديال جوازات السفر لأنها تتعطل عندنا سميتمو في الديار الأوربية ماشي بحال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى من لكم من الوقت.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

بالنسبة غير باش نعطي الأرقام ونطمأن السادة المستشارين على أنه هذه العملية تعرف انسياب عادي ومرتفع إلى حدود 2 يوليوز دخل للمغرب أو العودة في عبور 440 ألف مغربي ومغربية، لحد الآن دخلت للمغرب 48000 سيارة، فإذا راه ارتفاع كاين 4% كما في السنة الماضية كان 6%.

فيما يخص ما يسمى بالتحويلات المالية ارتفعت بـ 2% فإذا احنا كنعيشو مرحلة عادية وبالتالي كاينة هناك توافد المغاربة بالعالم باش يدخلوا لبلادهم.

بالنسبة للعبور والتذكرة ديال البواخر، غير بغيت نأكد وهذه حقيقة لقيتها غادي نقولها بشكل موضوعي ما عملنا فيها والو، السنة الماضية من بعد 15 سنة انخفضت تذاكر البواخر، نفس السنة باقي مستمرين في نفس السعر، إذا السنة الماضية من بعد 15 سنة انخفضت تذاكر ديال البواخر اللي كتقطع ما بين كل نقط العبور نحو المغرب.

بالنسبة للنقل الجوي، فتحنا نقاش مع الخطوط الملكية المغربية، 2 خيارات كاينين تيقول لك إذا بغيتي نقص من الأثمنة ما طلبش مني أنني نربط ما بين كل المناطق اللي أنت طلبتي منها، وبالتالي غادي نقتصر على الدار البيضاء، وغنقص من الرحلات، فإذا خيار والا كيغطيني أرقام كل المجهودات المالية والمقابل ديالها، فإذا بغيتي نربط ما بين الحسيمة والناظور وأكادير وفاس ومناطق أخرى خليني غير في الدار البيضاء ونقص من الرحلات ومستعد أنني نخفض من التذكرة.

أنا تنذكر دائما الأسطول الجوي، عندنا 56 طائرة، كنعطعوها مناطق متعددة، نتوصلو الآن لـ 1250 رحلة أسبوعية، هو استثناء إلى قارنتيه مع مجموعة من الخطوط الجوية على المستوى الدولي بما فيها الخطوط الفرنسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه، تحفيز شباب الجالية على الاستثمار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحدكم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، أغلبية أفراد الجالية المغربية وخاصة الشباب منهم يرتبطون بشكل كبير بوطنهم الأم، الأمر الذي يطرح ضرورة تشخيص حاجياتهم وانتظاراتهم، سيما المستثمرين الشباب وحاملي المشاريع الطامحين إلى تحقيق استثماراتهم بوطنهم الأم.

من أجل ذلك، السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول سبل دعم ومواكبة شباب الجالية المغربية وتحفيزهم على خلق مشاريع استثمارية بوطنهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

كنشكر فريق الأصالة والمعاصرة، لأن السؤال مهم وتدخل في إطار جوهر الاختيارات الإستراتيجية، مغاربة العالم هما 5 دالمليون، متواجدين في مجموعة مناطق العالم وأساسا في أوروبا، احنا أمام نهاية تقريبا الجيل الثالث، غندخلو في الجيل الرابع، إذن أمام جيل اللي غدا غادي يبحث على آليات الاستثمار والاستقرار في بلاده.

من بين الأشياء اللي متوفرة حاليا، وللأسف ما تستعملش بشكل جيد هي صندوق دعم الاستثمار ديال مغاربة العالم، هاذ الصندوق اللي تيوافر حاليا من طرف الدولة 5 دالمليون ديال الدرهم، بمعنى آخر أنه الدولة تتعطي 10% إلى كان المشروع ما تيفوتش 5 دالمليون أي بمعنى 500 ألف أورو، بشرط أن المستثمر يجيب معه 25% من العملة الصعبة، ومن حقه أن يستثمر في كل القطاعات وبدون استثناء،

الجميع، اللي خاصكم ديروا واحد الحملة باش تكون.

أيضا هناك غياب هذا الدعم وهذا الوسائل اللي قلنا ديال المواكبة كيغطي الفشل ديال المشاريع الخاصة ديال الجالية المغربية في المغرب، أيضا هاذ الغياب ديال الدعم والمواكبة والمصاحبة ديال المشاريع ديالهم كيخلق أزمة، أزمة ديال الثقة، ما بقاش واحد الثقة اللي كايين فقدوا الثقة الآن ما بين الجالية المغربية وما بين الحكومة، وما بين الوطن اللي خاصهم يشاركو فيه ويشاركوا في الأوراش الكبرى اللي تفتحت في المملكة، وخاصة على مستوى الجماعات الترابية، على مستوى ديال الجهة المتقدمة اللي هي أسمو..

ثانيا، ما كيمتازوش بواحد خاصهم تكون عندهم واحد المعاملة تفضيلية، بمعنى أنه خاصهم يكون عندهم واحد التحفيز، التحفيز كنقصودوها على مستوى الضرائب، على مستوى الرسوم الجمركية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فيما تبقى لكم السيد الوزير من الوقت للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

بسرعة وعجالة، أنا غادي نعطي ما هو تفضيلي ولو ما كايينش تفضيلية ما بين المواطنين، ولكن الاهتمام الخاص انطلاقا من توجهات صاحب الجلالة، وانطلاقا من التوجهات الحكومية والاختيارات الحكومية.

مثلا في المحافظة العقارية تدارت واحد (l'application) مؤخر غنعمموها على مغاربة العالم، أي تغيير وقع في الوعاء العقاري كيخرج له في (portable) ديالو، أي (changement) في (portable) ديالو مباشرة (à l'instant même)، اللي غادي تحيد لنا بزاف ديال المشاكل اللي قائمة الآن، وبالتالي المواطن غادي يتحمل مسؤوليتها، غادي نعتموها.

نعطي مثال كايينة تحفيزات ضريبية، وهاذ الصندوق ربما كايين خصاص في التواصل، لكن الأشياء نسبية، كايين ارتياح كبير وكايين مجموعة من المؤاخذات، إلى اخدينا الارتياح كبير، أنا غادي نعطي مقارنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك هذه.

وننتقل للسؤال الاتي الموجه للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة

فإذن هاذي آلية من الآليات إلى تعاوننا عليها جميع يمكن نساعدو مغاربة العالم أنهم يستثمروا ويستقروا في بلادهم ويخلقوا القيمة المضافة.

ثانيا، الوزارة كانت تدخلت في مجموعة مشاريع ديال الشراكة، لاسيما مع فرنسا واللي كان هناك 100 مشروع، الآن في اللمسات الأخيرة ديالو واللي كان بتمويل وتأيير مغربي فرنسي، ما دام هاذ العملية مشجعة احنا بصدد الآن تفاصيل الاتفاق مع بلجيكا، مادام بلجيكا بلد صغير، إذن غادي نقتصرو على 50 ديال المشاريع غادي تكون مؤطرة.

كايينة بوابة ديال الوزارة اللي كتوضع رهن إشارة مغاربة العالم مجموعة من المعطيات الدقيقة مهمة في الاستثمار واللي يمكن تكون وساطة، بالإضافة أننا في 27 من هذا الشهر غادي نوقعو مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب اتفاقية مهمة اللي غادي تخلق واحد البوابة اللي غادي يكون التفاعل مباشر وبشكل منتظم ما بين الوزارة وما بين اتحاد مقاولات المغرب وما بين أي فاعل مستثمر مغربي في الخارج واللي غادي تعطاه كل المعطيات واللي غادي يتم التأطير المباشر ديالو.

فإذن هاذي آليات أساسية احنا مستعدين نطوروا آليات أخرى، ولكن إلى هاذ الآليات فعلناها يمكن نخلقوا جيل جديد من مغاربة العالم اللي غادي يهتموا بفرص الاستثمار في المغرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أود، السيد الوزير المحترم، أن أذكركم بأن الجالية المغربية تحظى باهتمام كبير من خطابات جلالته الملك وأيضا من الدستور المغربي لسنة 2011، وتندكرهنا بالفصل 163 اللي تينص على مجموعة من الأدوار اللي خصصها هاذ الفصل، وخاصة وهو التأمين للحفاظ، ضرورة تمكين الجالية المغربية من الحفاظ على العلاقات قوية ومتينة بمغربيهم وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم وكذا المساهمة، وهذا هو المهم اللي عندنا، والمساهمة في التنمية البشرية وفي المشاركة المكثفة في التنمية المستدامة وفي تقدم البلاد.

هنا، السيد الوزير، اللي هو تيخص واللي تينقص الجالية المغربية وهو الوسائل اللي كتمكثهم من تحقيق ومن لعب الأدوار ديالهم، ومن أهم الأشياء اللي هي غايية، ما كاييناش وهو الدعم، وكنقصودو بالدعم هو المواكبة والمصاحبة، مصاحبة المشاريع ديالهم والمواكبة ديالها، المشاريع الخاصة بهم هما، بالنسبة للصندوق اللي ذكرتو، هاذ الصندوق ماشي معروف عند الجميع وهاذ الإجراءات اللي قلتو الآن ماشي معروفة عند

ثقافة اقتصادية لتجميع المعطيات، ثقافة اقتصادية باش يكون عندو اطلاع على الوضع الاقتصادي لدول أخرى باش يكون آلية كذلك للتنسيق مع المقابلة.

ما يمكنش يعني نتصورو على أنه مقابلة تمشي تستثمر في بلد آخر بلا ما يكون عندها المعطيات الكافية، هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية، السفير خاصو يطلع على واقع المقابلة، أهداف الفاعلين الاقتصاديين، الإكراهات اللي عندهم، انشغالهم اليومية، بطبيعة الحال هاذ الدور كذلك خاصنا نشوفو الاتفاقيات ديال التبادل الحر اللي دارها المغرب مع دول، خاصنا نشوفو لها التقييم، أشنوا اللي دارفها، واش كاين بطبيعة الحال هي إيجابية بالنسبة للمغرب ولا بد.

بطبيعة الحال كاين الجانب الآخر اللي مرتبط باستغلال المؤهلات الاقتصادية لبلادنا والتعريف بها في الخارج، كاين الجانب الآخر اللي بغيت نشير لو، وهو في إطار الفعالية اللي يمكن تقوم بها الدبلوماسية الرسمية لبلادنا من خلال التصدي لما لاحظناه مؤخرا من قيام الخصوم بالحجز على بعض البواخر اللي هي محملة بالفوسفات في مواقع كجنوب إفريقيا وباناما، وكذلك القوارب المحملة بمنتوج الصيد البحري.

وهنا نتساءلوا عن الإجراءات العملية اللي خاصكم تقوموا بها للتصدي لهذا النوع من الممارسات، وكذلك من أجل الحد من تأثيرها على الاستثمارات، يعني الأجنبية خصوصا في الأقاليم الجنوبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب ما تبقى لك السيد الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية:

السيدة الوزيرة:

السيد المستشار، أنا غير تفاعلا معكم، فالمغرب الحمد لله اختار أنه يدخل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية بتفعيل هذه الاتفاقيات والشراكات مع دول العالم، ومن بينها على الخصوص دول إفريقيا، كيفما ذكرتو السيد المستشار، أن هناك معطيات خاصها تعطى للمستشارين الاقتصاديين في السفارات المغربية، هاذ الأمر هذا احنايا، أنا حريصة عليه أنه يكون عندنا في كتابة الدولة.

اليوم كنتكلمو على واحد الترسانة قانونية من أجل تبسيط وتسهيل المساطر على الشكل القانوني بالنسبة للتجارة، ولكن هناك أيضا المواكبة ديال كتابة الدولة مع المستشارين الاقتصاديين.

الخارجية، وموضوعه تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

في ضوء عالم متحول وفي أسواق اللي هي مفتوحة واللي تعرف تنافسية شديدة ما بين المقاولات، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات اللي تقومون بها باش تعززوا دور المقابلة على المستوى الدولي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة ارقية الدرهم كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا صراحة كنشكركم، السيد المستشار، على هذا السؤال المهم، صراحة، اللي كهم الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من أجل النهوض بالمقابلة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

السيدة الوزيرة،

ما يمكن لنا نتكلمو عن الدبلوماسية بطبيعة الحال إلا يمكن نستحضرو الدور الرائد اللي كيقوم به جلالة الملك في قيادة الدبلوماسية الموازية، وللاحظنا على أنه في مجموعة الزيارات الرسمية اللي كيقوم بها جلالة الملك، كيقوم يعني تدشين مشاريع ويكون توقيع على اتفاقيات.

ولكن هذا المجهود اللي كيقوم به صاحب الجلالة خاصكم انتما تواكبوه عن أول شي حاجة، يعني الأدوار اللي يمكن يقوم بها السفير على المستوى الدولي، أول شيء السفير خاص يكون عندو ثقافة اقتصادية،

المأجورين وكذلك من الشباب، هذا التكوين استفاد منه مجموعة كبيرة وكبيرة جدا من الشباب المغربي ومن المأجورين، فما هي النتائج؟ وهل ترون من تجديد وتطوير حتى تعم هذه الفائدة التي هي لا محالة أنها فائدة مهمة للمجتمع المغربي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد العربي بنشيخ، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السؤال يخص الدخول 2015-2016 وما قام به مكتب التكوين المهني في هاذ الإطار.

فيما يخص الخريطة التكوينية التي تم القيام بها خلال هذه السنة، اقترح المكتب ما يزيد على 436000 مقعد بيداغوجي، منها التكوين الأولي والتكوين التأهيلي، التكوين الأولي الذي يتوج بدبلوم النسبة ديالو 71% والتكوين التأهيلي 29% لمواكبة المقاولات.

ولهذا التكوين تم تطابقه مع حاجيات سوق الشغل وخاصة مواكبة المشاريع المهيكلية التي تعرفها البلاد فيما يخص قطاع الطائرات أو السيارات أو الأوفشورينغ أو النقل واللوجيستيك والسياحة كذلك.

وكانت هناك مواكبة لجميع القطاعات، هناك كذلك التكوين المستمر للمأجورين، كما في علمكم هناك نظام العقود الخاصة للتكوين المستمر، والتي تيسر عليها والتسيير ديالها خاصة فيما يخص السكرتارية ديالو مكتب التكوين المهني فقد استفاد منو في خلال 2015 ما يزيد على 400 و800 ألف واحد، وفي 2016 ما يفوق 456000 أجير، وهمت جميع القطاعات.

أما بالنسبة لنسبة إدماج الشباب التي تم تكوينهم، فحسب الدراسات التي تقوم بها مكاتب الدراسات المختصة، فبالنسبة لمكتب التكوين المهني نسبة الإدماج فاقت 76%، هذا بالنسبة للقطاعات المهيكلية.

أما بالنسبة للقطاع غير المهيكل فالنسبة ما كاينش شي وسائل للضبط، وتتعرفوا بالنسبة للتكوين المهني فهناك مثلا الكهربائي أو الترخيص أو ذاك الشئ ما عندوش شركة أو (patente) باش...

وشكرا.

ربما مؤخرا كان هناك لقاءات، ولكن هذه السنة إن شاء الله غادي يكون عندنا لقاء، أو يكون عندنا اجتماع مع المستشارين الاقتصاديين، أنا أشاطرك الرأي على أنه خاص يكون مواكبة من أجل تزويدهم بالمعلومات الصحيحة وحتى بالنسبة للترسانة القانونية، لأن الإطار القانوني للتجارة، هذه الأمور خاصها يكون عندو علم بها يعني الدبلوماسيين المغاربة في جميع العالم من أجل أنهم يدافعوا على هذه الأمور بالنسبة للتجارة وبالنسبة للمشاكل التي كترافقها بعض المرات في المناطق من بينها، كما ذكرتم مؤخرا الباختين، هذه أمور خاصنا يكون عندنا تكتيف الجهود من أجل حل هذه المشاكل.

أيضا هناك بعض الإجراءات والتدابير التي أخذتها كتابة الدولة في هذا الأمر، وهي أيضا داخلة في إطار الإستراتيجية الموجهة أو السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة وهي بعد انضمامنا لإفريقيا، هناك أيضا اتفاقيات التي توقعوا في بلدان، هناك أيضا مواكبة ديال كتابة الدولة في هذا الإطار، وهي أن هناك زيارات متكررة ومتعددة، أنشطة ترويجية للصادرات في هذه المواقع، ومن بينها هو المركز المغربي لإنعاش الصادرات التي الآن عندو 138 نشاط في الخارج، من بينهم 38 نشاط موجه إلى إفريقيا، يعني 28% من هذه الأنشطة ستوجه إلى إفريقيا.

هذه أيضا داخلة في إطار أنه غدا المغرب نحن منكبين على دراسة الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (CEDEAO¹)، والآن المغرب احنا في هذا الإطار فاحنا كنطمحو لأنه يكون عندنا هناك تبادل مشترك ومنفعة مشتركة ديال التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في هذه المجموعة، المغرب أيضا حريص على الانضمام وأيضا حريص على أنه يكون...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة.

ونتقل لقطاع آخر، ألا وهو التربية الوطنية، وموضوعه برنامج تكوين الشباب والمأجورين، الكلمة للفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدتين الوزيريتين،

الأخوات والإخوة،

في الحقيقة، السيد الوزير، السؤال دالفريق الاستقلالي سوف يبقى مستمر نظرا لأهمية التكوين المهني في حياة المجتمعات، فلقد أقدم قطاع التكوين المهني على تكوين مجموعة من الأطر، من الشغيلة، من

¹ Communauté Economique Des Etats de l'Afrique de l'Ouest

القطاعية لتحديد الحاجيات، وهناك واحد التطور كبير اللي عرفو القطاع، حيث مرينا من 54000 مقعد بيداغوجي في 2002، حاليا إلى ما يزيد إلى 500000 مقعد بيداغوجي وتهم جميع المهن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وقبل أن ننتقل إلى السؤال الثاني، أريد أن أخبر المجلس أنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة أعضاء من الهيئة التنفيذية لرابطة البرلمانيين لأجل القدس، والذين قدموا من عدد من البلدان العربية والإسلامية، واسمحوا لي باسمكم أن أرحب بهم وتمنى لهم مقاما طيبا في بلدنا. شكرا.

السؤال الثاني موضوعه إلزامية التعليم الأولي وتعميمه وضمان جودته، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلي.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

اعتبرت الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030 التعليم الأولي القاعدة الأساس لكل إصلاح تربوي مبني على الجودة وتكافؤ الفرص والمساواة والإنصاف وتيسير النجاح في المسار الدراسي والتكويني، ووضعت الإستراتيجية للنهوض بالتعليم الأولي عدة التزامات على عاتق الدولة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مجهودات وزارتك في تنزيل تلك الالتزامات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الجواب لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني :

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

كما تعلمون، يتسم قطاع التعليم الأولي ببلادنا بتعدد المتدخلين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

الهدف من هاذ السؤال رغم أن كيف جا على لسانكم أن في 2015-2016، ولكن هي السنة أو الموسم اللي انتهى وغيمكن لنا نقيموه ونقيمو نتائج، فنتائج مباركة وطيبة، كنلتمسو الإضافة يعني تشكرو الساهرين على هاذ القطاع، من خلالكم، السيد الوزير، جميع المؤطرين والمديرين الإقليميين والجهويين اللي تيسهروا على تأطير هاذ الشباب، والمأجورين كذلك، لأن الهاجس اليوم ديال المغاربة هو تكوين عمال أو تقنيين بسطاء، احنا عندنا الغرض بلي إلى تحرقت ليه البولة بالضوء نعرف أو نصيفطو يلقي شي واحد قريب عليا، تيسيل الروبيني نجي نلقى اللي غادي يصوب لي الجلدة ويزير بالكلامونيط.

معنى هذه حرف بسيطة تكوينها غير مكلف، ولكن راه مفيدة وفرص الشغل متاحة، فاحنا ما تشكوش في أن هاذ القطاع سيما وأنتما على رأسه ملمين تبارك الله النتائج اللي حققها المغرب في التكوين المهني راه لا يحتاج ولا تناقش أن شي حد يشك في مدى النجاعة ديالها والجدية نتاعها.

كنلتمسو هاذ المجهودات ديال الأطر ديال التكوين المهني تزيدنا من هاذ الخلايا في مختلف المدن الصغيرة لتأطير الشباب، الشباب في الدواير، في المدن الصغيرة، باش يعرفوا على الأقل أبسط الأشياء، (mécancien) بسيط، شي حاجة في الموطور، (panne d'électricité) ديال الطوموبيلات، هاذو هما الحرف اللي ناقصينا واللي يمكن لنا بالذكاء ديالكم والإبداعات ديالكم نلقاوهم حتى في (les petits patelins) اللي كاينين في الدواير والمدن الصغيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فيما تبقى لكم من الوقت، السيد الوزير، إذا أردتم أن تعقبوا على هذا التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني :

كما تعلمون، السيد الرئيس، خاصة مكتب التكوين المهني اللي تيقوم بأكثر من 90% بالتكوين المهني على الصعيد الوطني، فهو يعمل بمعية الجمعيات والفيدراليات المهنية، وكذلك بعض الوزارات

في إطار التعقيب على الجواب تفضلي.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

كما جاء في جوابكم أن التعليم الأولي في الحقيقة تعطلت لو واحد المكانة متميزة في الإصلاحات كلها التي كانت تربية، وخاصة في الرؤية الإستراتيجية ديال 2015 و2030، والتي حملت الدولة واحد المجموعة ديال الالتزامات، ولكن كيبقى التنزيل ديالها هو اللي صعب.

بالنسبة للقانون ديال إلزامية التعليم، فنحن نعرف أنه في التعليم الابتدائي لم يطبق، إذا كنا احنا ما طبقناهش في الابتدائي، يعني التعميم، كيف أنه سيطبق في التعليم الأولي، بالعكس نجد أن بعض الأطفال من الطبقة الهشة يجدون صعوبة في إيجاد مقعد لهم بالتعليم الابتدائي وخاصة في القرى.

هنا حين نتكلم على إلزامية التعليم الأولي وتعميمه، ما هو نوع القانون الذي سنعمده باش نرغمو الآباء على إرسال أبنائهم إلى المدارس في التعليم الأولي، إذن لابد أن نطلع على التجارب الناجحة في هذا الميدان، سواء الوطنية أو الدولية من أجل وضع نموذج تعليم أولي مغربي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، هذا من جهة.

من جهة أخرى كما جاء في جوابكم أنه تعدد المتدخلين، لأن وزارة التربية الوطنية هي المسؤولة عن التعليم الأولي، ولكن احنا كندشوفو بلي كايين واحد المجموعة ديال المتدخلين، كايين الكتاتيب القرآنية، كايين القطاع الخاص، كايين بعض الجمعيات، كايين واحد المجموعة ديال المؤسسات الحكومية وكذلك وزارة الشبيبة والرياضة، وزارة التضامن كلهم يتدخلون في هذا التعليم، ما ذكرتش كذلك الجمعيات والأشخاص الذاتيين، هنا هاد المجال كيفتح الباب أمام كل من يريد التهرب من القانون في غياب التنسيق بين الوزارات لضبط المجال وتأطيره ومراقبته.

ختاما، هاذ التعليم الأولي يجب تسيجه بنصوص قانونية في غياب توحيد المدخلات والمخرجات والتنسيق بين مختلف المكونات الذي يعيق إنجاز هاد الورش، هنا لابد أن نعترف أن التعليم الأولي متعطلوش الحق ديالو بين مختلف...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، ابقى لكم 2 ثواني زائد 5 ثواني ديال الأخت، عندك 7 ثواني، إلى بغيتي تعقب، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

شكرا، باش نوضح بعض المسائل، السيدة المستشارة، ما بين

المهتمين من قطاعات حكومية وفاعلين خواص وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات عمومية، وقد عرف تعميمه بعض الصعوبات على مستوى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فما هي الصعوبات المطروحة؟

ضعف الاستثمار القطاع الخاص بالتعليم الأولي في الوسطين، القروي والشبه الحضري، وبالمناطق ذات الحاجة إلى هذا النوع من التعليم، كما كذلك ضعف انخراط الهيئات الوطنية المهتمة بالطفولة المبكرة في هذا الورش الوطني، خاصة بالمناطق التي تشكو من خصائص واضح في هذا المجال.

من الصعوبات كذلك، ضعف قدرة الأسر على تحمل مصاريف تدرس أبنائها، خصوصا بالوسطين القروي وشبه الحضري.

ما تم القيام به استعدادا للسنة المقبلة والسنوات المقبلة الأخرى إن شاء الله، فإن الوزارة بصدد إعداد برنامج يطمح إلى توسيع قاعدة التعليم الأولي من خلال إعداد خريطة استشرافية للتعليم الأولي على صعيد كل جهة، وإقليم وجماعة ترابية، مع التركيز على المناطق التي تشكو خصائص ملحوظة، حيث من المتوقع توسيع العرض ليشمل بشكل تدريجي أزيد من 125000 طفل في سن 4 و5 سنوات بالمدارس العمومية، تستهدف على الخصوص المجال القروي والحضري الذي يعرف خصائصا كبيرا في التعليم الأولي.

وسيمكن هذا المجهود إن شاء الله من الرفع من نسبة التعليم الأولي من 63% إلى 175%، ومن أجل ذلك سيتم أولا استعمال كل الحجرات الشاغرة الصالحة لهذا النوع من التعليم، وثانيا إدراج حجرات خاصة بالتعليم الأولي بكل المدارس التي ستقوم الوزارة بإنجازها كالمدارس الجماعية بالوسط القروي.

أما بخصوص الموارد البشرية التي هي مهمة خاصنا المدرسين والأساتذة التي كيقوموا بهذا التكوين، أما بخصوص الموارد البشرية الضرورية لهذا النوع من التعليم، فإن الوزارة بصدد وضع برنامج للتكوين الأساسي يواكب متطلبات برنامج توسيع العرض، وسيكون للجماعات المحلية دورا مهما ومحوريا في البرنامج، مما سيمكننا من العمل بمنهجية القرب من الساكنة وتلبية احتياجاتها في هذا النوع من التعليم.

مع الذكر كذلك ستقوم مؤسسة التعليم الأولي، مع طبعا الوزارة ومكتب التكوين المهني، ابتداء من هذه السنة إن شاء الله، الدخول المقبل بتكوين 2000 بيداغوجي على الصعيد الوطني، وهاذ التكوين سيمهم جميع المناطق سواء القروية أو الحضرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

حكومي معين إلى مشروع حكومي تنخرط فيه القطاعات الحكومية المختلفة.

والنتائج التي توصلنا إليها لحد الساعة تنبئ على أنه من أنجح البرامج على مستوى الإدماج في سوق الشغل ويمكن لنا نوافيكم بكل الإحصاءات والأرقام التي تؤكد هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الوزير.

أود فقط أن أذكركم بأن هؤلاء الخريجين هم ضحايا مشروع حكومي عرضهم للبطالة في نهاية تكوينهم، وبالتالي فالحكومة ملزمة بتدبير هذا الملف بشكل منصف ومتوافق بشأنه.

إن رفض هؤلاء الأطر لصيغة التشغيل بالتعاقد المعلن عنها من طرف الأكاديميات الجهوية لمهن التربية والتكوين مبني على أساس عدم الأخذ بخصوصية هذه الفئة التي تعتبر مؤهلة لمزاولة مهن التدريس، نظرا لمسارها التكويني البيداغوجي والديداكتيكي، فضلا عن مرورها بسلسلة من الامتحانات والاختبارات التي توجت بالحصول على شواهد الأهلية للتعليم، فمن غير المعقول إجبارهم على إعادة نفس المسطرة، وكيف يعقل كذلك أن نقارن فئة مكونة بأخرى غير مكونة ونضعهما في نفس الكفة.

وفيما يتعلق بتصريحكم، السيد الوزير، بخصوص إدماج عدد مهم من خريجي هذا البرنامج في الوظيفة العمومية فهل نورتكم الرأي العام الوطني حول شكل وصيغة هذا الالتحاق وفي إطار إنصاف، لما لم يتم إدماج باقي الخريجين بالقطاع العام بنفس الطريقة التي أدمج بها زملائهم.

إن هؤلاء الأطر، السيد الوزير المحترم، يطالبون فقط بالالتزام ببنود الاتفاقيات الإطار القاضية بإدماجهم في قطاع التعليم العمومي، وذلك عن طريق الاستفادة من المناصب المالية المخصصة لقطاع التربية الوطنية المصرحة بها في قانون المالية عبر مباراة التوظيف التي تنظمها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين قبل موسم 2015-2016.

نود كذلك، السيد الوزير، أن تطلعونا عن مصير خريجي هذا البرنامج الحكومي.. الإدارة التربوية وكذلك مجموعة التخصصات التي تم إطلاق التكوين فيها دون أن يتم خلق أي فرص شغل بخصوصها.

وشكرا.

الأولويات الوزارة حاليا وهو التكوين الأولي والتطبيق لما جاءت به الرؤية الإستراتيجية 2015-2030.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه، ملف خريجي البرنامج الحكومي لتكوين 10 آلاف إطار تربوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعاني أطر البرنامج الحكومي لتأهيل 10 آلاف إطار تربوي من تجاهل الحكومة للمفهم المطالب القاضي بالإدماج في الوظيفة العمومية بعدما تنصل القطاع الخاص من الالتزام بالاتفاقية الإطار التي تم توقيعها مع مجموعة من القطاعات الوزارية.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي اتخذتموها لتسوية هذا الملف؟ وكيف للحكومة أن تستفيد من هذا المشروع التربوي الذي خصصت له غلafa ماليا مهما 161 مليون درهم، علما أن قطاع التعليم العمومي يشهد خصاصا كبيرا في الأطر التربوية المؤهلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد خالد الصمدي كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال اللي جا في وقته في الحقيقة، لأنه وضع في سياق الانتهاء من البرنامج الذي بدأ في 2013 وآخر فوج تخرج هذه السنة، ونحن بصدد تقييم هذا المشروع وخاصة وأنه عندو واحد للجنة ديال التتبع مباشرة في رئاسة الحكومة، لأنه مشروع ديال الحكومة، وبما أنه كذلك لا حديث بصفة نهائية في تقديري عن قضية تجاهل الحكومة، لأنه في العمق هذه مبادرة الحكومة، ترعاها الحكومة، تتابعها الحكومة بشكل مباشر ورفعتها من مشروع لقطاع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للوزير، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذي فرصة فعلا لكي أضع الرأي العام في صورة هاذ البرنامج على مستوى الخريجين وإدماجهم في سوق الشغل، غادي نقول لك أولا أنه هاذ البرنامج في الوقت اللي تم إطلاقه 90000 مجاز عبر عن استعدادة للاستفادة من البرنامج.

ثانيا، لم نلج إلا حاجيات 10% من هاذ الطلب أي 10000، الخريجين لحد الساعة هما 8961، المندمجون في سوق الشغل إلى حدود 2016 لأن نتبعو هاذ الشيء عن كئيب هو 4228 لما فتحت المباراة ديال التعاقد الأولى استفاد منها 300 من الخريجين ديال هاذ البرنامج.

هاذ القضية ديال كونهم رفضوا يشتغلوا في التعاقد وكذا إلى آخره، نعطيك الرقم ديال الناس اللي تسجلوا في البرنامج ديال التعاقد اللي داز هاذ الأسبوع، 2400 طلب تقدمت من طرف هؤلاء الخريجين للاستفادة من مباراة التعاقد بمعنى أنه كايين إقبال كبير جدا والامتياز اللي حازتو هاذ الفئة هو أنهم تقبلوا عن آخرهم بدون المرور بعملية الانتقاء الأولى، وتتمناو لهم كامل التوفيق في المباراة كتابيا وشفهيا.

هاذ التكوين ربما هو التكوين الوحيد اللي كان فيه أولا 8000 درهم بالنسبة لكل طالب ككلفة ديال التكوين، الاستفادة من 1000 درهم ديال الإعانة لما تدار التكوين لمدة 10 أشهر هي الكلفة ديال 161 مليون درهم والتي التزمت بها الحكومة.

كذلك العملية ديال التقييم اعطاتنا أمل أننا نفتحو برامج أخرى للتكوين لفائدة المجازين اللي بدأت السنة الماضية بنفس الوتيرة ديال 5000 ككلفة ديال التكوين و1000 درهم كإعانة ديال التكوين لمدة 10 و12 شهر لفائدة 25000 آخرين .

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه امتحانات البكالوريا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمين،

الزملاء المحترمين،

السؤال يتعلق بامتحانات البكالوريا، كان الفريق قد وضعه في إبانة وكانت ذيك الساعة تهبأوا لامتحانات البكالوريا لأن الحمد لله دازت المرحلة الأولى وباقية الاستدراكية اللي نجحوا تهنئوهم، واللي عندهم الدورة الاستدراكية تتمناو لهم التوفيق، الموضوع اللي مطروح هو أننا ونحن نخاطب وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الحمد لله اللي مجموع هاذ الشيء كلوهاكا، وهاذ الوليدات اللي وجدناهم حتى للبكالوريا الآن غادي يدخلوا لمرحلة ثانية.

السؤال ديالنا تتمناو أنه نكونو ساهمنا فيه هو أن ميزان أشنو هما الظروف اللي غادي تكون فيها الدورة الاستدراكية اللي في امتحان البكالوريا، والآفاق من بعد واش كايين شي تفكير ديال الآفاق، لأنه تتكون واحد التلفة دابا كبيرة، راه تيكون الهم ديال الامتحان حتى تيولي الهم ديال من بعد الامتحان، فين غادي يمشيو هاذ الوليدات؟ فين غادي يمشي هذا؟ خصوصا دابا القضية ديال النقط، القضية ديال المستويات، المعاهد،، أشنو الوسائل، أش من كفاية، واش كابنة، واش فكرت الحكومة في هاذ الاتجاه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

يجب التذكير بأن الحمد لله العملية مرت هاذ السنة في جو من المسؤولية وفي الانضباط والشفافية، ولكن كيفاش مرت ظروف البكالوريا هاذ السنة؟

الوزارة اخذت عدة تدابير، أخص منها إخضاع الفضاءات الداخلية والخارجية في ما يخص مسألة الشفافية وتأمين المواضيع، إخضاع الفضاءات الداخلية والخارجية لفضاءات تخزين المواضيع للمراقبة الآلية الدائمة بواسطة الكاميرات، واعتماد عدة جديدة للنقل المؤمن للمواضيع بحقيبة مؤمنة مجهزة بقفلين تسلم مفاتيحها إلى رئيس مركز الامتحانات والملاحظ.

كذلك تكييف وتيرة تسليم مواضيع الامتحانات حسب المسافة الفاصلة بين نقطة التوزيع ومركز الامتحانات، وتميزت هاذ العام البكالوريا فهي سابقة هو امتحان البكالوريا تميزت امتحان وطني موحد لأول فوج من مترشحي المسالك المهنية والمسالك الدولية البكالوريا المغربية، وكذلك خيار الانجليزية، فما هي التدابير؟ لأن

ولات واحد الظاهرة يا للأسف ظاهرة الغش، وهاذ العام كانت واحد الصرامة للحد من هاذ الظاهرة.

فتم تطبيق قانون زجر الغش في الامتحانات المدرسية هاذ السنة، كما تم تنظيم حملة تحسيسية تواصلية على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي، والتزام من طرف المترشح أو نائبه الشرعي بعدم حيازة وسيلة من الوسائل التواصل الإلكتروني داخل فضاءات الامتحانات، ويقر باطلاعه على القوانين والقرارات المتعلقة بالغش والعقوبات المترتبة عن ممارسته، اعتماد فرق محليا لزجر الغش بواسطة الهواتف النقالة باعتماد الآلات الكاشفة، اعتماد الفرق الإقليمية المتحركة المجهزة بالآلات الكاشفة للوسائط الالكترونية، اعتماد فرق اليقظة على مستوى الإقليمي والجهوي والمركزي لتتبع كل ما ينشر على صفحات التواصل الاجتماعي بخصوص امتحانات البكالوريا، وكذلك مواصلة المساعي لتمكين الوزارة من استعمال أجهزة التشويش على الهواتف النقالة والوسائط الالكترونية بمراكز الامتحان.

هذه التدابير مكنت والحمد لله وخا النسبة باقا من خفض عدد أو نسبة الغش ما يزيد على 53% حيث مرت من 3777 في السنة الفارطة إلى 1770 هاذ السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مشكور على هاذ التوضيحات، ولكن احنا السؤال ديالنا يرمي إلى ما بعد البكالوريا، احنا نشكرو المجهودات اللي بذلتوها للحرص على محاربة الغش، هذا لا نناقشه، ولكن ها أنا نجحت فين غادي نتسجل؟ المعاهد اليوم تيدخلوا لها الناس بطريقة غير عادلة، اعلاش؟ لأن مكايينشاي واحد منهجية معقولة، الامتحان ديال البكالوريا كيكون وطني، الجهوي كيكون جهوي، المراقبة المستمرة تختلف من مؤسسة إلى أخرى، من جهة إلى أخرى، معنى أنني أتنافس مع طالب حاصل على البكالوريا يمكن المعدل 10 في واحد الجهة غادي يكون أحسن من 15 في جهة أخرى، لأن ما كايينش واحد العدالة أو واحد الامتحان موحد.

الرجاء (On a besoin) احنا بغينا حكومة اللي تجتهد وتعطينا البديل واش احنا دائما ابحال الببغاء أسيدي هذا هو 14 أعلى 15، ابغينا تحركنا ذيك المادة الرمادية ديالكم السادة الوزراء، الحكومة، باش نحسنو ونشرو عدالة اجتماعية بدءا من الطلبة باش كلهم يحسوا

بأنهم عايشين في تكافؤ الفرص ويتربوا عليها.

احنا ما تنلومو حد ولكن نتطلبو منكم تجتهدوا، جا الوقت لأن الوزير ما بقاش احنا عندنا الوزير اللي باغي يجلس في الكرسي قد ما عندنا الوزير اللي يبدع ويخرج للميدان، سيدنا الله ينصرو ما خلا حتى شي قنت إذا خاصنا نعصرو العقل ديالنا ونبدعو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الموضوع مهم جدا ولكن الوقت والقانون ما عندنا ما نديرو، فيما تبقى لكم، السيد الوزير، من ثوان.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

السيد المستشار،

الرئيس المحترم،

كونوا واثقين بأن المادة الرمادية كندخلوها وعندها باش تشتغل، فهناك تدابير حالية كنقومو بدراستها، اللي كايين هناك مشاكل سنقوم بها إن شاء الله غادي يجي الوقت اللي غادي نخبركم بالتدابير اللي غادي تتخذ في هذا الاتجاه وخاصة لتمكين الشباب على الصعيد الوطني لا من ناحية تكافؤ الفرص للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس، وموضوعه مغادرة العديد من التلاميذ وانقطاعهم عن الدراسة دون التحاقهم بمؤسسات التكوين المهني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، تعرف سنويا المدرسة العمومية مغادرة العديد من التلاميذ وانقطاعهم عن الدراسة دون التحاقهم بمؤسسات التكوين المهني.

ألم يحن الوقت لإيجاد الحلول الاجتماعية لهذه الفئة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيدة المستشارة على هذا السؤال الوجيه والقيم.

أريد قبل الإجابة على سؤالكم الإشارة إلى واحد النقطتين اللي كانوا كيشكلوا واحد المشاكل في الماضي وهو التنسيق بين جميع المتدخلين، ما بين التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، الحمد لله الآن إدماج الجميع، بعدما تم إدماج التكوين المهني مع التربية الوطنية هادي واحد 3 سنوات، تم دبا إدماج الجميع.

في هاذ مشكل التنسيق ما ابقاش موجود، كايين المشكل الثاني اللي كان وهو التواصل، خاصة بما تقوم به الدولة المغربية في هذا المضمار، وغادي نعطيكم بعض المؤشرات:

بالنسبة للسنة الفارطة الشباب اللي غادروا المدارس، سواء الابتدائي أو الثانوي التأهيلي ما يزيد على 333000، ولكن السؤال المطروح فين امشاو هاذ الشباب، الشباب، يا لالة، غادي نعطيكم بعض أسمو، فالأغلبية ديالهم امشاو للتكوين المهني، فأكثر من 80% ولجت للتكوين المهني سواء العمومي أو الخاص، غادي نعطيكم مثلا بالنسبة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، استقطب ما يزيد على 190000، القطاعات العمومية الأخرى، وزارة الفلاحة والصيد البحري والسياحة والقطاعات الأخرى، 28000، وكذلك القطاع الخاص.

القطاع الخاص استقبل 47000 ولهذا يجب التذكير بأن سنويا هناك عدد مهم، أنا قلت لك اللي يتجاوز 80% من الذين يقاطعون دراستهم بالمستويات الثلاث يلجون للتكوين المهني.

وتنقومو حاليا دابا بدراسات أخرى لتمكين الشباب من عدم الانقطاع وهو المسار المهني بالثانويات اللي ابدينا فيه هاذ العملية هذه سنتين، وغادي نطوروها على جميع الثانويات، وسنقوم ببعض التدابير اللي مهمة اللي ما كانتش موجودة، وهو وضع نظام توجيهي اللي ما كانش ممدود على غرار ما يوجد في جميع الدول المتقدمة وهو نظام توجيهي، مثلا بالنسبة لهاذ الشباب اللي كيكون عندهم مشكل.

وكذلك نظام إعلامي نموذجي اللي فيه جميع المعلومات، ولضبط المسائل وبالضبط نعرفو هاذ الشباب فين تيمشيو بعد مغادرة المدارس، وهو (l'identifiant unique) بحال بطاقة التعريف، السيد ملي يخرج، إلى غادر...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الوقت انتهى. الكلمة لفريق الاتحاد المغربي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حين طرحنا في الاتحاد المغربي للشغل السؤال حول الهدر المدرسي كان ذلك مرتبطا بفئات تعيش بالعالم القروي أو الأحياء الشعبية الهامشية والفقيرة بالوسط الحضري وبنات وأبناء الطبقة العاملة وأبنائنا وبناتنا ذوي الاحتياجات الخاصة.

إذ نسبة كبيرة، السيد الوزير، تترك الدراسة قبل إنهاء مرحلة معينة دون اكتساب مهنة، خصوصا في صفوف الفتيات المتعلمين والمتعلمات، ما يشل حركة المجتمع ويحول دون الدخول في صف الدول الصاعدة.

إن وتيرة الهدر المدرسي التي تعرفها بلادنا اليوم تندر بأن 50% من السكان البالغين في 2030 سوف لن يمتلكوا المهارات المعرفية التي تؤهلهم لسوق الشغل، مما يطرح سؤالاً عريضا حول مدرستنا العمومية وتعليمنا العالي والبحث العلمي، لأن المدرسة والمؤسسات الجامعية في بلدنا، مع الأسف، السيد الوزير، بعيدان عن مجال العمل والقطع مع بطاقة حاملي الشواهد الجامعية.

إن كل ما قامت به الحكومة من برامج "تيسير"، مليون محفظة"، "التماسك الاجتماعي"، تبقى غير كافية في غياب الالتقائية في السياسات العمومية والرؤى والاجتهادات على المستويات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، تأخذ بعين الاعتبار المحيط السوسيو ثقافي والاجتماعي وإمكانية الأسر ومصادر عيشها وفقرها مما يؤهل النظام التعليمي على أن يكون صمام الأمان لكل الطاقات التي يزخر بها مجتمعنا المغربي درءا للأمراض الفتاكة من جريمة، مخدرات، تطرف، إرهاب، بطالة، تشرد وهجرة.

يجب إبعاد المدرسة العمومية عن كل المزايدات السياسية والمزاجية المتقلبة وجعله مسألة مجتمعية وإخضاع إصلاحاته إلى المسؤولية المرتبطة بالمساءلة والمحاسبة، حتى لا تتكرر إخفاقات وتعطلات الإصلاحات التربوية السابقة وجعله حجر الزاوية الديمقراطية والتنمية المستدامة.

نعم، السيد الوزير، لا ننكر ما قام به المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من خلال الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والتي كانت تنوخي بالأساس تجاوز الهدر المدرسي، إلا أن ذلك يبقى حبيس النظريات ما لم يتم الاهتمام بالعنصر المحوري، ألا وهو المتعلم والمتعلمة وإرجاع كرامة رجال ونساء التعليم داخل المجتمع المغربي

الهدف الأول وهو توفير البنيات التحتية، الخطوة رقم واحد أننا غادي نتقلو من حوالي 2000 سرير اللي تبنت في الولاية السابقة إلى 10000 سرير في هاذ الولاية.

الخطوة الثانية هي دعم المستشفيات وخاصة المستشفيات الإقليمية بالتجهيزات، ومن ضمنها أننا غادي نوصلو باش كل مستشفى إقليمي غادي يكون عندو سكانير ديالو، كل مستشفى جهوي غادي يكون عندو الجهاز ديال (IRM²).

وفي هاذ الصدد، هاذ السنة راه ثم اقتناء حوالي 22 وكاينة صفقة ديال 26 سكانير، إلى جينا نقارنو هاذ 48 مع 52 اللي موجودة حاليا وهادي خطوة مهمة، الحكومة السابقة في السنة الأخيرة قررت باش على مدى سنوات غادي نخصو مليار درهم ميزانية استثنائية لحل إشكالية ديال التجهيزات.

أيضا كاينة الإشكالية المرتبطة بالموارد البشرية وهي إشكالية حاصلة لأن كاين تفاوت كبير ما بين المناطق على مستوى الحاجات من الأطباء والممرضين وهاذ الشيء تبرز بشكل أساسي العالم القروي، أو في مناطق اللي هي أقاليم ولكن في البنية ديالها يغلب عليها الطابع القروي.

السؤال اللي تقدمتو به طرحتو الحالة ديال مستشفى العيون سنة 2012 كان عندنا 45 اختصاصي، السؤال اللي جا ثارت فيه الحالة أيضا ديال مدينة العيون...

لا، السؤال اللي طرحتو شفويا تحدثت فيه على وزان وفي السؤال الكتابي الذي جاءنا جاء فيه، "تعاني فيه العديد من الجهات والأقاليم خصاص على مستوى خصاص كبير خاصة إقليم العيون..."

ولهذا المعطيات ديال العيون دقيقة، 2012 كان العدد 45 ديال الاختصاصيين، 2017: 67، وهذا وإن شاء الله حتى المستشفى ديال وزان المعطيات أنا كملتزم باش نخبر السيد الوزير باش يرسل لكم المعطيات كتابية، باش حتى هي تكون لأنه فعلا هاذ الشيء اللي كتطرحوه خاصة كما قلت المناطق اللي هي أقاليم ولكن فيها مركز عمراني ومحيط قروي كبير، وهي لا تختلف الحالة ديال وزان اللي هي فعلا حالة ليست بالسهلة وتنشاطركم...

هاذ عدد الممرضين انتقلنا من 403 في 2012 إلى 426، وهاذ المعدلات.. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الوزير.

وتوفير الشروط اللوجيستكية داخل المؤسسات التعليمية ووضع إستراتيجية في مجال التوجيه والتخطيط للحد من الإنقطاعات عن المسارات الدراسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، وشكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصحة وموضوعه وضعية المستشفيات الإقليمية، وسيتولى الإجابة على هاذ السؤال نيابة عن الوزير، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل، شي واحد من الفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعرف المستشفيات الإقليمية خصاصا ملحوظا في التجهيزات الطبية بالإضافة إلى عدم توفر أغلبها على أطباء اختصاصيين، بالإضافة إلى أن هناك شبه غياب لأقسام الإنعاش في بعض الأقاليم كإقليم وزان، على سبيل المثال لا للحصر، الشيء الذي يتسبب في مشاكل لا حصر لها، ومما ينعكس سلبا على صحة المواطنين.

عليه، الفريق الاستقلالي يسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير المستقبلية لتدارك الخصاص في المستشفيات الإقليمية لتأهيلها حتى تتمكن من لعب دورها في الحفاظ على صحة المواطنين؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي

باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

فعلا الإشكال الذي طرحته إشكال قائم موجود لأن هناك خصاص في الموارد البشرية وإشكالات مرتبطة بالبنيات التحتية، الحكومة مؤخرا السيد وزير الصحة قدم مشروع برنامج وطني خاص بالتهوض بالصحة، يقوم هذا البرنامج على عدد من الأهداف يمكن نعطيك

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نسائلك اليوم حول نظام المساعدة الطبية، هذا واحد النظام تم إحداثه وعرف قفزة نوعية، قبل 2011 كانت يهيم حوالي 200 ألف مستفيد، 2017 حوالي 10 دالمليون و400 ألف مستفيد.

لكن مع الشكاوى المتعددة ديال المستفيدين، السيد الوزير، حول تردي الخدمات وعدم كفايتها وحول عدم التوصل بالبطاقات ديال "راميد" والخدمات المقدمة، نسائلكم عن الإجراءات المقدمة أو التي تنوي وزارة الصحة الإشراف على تقديمها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

نظام المساعدة الطبية هذا واحد الإنجاز كبير اللي انطلق هادي واحد المسار ديالو من الناحية القانونية تقريبا هادي حوالي 20 سنة، اليوم استطعنا نحققو فيه واحد الجزء ونحققو نجاح، لأن التقدير في الأول كان حوالي 8 دالمليون، دابا وصلنا لـ 10 دالمليون و700 ألف مؤهل للاستفادة من هاد النظام، هذا المعطى الأول.

العملية ديال البطائق فعلا كانت تثار إشكالات في التأخر في التسليم، من الناحية القانونية 30 يوم، دابا في بعض الحالات كنوصلو لـ 10 أيام لتسليم البطاقة من أجل الاستفادة، الآن كايئة عندنا إشكالات مرتبطة بالمواعيد والجدولة الزمنية، أما الإشكالات المرتبطة بالتجهيزات كيكون جهاز واحد، خاصك حتى تدير موعدا، وهاد الشيء ماشي للتبرير، هاد الشيء كنقولو الواقع باش نعالجوه وتتضافر الجهود من أجل ذلك.

أحدث نظام ديال الاستقبال على مستوى الوكالة الوطنية للتأمين الصحي باش تعالج الإشكالات المرتبطة به، تقريبا 150 مواطن في المعدل ديال الاستقبال، ما بين معدل في الأسبوع 3 أيام عمل، أيضا تدار مجهود ديال إحداث مركز للنداء 0802000012، للاتصال بهذا الرقم من أجل الحصول على معلومات وتتبع الملفات المعالجة على

السيد الوزير، السؤال طرحنا فيه وزان والسؤال عندنا ما طرحناش، وأقاليم المغرب كاملة أقاليم مغربية ما فيهاش الفرق ما بين العيون ما بين وزان، ما بين هذي ما بين هذي.

السيد الوزير، احنا مقبلين على فصل الصيف، الصحة في وزان كارثية، مقبلين على فصل الصيف، تلوث المياه، التسممات، لسعات العقارب، لسعات الأفاعي، هاد الشيء كامل، السيد الوزير، محتاج لواحد المستشفى إقليمي مجهز بالإنعاش، الإنعاش ما كايئنش في وزان، هاد الناس كيضطروا أنهم يمشيولتطوان ولا تيمشيوللشاون، والمغرب كامل اللي يعرف الطريق الوطنية الفاصلة ما بين وزان وتطوان كيف هي الحالة ديالها، هذا جزء.

نرجو على طبيب التخدير ما كايئنش، كايئن طبيب واحد النهار اللي تيشد العطله ديالو يبقى وزان لا غالب إلا الله، نمشيوللجراحة العامة، الجراحة العامة ما كايئنش، طالبنا السيد الوزير مدة، هادي أكثر من 6 أشهر واحنا نطالب بطبيب الجراحة العامة ما كايئنش، التخصصات، كايئن تخصص اللي فيه نهار في الأسبوع، واش نهار في الأسبوع غيغطي ساكنة وزان كاملة، السيد الوزير؟

ما نهدروش على قسم الولادة، قسم الولادة فيه طبيبة مقبلة على أنها باش تغادروتمشي فحالها وتبقى الساكنة على الله.

السيد الوزير،

ناس وزان كيتسائلوا واش الحكومة كتضحك عليهم؟ ولا أن وزان ما كايئنش في المنظومة الصحية عند وزير الصحة، أشنو هو موقع وزان في البرنامج الحكومي ولا البرنامج اللي ألقاه وزير الصحة؟

بالإضافة كنا كنتمناو أن السيد الوزير يجي شخصيا باش يجاوبنا، باش نجابو على أن وزان راه موفرة لو القطعة الأرضية اللي باش نبنيو عليها المستشفى الإقليمي، احنا ابغينا دابا نجهزو المستشفى ديال وزان بالتجهيزات الحالية، المواطن ما تيتسنش، الصحة ما تيتسنش، لأن هادي صحتويا يتداوى يا يموت.

ومن هذا المنبر، السيد الوزير، أشكر كاع العاملين على قطاع الصحة في إقليم وزان، سواء في العالم القروي ولا في المدينة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

دائما في قطاع الصحة، السؤال الثاني موضوعه تدبير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لنظام المساعدة الطبية "راميد"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

موجه أساسا للطبقات الهشة والفقيرة، فما بالك أن يطلب منه لكي يعود إلى الإقليم لكي يأتي بشهادة تخول له الاستفادة في إقليم موالي.

هاذوي كلها إشكالات يعني ينبغي العمل على تجاوز ديالها، وأنت أشرت، السيد الوزير، هاذ المساعدة الطبية راه كتهم الثلث تقريبا ديال المواطنين، راه 10 دالمليون و400 ألف، يعني المواطن يعني يهدف في هاذ الدولة العزيزة أن يعيش في ظل واحد النظام سياسي ديمقراطي تحفظ له كرامته، ما تيسعى إلا لتوفير يعني الصحة والشغل والتعليم، هاذو هما المقتضيات اللي هي أساسية تركز عليها المواطنين، إلى خدمنا فهاذ الاتجاه، هذا سيساهم يعني في المحافظة على الاستقرار وإعطاء الأمن والأمان لهاذ المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في ثواني معدودة إذا أردتم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أنا فهاذ الثواني غادي نحب نؤكد على أن هاذي أولوية، وضمنها وزان اللي هي أولوية من الأولويات الكبرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه المخزون الاحتياطي الخاص بالمنتجات البترولية، وسيتولى الإجابة عليه بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة.

المستشار السيد الحوالمريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يكتسي المخزون الاحتياطي من المنتجات البترولية أهمية قصوى لضمان سلامة توفير وتوزيع هذه المادة الحيوية.

وفي هذا الإطار، حذر المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي لـ 2015 أن هذا المخزون يعاني نقصا هيكليا مقارنة مع المستوى القانوني المحدد في 60 يوم من الاستهلاك، فعلى سبيل المثال الغاز والغازات والبوتان هبط الاحتياط حتى 24 يوم، الفيول اللي كيتستعمل في إنتاج

مستوى الوكالة باش الناس تحصل على البطائق ديالها.

ثالثا، كايين الآن الإشكالات المرتبطة بالتمويل، راه اليوم كان عندنا قانون التصفية، راه غير دابا السنة راه تنصلو عندنا المعدل باش 2 دالمليار وزيادة، ولكن على الإشكالات المرتبطة بالتحويل وبالسلاسة فهاذ العملية باش ما تتراكمش الديون المرتبطة بهاذ النظام.

أيضا كايين الإشكالية ديال أن الشخص اللي يستافد من 2 ديال الأنظمة ديال التغطية الصحية، هنا الآن وقع بإطلاق واحد النظام معلوماتي اللي تيمكن من مباشرة اكتشاف هاذ النوع ديال هاذ الحالات، ولاو التدخل المعالجة المرتبطة بها.

أيضا كايين عندنا القضايا الأخرى اللي غادي تكون محط عمل، لأن رئاسة الحكومة الآن واضحة ضمن الأوليات، جمع لجنة ديال القيادة ديال هاذ المنظومة، خاصة وأن عندنا التغطية الصحية ديال المهن الحرة اللي حتى هي دخلت الآن لحيز التطبيق وغادي نبدأ بالعملية ديال الأجرة، كينتظرو أن مجلس المستشارين حتى هو القانون الخاص بالتقاعد باش المنظومة الصحية في بلادنا نوليوو نغطيو الجميع، قبل 2012 كان الثلث، من 2012-2016 تزداد الثلث، سواء بالمساعدة الطبية أو التأمين الصحي ديال الطلبة، وفهاذ الولاية غادي نزيدو الثلث الثالث عبر النظام ديال المهن الصحية وهاذ الشي غادي يقتضي مجهود مالي ولكن أيضا تديري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الوزير.

كان هدفنا من خلال طرح هذا السؤال هو تنوير الرأي العام حول هاذ التدابير المتخذة، من طبيعة الحال هي جهود جبارة ومهمة، لكن تيبقى، السيد الوزير، الإشكالات التي يعيشها المواطن هي إشكالات قائمة، وأنت أشرت إليها، وينبغي العمل على يعني تجاوز هاذ الإشكالات، من بينها هاذ الشي اللي أشرت له ديال المواعيد، تأخر في المواعيد سواء فيما يتعلق يعني الاختصاصات الطبية، أو ما يتعلق بالقضية ديال السكانير والقضية ديال (IRM).

أنت أشرت لواحد المجموعة ديال الإجراءات كلها مهمة، السيد الوزير، والقضية الثانية المتعلقة ببطاقة ديال "الرميد" هي ديال التنقل من الإقليم للإقليم، هذا من الإشكالات تيفرضها النظام، ولكن ملي تيجي واحد الشخص مستفيد من إقليم تيجي عند العائلة ديالو للإقليم يمنع من الاستفادة حتى يعود إلى الإقليم، واحنا عارفين أن هاذ النظام

إشكال على مستوى المخزون ولكن التأمين ديال الحد الأدنى.

لهذا السبب الآن على المستوى الحكومي توضع برنامج في 2017-2021 فهاذ الخمس سنوات يالاه وافق البرنامج الحالي واللي هو برنامج طموح ومكلف، غادي نعملو على إنشاء قدرات تخزينية إضافية ديال 700000 متر مكعب اللي غادي تعطينا 16 يوم إضافية، على أساس عاود ثاني خاص برنامج ثاني باش يوقع تقدم.

ما بين الوزارة ديال الطاقة والمعادن وباقي الفاعلين توضع برنامج باش الاستثمارات المقررة تدار في الأجال ديالها، ويتدار نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والعمل على تعزيز التعبئة مع الشركات المعنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الوزير على الأرقام وعلى الجواب ديالكم الواضح الذي يقر أن هناك مشكل، وفعلا مشكل وطني مشكلنا جميعا.

ابغيت غير نذكر، السيد الوزير، ما كاين حتى شي احتياط اللي وصل عندنا 60 يوم اللي هي في القانون ديالنا ديال 71، وزد على ذلك أن الوكالة الدولية للطاقة توصي ب 90 يوم، واحنا ابعاد مازال على هاذ الشي كلو.

السيد الوزير،

ابغيت نسوكت أيضا ما هو مصير هاذ الهامش الخاص اللي بلغ في 2015 أكثر من 3 دالمليار ديال الدرهم، واللي من المفروض وتنشأ لهاذ الثي هذا باش يساهم في إنشاء المخزونات الضرورية؟

السيد الوزير،

هذا مشكل وطني كما قلت، خاص إنشاء هيئة مستقلة لتتبع هاذ الموضوع، ندعو الحكومة ولكن التزمتمو قدامنا دبا بأن الحكومة منكبة على هاذ المشكل ببرنامج مرقم وغادي نتبعوه معكم، ولكن ندعو الحكومة مرة أخرى للاهتمام الكافي بهاذ الإشكال، لأنه مهم، ماشي ضروري باش نوضحو، مهم أمن البلاد، من الدفاع الوطني إلى الأمن الغذائي، إلى قدر الله إلى وقعت شي حاجة.

السيد الوزير،

هاذ الوضعية هاذي كتحرم بلادنا من تدبير الأسعار ديال النفط بواسطة المخزون، يعني كنشري ونخزن في الوقت اللي يكون الثمن طايح باش يمكن لنا نستملك منو ملي يكون الثمن طالع، احنا محرومين منو

الكهرباء وبعض الصناعات هبط ل 5 أيام، وقود الطائرات أقل من 20 يوم، وزد على ذلك المشكل الكبير والخطير بالنسبة لبلادنا، النفط الخام كانت 15 يوم قبل إفلاس "لاسامير"، والآن 0 بالنسبة لهاذ المخزون.

انطلاقا من هذه المعطيات، نسائلكم، السيد الوزير، عن وضعية المخزون الاحتياطي الخاص بالمنتجات البترولية حاليا؟

وما هي التدابير التي ستقوم بها الحكومة لضمان هاذ المخزون الإستراتيجي بمستوى مريح، يضع بلادنا في مأمن من أي خلل قد لا تحمد عقباه؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أشكر السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار على طرح هذا الموضوع اللي هو قضية وطنية تهمنا جميعا، والسؤال يعكس هاذ المهم.

فعلا كما أشرت المدة اللي هي مقررة بالمخزون الاحتياطي 60 يوم، القدرات اللي كاينة عند شركات البترول الوطنية في بلادنا، شركات التوزيع 1.3 مليون متر مكعب، 93% منها متصلة بالموانئ، الناظور، طنجة المتوسط، المحمدية، الجرف الأصفر، أكادير، طانطان، العيون، الداخلة، وتمثل 47 يوم من الاستهلاك الوطني، بمعنى راه معدل اللي هو ديال 60 يوم راه ما وصلينش وهذا راه تحدي.

لكن من الناحية التفصيلية كاين تفاوت، البنزين الممتاز 63 يوم ديال الاستهلاك، الغازوال 51 يوم ديال الاستهلاك، وقود الطائرات 38 يوم، 87 ألف متر مكعب، الفيول هو اللي عندنا فيه إشكال حقيقي، 74000 متر مكعب أي 20 يوم من الاستهلاك.

القدرات التخزينية فيما يتعلق بالمادة ديال غاز البوتان عند شركات التعبئة تمثل 45 يوما من الاستهلاك، القدرات الحالية كتسجل، كما قلت، ديال التفاوت لأن كاين مخزون ديال الاحتياطي اللي هو 32 يوم في عموم القدرات اللي عندنا، دون احتساب المخزون ديال الاستغلال ل 15 يوم من الاستهلاك، في 2016 والنصف الأول ديال 2017 المعدل العام كان عندنا 30 يوم فيما يتعلق بالبنزين، البوتان 24 يوم و15 يوم بالنسبة لمادة الفيول.

هذه مؤشرات تقتضي واحد العمل وواحد المجهود، لأن منذ التوقف ديال المصفاة ديال "لاسامير" في غشت 2015 أثارت إشكالية، ولكن المغرب ولله الحمد نجح بعدا في التأمين ديال الحد الأدنى، عندنا

على التراث الثقافي ولا الطبيعي، ولكن مسألة مالية واحنا البارح فاش امشينا للسواني شفنا ذاك المشروع الكبير اللي كيديروه في عوض (club Med) قدام الحسيمة، ما كتشوف غير الغابة وفسروا لنا الفاعلين وفي تغازوت حتى هي، كايين دابا الفنادق كيفسروا لنا الفاعلين بأن السياح كيقلبوا على شي فنادق اللي منسجمة مع المحيط ديالها وإيكولوجية، إذن رجع هذا شي حاجة مهمة.

والحمد لله احنا تنحنو عليه في المشاريع، ويمكن لهاذ السياحة الإيكولوجية أيضا تساهم في تحسن مستوى عيش المغاربة في مناطق منعزلة، حيث كيكونوا هاذ المواضيع الاستثنائية كيكونوا عندهم غير هاذ الطبيعة وهاذ الشي ما كيكونش عندهم شي حاجة أخرى.

إذن هاذ السياحة غادي تكون مهمة لذاك الساكنة فذاك المناطق، لذلك تطمح رؤية 2020 أن يكون المغرب وجهة سياحية مرجعية في مجال التنمية المستدامة.

وحددنا واحد جوج منطقات في المغرب لأجل مؤهلاتهم الاستثنائية كوجهات للسياحة الإيكولوجية وهو جنوب الأطلس الكبير اللي تيتمحور حول الموقع الاستثنائي ديال الداخلة والأطلس والوديان اللي تيتمحور حول ورزازات والوديان والواحات اللي فيه واد دزوواد درعة وواد زيز.

بالإضافة إلى الريف اللي فيه المنتزه الوطني للحسيمة وشفشاون، وهاذ المواقع كلها الإستثنائية، إذن نتخدمو باش نحميوها.

ودابا السؤال هي آشنو غنديرو احنا ككتابة الدولة لهاذ السياحة الإيكولوجية؟

إذن أربعة محاور:

أولا، إعادة تأهيل التراث المبني كالقصور والقصبات، وراه تأسس واحد الصندوق الاستثمار قدره 450 مليون درهم اللي تيتخدم اليوم على تأهيل 3 ديال القصور والقصبات وعودو واحد البرنامج ديال الاستثمار مهم باش نأهلو القصور والقصبات في بلادنا.

ثانيا، وهي الحفاظ وتثمين سياحة المواقع الإيكولوجية والهشة، كحماية وجهة مرزوكة اللي اليوم مهددة بالاستغلال غير المقنن.

ثالثا، ترويج مناسب لهاذ السياحة الإيكولوجية.

ورابعا، تفعيل البرامج التعاقدية اللي توقعت مع الجهات وما تفعلاش حتى اليوم، وتحددت فيها تمويل ديال هاذ البرامج اللي فيها تنظيم مسارات سياحية في المناطق الخلفية وتبرئ أماكن جذب السياح والنشاطات وإعادة تأهيل الثروات الطبيعية في هاذ الشي كلو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

حتى نوصولهاذ 90 يوم ولا 60 يوم عاد يمكن لنا نوصولهاذ الإمكانية. آخر نقطة وهو "لاسامير" الآن، العدالة التجارية كتسنى العروض، اللي غادي يؤخذ الأصول ديال "لاسامير" باش يعود التكرير ديال النفط في بلادنا، ابغينا نتأكدو بأنه في دفتر التحملات ديال اللي غادي ياخذ "لاسامير" من جديد يكون التزام واضح وشفاف باش يكون واحد المخزون احتياطي فهاذ المكرر الوحيد، شكرا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على مساهمته في هذه الجلسة.

ونتقل للسؤال الموالي والموجه لقطاع السياحة، وموضوعه السياحة الإيكولوجية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بدون شك نعلم جميعا أن بلادنا تزخر بالعديد من المؤهلات الطبيعية والإيكولوجية ولاسيما في الأقاليم الجبلية.

السؤال ديالنا: ما هي الإستراتيجية ديالكم، السيدة الوزيرة، فهاذ المؤهلات لإنعاش قطاع السياحة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة لمياء بوطالب كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السياحة الإيكولوجية يمكن لها جذب عدد كبير من السياح، إذن كنشكرك السيد المستشار على هاذ السؤال.

إذن حيث ماشي غير مسألة ديال الحفاظ على البيئة ولا الحفاظ

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، شكرا.

أنا غير ابغيت نعرف الإستراتيجية أشنو كتفكري باش تدير لي لنا، لأن ولكن من خلال يعني المناطق اللي ذكرت، راه كايينة مناطق منسية اللي هي فيها مؤهلات طبيعية يعني تجلب السياح، غنقول لك "عيون أم الربيع" ما عندهاش المثل، نقول لك "إملشيل"، مرزوكة، "أزود" عندنا واحد العدد ديال المناطق اللي هي تستحق أنكم تعطيوها عناية وتدخلوها في الدراسة.

وتنتمنى على أنكم تخرجوا فهاذ الوقتة موسم الصيف، فموسم العطل أنكم باش تعرفوا العدد ديال الزوار وتعاينوهم، وهذه هي الدراسة الحقيقية ما تعتمدوش على بعض الأرقام، تخرجي السيدة الوزيرة المحترمة وتشوفوا الناس كي تبيعشوا في بعض المناطق اللي فيها ثروات طبيعية وتتوفر على مؤهلات سياحية وخالية يعني مفقودة من البنيات التحتية، وابغيناكم تديروا واحد المجهود كبير.

احنا عارفين بأنك، السيدة الوزيرة، عاد بادية في البرنامج ديالكم، ولكن هناك كذلك استمرارية الإدارة، راه الوزير السابق قال لنا راه هيات واحد الدراسة، فين هي الدراسة هذه؟ وابغينا نعرفو عاود ثاني كل إقليم، إقليم أشنو درتو فيه؟ أشنو غادي تديروا فيه على المدى القريب، المتوسط، البعيد إلى غيره؟

فالسيدة الوزيرة نتمناو لك التوفيق إن شاء الله، ولكن ابغيتكم ما تنساوش بعض الأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشؤون العامة والحكامة وموضوعه تحسين مناخ الأعمال بالمغرب.

تفضل نقطة نظام، ياك ما كايين شي سؤال؟

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانين،

السيد الرئيس، في الحقيقة السادة الوزراء عندهم أعمار معقولة اللي تغيبوا، وكلفوا يعني اللي ينوب عليهم.

ولكن بالنسبة للقطاعات، نتكلم على قطاع الماء اللي عندنا فيه أسئلة وما كلفاتش السيدة الوزيرة في إطار التضامن الحكومي اشكون من أعضاء الحكومة اللي غينوب عليها، مع العلم أن المادة 93 من الدستور واضحة تتكلم على التضامن الحكومي، النظام الداخلي 256 من النظام الداخلي واضح تيتكلم البرلمان بوحده اللي عندو الحق بوجع السؤال ديالو.

ولكن الآن ابغينا غير نفهمو واش السادة الوزراء قاصرين أو غير قادين باش يجاوبوا على الأسئلة ديال باقي السادة الوزراء اللي ما حاضرينش؟

أو كايين هناك خلاف بين السادة الوزراء بينهم ما يمكنش وزيرينوب على وزير؟ ابغينا غير نفهمو هاذ اللخطة اللي كايينة فيها الحكومة، لأن ما عندها حتى معنى السادة البرلمانين يجيو عندهم أسئلة، عندهم مواضيع، عندهم التزامات والحكومة ما كلفاتش العناء باش تكلف اشكون اللي ينوب عليها باش تجاوب على أسئلة السادة المستشارين.

ولهذا للمرة الثانية والثالثة والرابعة والعاشره تنقولو للسيد الرئيس ماشي معقول نهائيا، السادة الوزراء عندهم أعمار معقولة متفقين معهم يغيبوا، ولكنما اللي ماشي معقول هو أنه باش تكلف واحد ولا واحدة ما عندها حتى معنى...

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة وصلت السيد المستشار، الكلمة للحكومة باش تجاوب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، هاذ الأمر احنا غاديين تدريجيا باش نهيوه ديال ما يوقعش شي تأجيل، تنحصر باش يوقع تكليف وزراء آخرين ماشي فقط غير في الأسئلة بل حتى في القوانين، وهاذ الشي وقع حتى في مجلس النواب اليوم، إلا في بعض الحالات اللي كتكون بعض الأسئلة عندها واحد الطابع تقني أو الوزير تيقدر أن الجواب فيه أمور ذات طابع تقني وهو تيفضل أنه هو يقدمها في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، هنا في هذه الحالة ما غاديش نقدونلزمو الوزير أنه يعي يجاوب أو يفوض.

لكن في العموم التوجه دابا اللي غاديين فيه هو أن فاش تكون الأسئلة يوقع إنابة وزير آخر، وإذا لاحظتو هاذ الجلسة ماشي بحال السابقة، هاذ الجلسة على الأقل أمننا واحد الحد الأدنى ديال الإجابة واحنا غاديين في هاذ الاتجاه.

كلما كانت هنالك إمكانية للجواب غادي نجابو، لأن المسؤولية ديالنا احنا كحكومة إزاء المؤسسة التشريعية هو أننا نتخضعو للرقابة ديالها وتجاوبو على الأسئلة ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي نستمر في دراسة ومناقشة الأسئلة الواردة في جدول هذه الجلسة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، كان واحد السؤال ولكن نعطيو الأولوية لهاذ السؤال، فالكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

إن الحديث عن الإقلاع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في بلادنا لا يمكن أن يتحقق دون توفير مناخ سليم للأعمال.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحسين هذا المناخ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد لحسن الداودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

علاه المناخ ما مزيان ادروك؟ راه مخير، راه دزنا في 10 سنوات الماضية من الرتبة 190 إلى الرتبة 61.

وفهاذ البرنامج الحكومي إن شاء الله، نزلو للرتبة 50، واش تعرف باللي إفريقيا احنا الثانيين في إفريقيا، ما عرفتش أشنو ابغيتو؟ ابغيتو الأولين في كل شي، وراه حتى الدرجة الثانية راه مزيانة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

احنا ما تنقولوش بأن هاذ الشئ ما مزيانش، ولكن راه اسمية اللجنة تحسين مناخ الأعمال، إذن احنا ابغينا من حسن إلى أحسن.

وفي هاذ الإطار تنبغي نذكر بأن اللجنة الوطنية لم تعقد الاجتماع ديالها من 24 يونيو 2014، والمادة 6 تنقول بأن فكل عام تيخص يكون واحد الاجتماع، إذن 2015 و2016 و2017 ما كانش هاذ الاجتماع، هذا فيما يخص اللجنة الوطنية.

فيما يخص اللجان الجهوية، واحنا تنهضرو في إطار العدالة المجالية، تخلقت واحد اللجان جهوية بمبادرة من الاتحاد العام والسلطات المحلية، ولكن باقي هاذ لجنة الجهوية حبر على ورق، ما كاينش التفعيل، ما كتحلش المشاكل في إطار الجهة، وهنا تيمكن لي ندوي على مراكز الاستثمار الجهوية، خاص إعادة النظر في الصلاحيات ديالها، لأن كتدير التنسيق ديال المصالح الخارجية، ولكن لا تتخذ أي إجراء فيما يخص مواكبة الاستثمارات كنقول في أخذ (la décision)، إذن هذا مشكل اللي كاين، عندها صلاحيات أخرى اللي هي مواكبة الاستثمار، عندها صلاحيات أخرى اللي هي التشجيع ديال الجهة من ناحية الاستثمار ولكن ما عندهاش الصلاحيات وما عندهاش الموارد.

في ما يخص تسريع رقمنة الإدارة، هذا احنا تأخرنا ولكن كنثمنوأن غادي يكون دابا واحد (l'agence) ديال (numérique) اللي غادي تدار، فاحنا كنظنوبأن هذا مهم.

مستوى الولوج كيف كتعرف، السيد الوزير، (les trois F: financement, foncier, et fiscalité)، إذن التمويل، العقار والجبايات.

المشكل ديال العقار كتعرفوه، السيد الوزير، فهناك الآن الحمد لله المغرب عندو مناطق صناعية موجودة، ولكن المشكل هو الولوج لهذه المناطق الصناعية، وهذا هو المشكل، المشكل ديال العقار الصناعي، هاذ المناطق الصناعية مزيانة، لأنها عندها واحد المستثمرين اللي هما متوسطين، ولكن كاين المقاولات الصغيرة والمتوسطة اللي كتطلب واحد المناطق الصناعية اللي يكون فيها الكلفة نازلة، ويكون فيها أيضا الكراء، وكتأهيل فضاء الأعمال كنقولها لكم، راكم عارفين بأن يجب الرفع من مستوى أداء قضاء الأعمال وتعزيز قدراته لمواكبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير إذا أردتم التعقيب.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

طيب، سؤالنا حول تكاثر شركات المناولة، وبالأخص قطاع ديال التدبير المفوض في الجماعات الترابية اللي تيعانيو العمال ديالهم من مشاكل عدة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، الدور ديال الوزارة ديالكم في تتبع مدى احترام هاذ الشركات لمدونة الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

على كل حال السؤال ما فيهش الجماعات المحلية باش نقدر نجاوبك. ولكن شكرا أولا على طرحكم لهذا السؤال اللي هو مهم.

وفي الحقيقة أنا نقول لكم الموقف المبدئي الذي سنشتغل فيه ما يمكنش يستمر هاذ النوع من الاستعباد الجديد اللي تيتسمى أحيانا بعض العقود من الباطن اللي تهدر الحقوق ديال الشغيلة.

أنا ملتزم معكم أننا ينبغي أن نشغل جميعا لكي نجد الإطار القانوني والإطار التنظيمي باش نضيفو هاذ القضية، على الأقل إلى ما استطعناش نصفيوها كاملا فيما يتعلق بشركات المناولة اللي تتشتغل في القطاع الخاص، بالنسبة للقطاعات الحكومية، بالنسبة للمؤسسات العمومية ما يمكنش يستمر هاذ الشيء.

ولهذا، نحن عاكفون في الوزارة على بلورة مقترحات قانونية، ويمكن لنا نضمونها في مرسوم ديال الصفقات العمومية، غادي نرفعو تقرير فهاذ الموضوع هذا، احنا خدامين وتنتمناو تعطينا أفكار فهاذ الشيء هذا، باش على الأقل نبدأو بهاذ المستوى، ثم ثانيا نمشيو لأیضا لقطاعات أخرى.

بطبيعة الحال تتعرفوا بأنه من الناحية القانونية هاذك المقاول من الباطن ملزم بالتقيد بالأحكام ديال القانون، بالنصوص التشريعية ديال الضمان الاجتماعي، ديال حوادث الشغل، ديال الأمراض المهنية، المقاول الأصلي يحل قانونا محل المقاول من الباطن إذا ما نفذش الوعود ديالو، احنا الآن على مستوى التفتيش ديال الشغل كايين واحد الجهد استثنائي وتركيز على هاذ الشركات هاذي باش فعلا نحاولو نرفعو الضيم، نقولها لكم، نرفعو الضيم على.. لأن كايين ممارسات وكايين حالات شخصية أنا نتعرفها وقريبة اللي فعلا الناس يعني كايين رجعنا لواحد الحالة من الاستعباد المعاصر التي لا يجوز أن تكون في دولة ديال الحق والقانون بحال الدولة المغربية.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا باغي نبشر السيد المستشار فهاذ الشهر إن شاء الله غادي تكون اللجنة تجتمع، راه ماشي المشكل في الاجتماعات، المشكل واش كنتقدمو ولا لا، ذاك البرنامج الحكومي وضع الهدف هبطو ولا نطلعو، لأن من 61 ل 50 بحال إلى هابطين، لاهي كنطلعو، باش نتقدمو للقمام مرتبة 50.

يكفي مؤشر واحد فهاذ الشيء ديال آخر ماي، الاستثمارات الأجنبية تزداد بأكثر من 24%، لوما كانش مناخ الأعمال دوليا مزيان في المغرب ما يجيوناش الاستثمارات الأجنبية، هذا مؤشر طبيعي للمستثمر الوطني يشتغل، ولكن ملي يجيو عندك الأجانب هي القدرة ديال استقطاب ديال المغرب قوية دوليا، وعلى صعيد شمال إفريقيا احنا الأولين، إذن ولكن كيف ما قلت أنت خاص نسرعو الوتيرة، اعلاش؟ لأن إلى وقفنا الآخر كيتمشي، إذن خصك تجري أكثر من الآخرين إلى باغي تجلب الاستثمارات، ولكن كن على يقين المنافسة الدولية ماريكان مع ترامب الآن باغي يهبطوا الضريبة على الشركات ل 15%، كيفاش أنت كتساير هاذ الواقع؟

إذن التحديات العالمية كثيرة جدا، وكان هاذ الفراغ اللي كان في الحكومة حتى هو أثر وتتمناو إن شاء الله يتعين المدير ديال المؤسسة قريبا، هاذ الشيء ديال المناطق الصناعية راه كذلك الجهة، والآن عندها موارد ديال الدعم، لأن المشاكل المحلية ما يمكنش كلها تحل من الرباط، راه كايين الآن كيقول لك "الدولة كبيرة بالنسبة للمشاكل الصغرى وصغيرة بالنسبة للمشاكل الكبرى".

عندك مشكل في صفرو كنتسناو تيجي للرباط تحل مشاكل في صفرو، لا بد من اللامركزية واللامركزية باش فعلا تكون التنمية المحلية، أما نتسناو من الرباط تحل المشاكل كلها هذا منطوق تجاوز.

إذن، فخاص مزياد من اللامركزية ومزياد من الجهوية إلى ابغينا فعلا الطاقات المحلية تنفجر في وجه هاذ الإشكاليات المطروحة، والدعم ديال المقاولات الصغرى، راه رئيس الحكومة يلاه تكلم في البرنامج، غادي تكون لجنة على مستوى رئيس الحكومة، المشاكل اللي داز من المراحل كلها وما حلش المشاكل غادي تكون لجنة عند رئيس الحكومة إن شاء الله لمتابعة هاذ المشاكل.

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه شركات المناولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

خصوصا في الجماعات الترابية، هاذ العمال كيتسناو في واحد المجموعة ديال المدن أنه على الأقل يتحترم دفتر التحملات ويتحترم قانون الشغل خاصة المتعلقة بضمان الصحة والسلامة لهذا العمال لأنه أغلبهم كيمرضوا بأمراض مزمنة، أغلبهم يتعرضون لحوادث السير، أغلبهم كيتقطع لهم من الأجر ديالهم، لهذا كنتمناو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا كنتمناو نأكد بأنه السؤال ما واردش فيه المعطى ديال الجماعات المحلية ولكن المشكل بيدولي أنه مرتبط بالقضية ديال العقود من الباطن هذيك كنعقول لكم خاصنا نتعاونو جميعا باش الوزارة ديال الشغل كتدير الجهود ديالها في إطار الجهد اللي كيقوم به المفتش ديال الشغل وكيجرروا مخالفات كيديروا ذلك الشي اللي عاطمهم القانون، ولكن كزيد وكناكد بأنه كيمكن لنا نفكرو جميعا وانتما كمشرعين كيمكن تجيبوا شي حاجة في المدونة إلى ابغيتو تقربوا لها ولا خفتو تقربوا لها وتوقع شي حاجة اخرى، جيبوا شي حاجة في المدونة، إلى بغيتو في هاذ الموضوع هذا احنا مستعدين نتعاملو معه إيجابيا فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي.

الحوار الاجتماعي راه السيد رئيس الحكومة تكلم عليه في اللقاء ديالو إلى ما كانش شي قطاع معين نحن سنرفع هذا إلى السيد رئيس الحكومة لكي يجدد منشوره بتفعيل الحوار القطاعي تمهيدا للحوار المركزي الذي هو قادم إن شاء الله في الأسابيع القليلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن وصلنا للنقطة التي أثارها السي العربي المحرشي حول الوزراء اللي غايبين وما قدموش اشكون اللي غادي يجاوب، فالآن نحن أمام سؤالين واحد موجه لكاتبته الدولة المكلفة بالماء وما كاين اشكون اللي غادي يجاوب عليه، وهي لم تطلب تأخير هذا السؤال.

وكذلك، الله يرضي عليكم احنا عارفين، الرئاسة عارفة أشنو كتدير، وكذلك كاين الفريقين، الفريق الاشتراكي والفريق ديال الأصالة والمعاصرة عبروا باش يتشبهوا بهاذ السؤالين فالإخوان إذا كانوا مازالين متشبهين يقرأو السؤال طبقا للمادة 256، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

بالنسبة للفريق الاشتراكي يرى لا فائدة من طرح سؤال على الكراسي الفارغة، احنا كنتشبهو بالسؤال ديالنا وكنتلبنو من الرئاسة تأجلوا لنا

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير.

وأحييك على الصراحة ديالك في الجواب، وكنتمناو فعلا نتعاونو باش نفكوهاذ المشاكل العويصة، الغريب في الأمر هو أنه هاذ الشركات ديال التدبير المفوض في الجماعات المحلية والجماعات الترابية اللي تيسيروها هما رؤساء جماعات منتخبون وسلطات الوصايا اللي تابعة لوزارة الداخلية اللي كترقب هاذ التدبير المفوض.

الكارثة هو أنه يتم عدم احترام دفاتر التحملات أمام مرأى وسمع الجميع، مع رؤساء الجماعات ولا السلطات المحلية، وتتعرفوا، السيد الوزير، الظروف اللي تيشغلوا هاذ العمال.

لهذا، نتطلبو منكم، السيد الوزير، تنسيقكم مع وزارة الداخلية ومع السلطات الإقليمية باش نوضعو حد لهاذ التجاوزات، وفعلا أصبت حينما قلت أنه زمن استعباد ديال هاذ الشركات.

نعطيكم أمثلة موجزة، العمال ديال التدبير المفوض غادي نعطي مثال في الدار البيضاء (Sita Blanca) عمال، مكتب نقابي، و(les délégués personnels) ديال شركة بمجرد أنهم داروا ملف مطلبلي للشركة وقفت 20 واحد معتصمين أمام الجماعة الحضرية لمدينة الدار البيضاء لأكثر من 6 اشهر.

قلت لهذا نتطلبو أولا من السلطات الإقليمية، السيد الوالي والسيد وزير الداخلية والسيد وزير التشغيل باش نفكوهاذ المشاكل لأنه غير معقول اليوم في الجماعات الترابية أنه كاينة حرب على العمل النقابي، كاينة ضياع الحقوق ديال هاذ العمال.

ثانيا، بالنسبة للقطاعات ديال الجماعات المحلية وكنا تكلمنا أنا وإياك السيد الوزير وقلتي لي اليوم بدأ الحوار القطاعي، ما اعرفتش واش كاينة حكومة برئاسة السيد العثماني رئيس الحكومة ولا كاينة حكومات متعددة لأنه الحوار القطاعي مع وزارة الداخلية ما كاينش، وطلبنا للسيد وزير الداخلية وقال لك احنا مستعدين نفتحو باب الحوار مع النقابات ديال الجماعات الترابية ولكن اليوم ما كاينش هاذ الحوار.

كاينة مشاكل بالجملة في غياب حوار قطاعي أشنو كنعجدو لهذا كنعشكو احنا في الحوار الاجتماعي، كنعقولو إلى ما كانش حوار قطاعي ممأسس ما يمكثش يكون الحوار الاجتماعي، لهذا عاود ثاني كنعقول لكم من باب وزارة التشغيل أنه خاص الحكومة تفتح الحوار القطاعي

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس، حسبي الله ونعم الوكيل.

السؤال ديالنا موجه للسيدة الوزيرة، لأن عندنا مشكل ديال الماء، السيدة الوزيرة عندها عذر، الحكومة كيف ما قلت كين غير العنوان ابحال ذلك المقالات اللي كايينين في بعض الجرائد، غير العنوان، ولكن تدخل للعمق تتلقاه فارغ هادي هي الحكومة ديالنا، الله يدير الخير.

عندنا 6 ديال الوزراء مكلفين بالماء، اللي مكلفة بالوزارة بالماء ديال السد، اللي مكلفة بالماء بالواد، اللي مكلفة بالماء ديال الشتاء، 6 بالوزراء كلهم مكلفين بالماء، زائد المدير العام مسكين الوطني للماء والكهرباء مختفي السي علي الفاسي الفهري دابا راه تنطلب المغاربة اللي لقاها يبلغ به الجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجهات تيقلبوا عليه.

الناس بالعطش، الصيف، نهار العيد في وزان الماء مقطوع، السيد الرئيس، ونهار ثاني عيد الماء مقطوع، وتوقعت الاتفاقية أمام جلاله الملك في 2008 مع السي الفاسي الفهري ومع باقي الوزراء على أساس أن في 2012 يكون الملف انتهى وسالي، إلى حدود الساعة 50% دالانجاز ما كايماش.

تنطالبوبفتح تحقيق فهاذ المشاريع كلها، ماشي غير منارة الحسيمة، جميع المشاريع اللي تم التدشين ديالها من طرف جلاله الملك جزء كبير فيها متوقف، جزء كبير من هاذ المشاريع يعني متوقفة ما كايماش، تنطالبوبفتح تحقيق.

كذلك تنطلبو، السيد الوزير، إلى ابغيتو الجواب الحقيقي تسمحوا للسادة البرلمانين ديالكم يوقعوا على لجن ديال تقصي الحقائق اللي ماشي غير في الحسيمة، مجموعة ديال المشاريع فيها خروقات، مجموعة ديال الملفات فيها فساد كبير وكاين ناس مختبئين وراء الفساد، وتنقول لكم إلى ابغيتو الفساد الحقيقي ها هو أجي نوقفو عليه، ها السادة البرلمانين خرجوا كاملين ونوقفو على أي ملف كان، كاين ملفات فيها روائح كارثية والحكومة في علمها، ولكن كلشي تينتظر.

ولهذا تنقلو، السيد الرئيس، بأن هاذ الموضوع ديال الماء في مجموعة ديال المناطق، موضوع اللي الناس دابا في أمس الحاجة، موضوع ديال الماء الناس كلهم تينتظروا الماء.

ما غادي يوقفني حتى واحد غير كونوا هانيين.

الماء الآن موضوع الساعة، الحكومة غايبة 6 بالوزارات يتقضاو تقريبا مليون ديال الدرهم في الشهر غايبين، يا ...

السيد المدير لا وجود له والناس بالعطش، الفواتير ديال الماء والضو دابا الناس تتضرب 20 كيلومتر تمشي ما تتلقاش اشكون يخلص، كاين مشاكل اللي الحقيقة هاذ الحكومة تينتظر حتى يوقع ما وقع بحال

إلى حين حضور السيدة كاتبة الدولة لجوابها على السؤال حتى يقتنع الفريق ويقتنع الرأي العام الوطني، خاصة أننا مقبلين على موسم ديال الصيف، كاين شح ديال المياه وكاينة أقاليم عديدة داخل تراب المملكة تعاني من هذه الأزمة، احنا ابغينا جواب ديال الحكومة الواضح والصريح لمعالجة هذه الآفة.

السيد رئيس الجلسة:

لكم ذلك رغم أنكم كنتم اتفقتم قبل ذلك بإلقاء السؤال، ولكن لكم ذلك، نفس الشيء.

الأصالة والمعاصرة، الكلمة لكم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

اللي غادي نقول في الحقيقية حسبي الله ونعم الوكيل، احنا السؤال ديالنا موجه للسيدة الوزيرة، فعلا عندها عذر، ولكن السؤال ديالنا تنوجهوه للحكومة، ولو أن الحكومة في الحقيقة غير (titre) اللي كاين اسمية ديال الحكومة، ابحال ذلك المقالات اللي كايينين في بعض الجرائد، كاين غير العنوان، لأن ملي تتجي للتفعيل وتتجي للعمل ومع من تشتغل كاين غير العنوان كيف ما قلت لك.

عندنا الموضوع هو قطاع الماء، عندنا 6 ديال الوزراء مكلفين بالماء.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، واش نقطة نظام ولا؟

المستشار السيد العربي المحرشي:

لا سؤال آسيدي.

عاود معايا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

(La régie) تدير (compteur)، تفضل، لأن شفت أنا فهمت بأن نقطة نظام.

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

إلى تطرح السؤال راه تيبقى عند الحكومة الحق في الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

السي العربي، استمر.

على مستوى الحسيمة المنارة المتوسط، وسيرا على هذا النهج الملكي السامي، قرر السيد رئيس الحكومة في اجتماع مجلس الحكومة الأخير أن يشمل البحث كافة المشاريع، أن تكون هنالك لجنة على مستوى رئاسة الحكومة لتتبع كل المشاريع، لأنه فعلا انشغالات المواطنين أنه يقع التوقيع أمام جلالة الملك، ولا يقع احترام تلك الأجال، ولا يقع احترام تلك البرامج.

عندما يقع هذا المشكل بالنسبة إلينا هذا الأمر مطلوب، خاصة وأن هذه آلية دستورية تتيح للسيد رئيس الحكومة أن يتابع بدقة.

ما يتعلق بالقضية المرتبطة بالماء، الحكومة الحالية اعتمدت المخطط لأنه كان الإشكالية المطروحة في بلادنا من أجل تأمين الموارد المائية هو التوفر على مخطط مرجعي، مخطط وطني للماء، والحكومة وضعت ضمن أولوياتها من بعد القانون ديال الماء أن يكون هذا ضمن التوجهات، والحمد لله الآن وفق هذه الإستراتيجية نتقدم خطوات في هذا المسار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

السيد الرئيس مازال محتفظ بنقطة نظام، تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

ما كنت لأتدخل وحاولت ما نتدخلش ولكن أمام التماذي ديال السيد المستشار الذي تكلم منذ قليل والي بدل من أنه يتوجه للحكومة في إطار الأدوار الدستورية المنوطة بالبرلمانيين كيتوجه للسادة النواب والمستشارين باش يعطيم دروس، فوقاش يوقعوا وفوقاش ما يوقعوش.

أنا كنعبر بأن هذا سلوك غير لائق ويتناقى مع المقترضيات ديال النظام الداخلي ديالنا وبالتالي ينبغي ألا يتكرر.

النواب والمستشارين.. عندي 2 دقائق في نقطة نظام طبقا للنظام الداخلي.

النواب والمستشارين كيصرفوا فوقاش غيوقعوا، فوقاش ما غيوقعوش، خصوصا ملي تتجي طلبات توقيعات من هيئات وأحزاب كيصرفوا المغاربة بأن هي اللي متورطة في واحد العدد ديال المصائب اللي كتعرف واحد العدد ديال المناطق في البلاد ديالنا، وعلى رأسها الحسيمة والمناطق ديال الريف، وبالتالي كفى من المزايدات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا.

اللي وقع في الحسيمة عاد تبقى تقول ماشي أنا اللي مسؤولة، راه اللي مسؤول، راه (PAM) عندو 24 جماعة، الله أكبر، حكومة فيها 6 دالوزارة مسؤولين على الماء، والماء ما كاينش وغدا ملي يوقع المشكل يقولوا يلصقوا اللومة لشي حد آخر.

ولهذا، السيد الرئيس، ومن هذا المنبر تنقولوا لهذا الحكومة المحترمة تراجع الأوراق ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

صافي شكرا، شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا أردتم الإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، المستشارين والبرلمانيين ماشي قاصرين باش الحكومة هي تأذن لهم، نحن نحترمهم، لهم استقلالية قرارهم، لا يمكن التحكم فيهم وتوجيه الإملاءات لهم ليوقعوا أو لا يوقعوا، المؤسسة التشريعية مستقلة وأنا أرفض أن يسجل علينا في دستور 2011 أن يقع جعل البرلمانيين بمثابة قصر تابعين لقرار حكومي، علينا أن نحترم المؤسسة التشريعية، نحن لا نشتغل بـ.

السيد رئيس الجلسة:

راه كيهضر حتى يكمل ونعطيك.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

إذن، هذه القضية الأولى.

القضية الثانية، الوزراء في الميدان، الوزراء في المنطقة الحسيمة في عهد هذه الحكومة ثلاث زيارات للوزارة المكلفة، وزارة التجهيز والنقل والماء واللوجيستيك، من أجل ماذا؟ سد واد غيس مليار و300 مليون درهم.

مركز تحلية مياه البحر مع السيد المدير ديال المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تريد أن تجده ستجده في الميدان، زار إقليم الحسيمة 3 مرات من أجل أن يقف على مشروع مركز تحلية مياه البحر اللي القيمة ديالو 500 مليون درهم، 11 مشروع ديال الحماية من الفيضانات على مستوى إقليم الحسيمة، منهجنا، من يريد أن يراه، في الميدان.

واليوم الحكومة قررت، جلالة الملك أعطى توجيهات صارمة بضرورة البحث والتحقيق وتشكيل لجنة على مستوى المشاريع التي أقرت

المغفور له الحسن الثاني فيما يخص بناء السدود، هاذ السياسة الحكيمة التي هي اللي كنستفدو منها الآن، الآن المغرب مقارنة مع واحد العدد كبير من الدول، لا نعاني خصاصا في الماء، سواء الماء اللي هو يستعمل في الفلاحة أو الماء ديال الماء الصالح للشرب.

تذكروا لو لم تكن تلك السياسة ديال بناء السدود، ما هو موقع المغرب الآن؟ إذن هناك إشكالية كبيرة جدا، أن بناء السدود فيه أولا تعبئة المياه، حماية الأمن المائي ديال البلد، كذلك حماية المستوطنات والمدن من الفيضانات، وكذلك جعل الفرشة المائية تتقوى مع مرور الزمن.

إذن هذا العمل قاموا به ذاك الناس اللي سبقونا، اللي خلانا الآن احنا كنعيشو في هذه الفترة اللي فيها نسبيا الماء متوفر، سواء كما قلت في البداية للفلاحة والصناعة.

السؤال المطروح الآن هو احنا كحكومة ماشي غير حكومتكم أنتما، الحكومة ديالكم والحكومات السابقة التي تخلت نقولها بكل صدق عن بناء السدود الكبيرة والمتوسطة والسدود التلية، لأنه واحد الوقيته قلنا أن المغرب ماشي فلاح، وبالتالي وقفنا 10 سنين ولا 15 عام ملي قلنا السدود كبيرة وتلية، الآن أشنو المطلوب منكم، أشنو الأجوبة اللي خاصها تعطي الحكومة للمواطنين؟

المغرب استقبل (Cop22)، المغرب وقع عندو التزامات فيما يخص التغيرات المناخية، المحافظة على التغيرات المناخية، أي العمليات التي سوف تؤدي إلى تغيرات، والماء هو في صلب الموضوع ديال التغيرات المناخية في شحه، كذلك الحكومة قررت يمكن هاذ السيمانة اللي فاتت واحد المخطط وطني ديال (Les ODD) التنمية المستدامة، الماء داخل هاذ (Les ODD) مسألة أساسية، الماء فين ما امشينا كنعلقواوه.

وبالتالي يجب أن تكون هناك سياسة واضحة في هذا الميدان، اعلاش نقولوا واضحة في هاذ الميدان؟

نخليو كل شي، نتعطلو على (l'autoroute)، نتعطلو على هذا، نتعطلو على هذا، ما نتعطلوش على البراجات، ما نخليوش كميات ديال المياه اللي كتمشي كتطيح الشتا وكتمشي للبحر.

ونعطيككم مثل بسيط اللي تنعرفو شخصيا، أنا عندي أجوبة ديال السادة الوزراء، كايين فهمم اللي الله يرحمو، اللي ماتوا الله يرحمهم، عندي أجوبة على أن واحد السد اللي معروف على واد كبير تيجي من الأطلس الكبير اللي هو "واد الزات"، أنه في جواب ديال وزير 1999 قالوا في 2001 غادي يتبنى هاذ السد، احنا في 2017 ولا يوجد.

وبالتالي، يجب على الحكومة أن تعطي الأولوية الكبيرة لبناء هاذ السدود اللي هي ضمانتة لأمن الماء لبلادنا في أفق التغيرات الخطيرة والخطيرة جدا التي ممكن أن تصيبنا في المستقبل.

لا، الله يرضي عليكم ما غاديش نبقي أنا..

نقطة نظام في التسييرواش كايين شي خطأ في التسيير، شوف، يلاه، لكم ذلك، لك ذلك.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

أولا، السيد الوزير نتعتقد هو في الأول قال ما كلفو حد ينوب علينا باش يجاوب، ما كلفاتوش الوزيرة، إذن غير فضولي. تنظن، بأن هو قال بأن الوزيرة ما كلفاتوش.

ثانيا، أن السيد الرئيس اللي تيقول أنا وجهت لواتهام أنا اهضرت مع الناس اللي معنيين، باش اعرفني هو اهضرت على العدالة والتنمية، أنا اهضرت على أعضاء الحكومة يسمحوا لبعض الفرق ديالهم في بعض الملفات، أما السيد الرئيس اللي تمهضر على الملفات اللي فيها الفساد واللي فيها مسؤولين عليها (PAM) هاذ الشئ اعلاش طلبنا احنا التحقيق، باش نبينو شكون اللي مسؤول، ولكن شكون اللي ما ابغاش يوقع هما العدالة والتنمية، وكذبوا في الإعلان وقالوا بأن احنا ما اهضر معنا حد، هما اللي ما ابغاش يوقعوا باش نفتحو تحقيق من طرف السادة البرلمانين، والآن تيتزايدوا على المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

السي العربي الله يرضي عليك، اعلاش غادي نرفعها؟

غادي ننتقلو للسؤال الثالث موضوعه إنجاز السدود، الكلمة كذلك للسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس، كنعطلب هو الأول، واش كايين نقل؟

السيد رئيس الجلسة:

كايين نقل مباشر.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع احنا كنهضرو على الماء فيما يخص الماء، "وجعلنا من الماء كل شيء حيا"، وفي الدول اللي بحالها بحال المغرب اللي تعاني من خصاص في الماء، اللي هي دول إما جافة أو شبه جافة تصبح عمل تعبئة المياه الموارد المائية المتواجدة داخل البلد أولى الأولويات، ما كتكون حتى شي حكومة كيفما بغات تكون هذه الحكومة كتكون عندها شي أولوية أخرى من غير أولوية تعبئة المياه وبناء السدود.

كما تعرفون، السيد الوزير، على أن السياسة الحكيمة ديال جلالة

على المستوى الثالث هو التحدي ديال العرض المائي، لأن هذا كما نقولو الموارد، ثم الاستجابة للطلب اللي كاين على مستوى المجتمع واللي هو طلب ماشي ساهل، طلب اللي في تنامي، خاصة في ظل الحاجيات المرتبطة بالفلاحة، الحاجيات المرتبطة بالحاجيات الصناعية وغير ذلك.

هاذ المجال فعلا جزء منه في المخطط، ولكن جزء منه فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب، التدبير ديال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب واللي كاين فيه تقدم وفق برنامج، خاصة تدير المحطات الحرجة والصعبة، خاصة بعض المناطق القروية اللي كندشهدو كاع احتجاجات حولها، اللي تيكون العطش واللي تيقطني واحد المجهود استثنائي في تدبيرها.

وهنا خصنا نميزو ما بين الماء وما بين المياه، لأن التدبير ديال المياه المرتبطة ببحيرات أو بثروات طبيعية عادية، هناك عندو مجال ديالو، عندو علاقة بالمياه والغابات، وهذا أيضا مجال استراتيجي، ما خصناش نخلطوه مع المجال المرتبط بالماء اللي عندو علاقة بتوفير الماء الصالح للشرب أو الماء ديال السقي أو غير ذلك، هاذو جوج ديال المجالات اللي هما متميزين واللي الاشتغال فيهم.

بمعنى باش نؤكد السؤال ديالك، الحكومة غادية وفق إستراتيجية اللي اعتمدها المغرب هاذي عقود، ولهذا هاذ السنة الحقينة ديال السدود ناهزت 60%، وهذا واحد الشيء مهم بالنسبة لاولادنا، لأنه تيامن لنا الحاجيات.

السيد رئيس الجلسة:

بهذا نكون قد أنهينا جدول الأعمال.

وكاين دابا الآن جلسة مشتركة ما بين مجلس المستشارين ومجلس النواب.

ورفعت الجلسة، وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا، شكرا. الله يهديك، السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أعتقد وهذا جزء من المسؤولية، اللي كان عند عدم الجواب، أين هو التضامن الحكومي واعلاش غايبة الحكومة؟ عند الجواب استعمال نعوتات قذحية لا تليق بهاذ المؤسسة، يعني أعفي نفسي من تكرارها لأن لا تليق بهذه المؤسسة.

تجواب السؤال اللي طرحو السيد المستشار، السيد المستشار طرح واحد القضية مهمة جاوبت على نقطة نظام ولكن ضمن الوقت المخصص.

ولكن السؤال اللي طرحت السيد المستشار هام، لأن الأمن المائي في بلادنا واحد من القضايا الكبرى اللي ما كترتبطش بتغير الحكومات، كاينة إستراتيجية، هاذ الحكومة أشنو البرنامج ديالها، البرنامج يقوم على ثلاثة أمور:

أولا، ما يتعلق بالحفاظ على تدبير هاذ المجال برؤية إستراتيجية، ولهذا من بعد قانون الماء الآن كاين المخطط الوطني للماء اللي وقع الاعتماد ديالو في تنزيل البرامج ديالو.

ثانيا، ما يتعلق بتدبير الموارد، خاصة ما مهم القضية اللي طرحتها في السؤال ديالكم، القضية ديال السدود.

البرنامج ديال هاذ الحكومة على مستوى السدود الكبرى 15 سد، 3 سدود كبرى في السنة 2017-2021، على مستوى السدود الصغرى 10 سدود صغرى في السنة، هذا هو البرنامج اللي التزمنا به في إطار البرنامج الحكومي واللي هو موضوع مساءلة فيما بيننا.

على القيام بدورها الدستوري المتمثل في المساءلة والتقييم وممارسة الرقابة إزاء العمل الحكومي، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في إغناء مسار الديمقراطية في بلادنا من خلال التحري والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الإختلالات التي قد تشوبها. ومن جهة يحاول المجلس الأعلى للحسابات جاهدا المساهمة في تحسين وترشيد التدبير العمومي وفي إشاعة ثقافة الإدلاء بالحساب من خلال ممارسة كافة الإختصاصات التي أوكفها له الدستور والقانون.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

أصدر المجلس الأعلى للحسابات مؤخرا تقريره السنوي عن سنة 2015، وقد تشرفت برفعه إلى جلالة الملك نصره الله، كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان.

ودون سرد مختلف الأنشطة، فإن التقرير السنوي الذي قام المجلس بنشره قد تم وضعه على موقعه الإلكتروني، كما يوجد رهن إشارتكم ملخصا له يقدم هذه الأنشطة بكل تفصيل.

كما وضع المجلس الأعلى للحسابات بين أيديكم بتاريخ 22 ماي تقريرا حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2014 وتصريحا عاما بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة.

ونأمل أن يسهم التقرير في إغناء مناقشاتكم وأن تولوا دراسة مشروع قانون التصفية العناية والأهمية اللازمين، أعلم أنكم وافقتم عليه اليوم في مجلس النواب أتكلم على مجلس المستشارين.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إعمالا للفصل 147 من الدستور الذي ينص على أن المجلس الأعلى للحسابات يتولى ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، اسمحو لي أن أتوقف عند بعض الجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية لسنة 2016 بناء على المعطيات الحسابية المتوفرة لتلك السنة.

وكما تعلمون يعد قانون المالية لسنة 2016 الأول الذي تم اعتماده في ظل القانون التنظيمي للمالية الجديد، والأخير في الولاية الحكومية 2012-2016.

وحسب المعطيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية تتجلى أهم إنجازات المالية العمومية لتلك السنة في العناصر التالية:

أولا، تحسن المداخيل العادية بما يناهز 7.8 مليار درهم، إثر ارتفاع المداخيل الجبائية أساسا وخاصة بالنسبة للضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة الداخلية للاستهلاك.

كما ارتفعت موارد الحقوق الجمركية بتقريبا 1.3 مليار علاقة بتزايد الواردات الخاضعة للضريبة وبتكثيف عمليات المراقبة، أما موارد المساعدة الخارجية، فقد تزايدت بما يناهز 4 مليار ديال درهم

محضر الجلسة التاسعة والتسعين

التاريخ: الثلاثاء 09 شوال 1438 هـ (4 يوليوز 2017م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وأربع عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة مساء والدقيقة السادسة والخمسين.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة، تخصص للاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس برسم سنة 2015.

السيد الحبيب المالكي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. افتتحت الجلسة.

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانين،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، يقدم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، عرضا عن أعمال المجلس.

الكلمة للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فليفضل مشكورا.

السيد إدريس حطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

أتشرف بالحضور أمام مجلسكم الموقر، لتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وتعتبر هذه اللحظة محطة أساسية للتعاون بين المؤسسات الدستورية بحيث تتيح للمؤسسة التشريعية أخذ فكرة وافية عن عمل الجهاز الأعلى للرقابة على المالية العامة بما يساعد مؤسساتكم الموقرة

الوطني للمطارات، شركة الخطوط الملكية المغربية.

وعلى الرغم من مجهود الإدارة العامة للضرائب لتصفية جزء من هذه المتأخرات يقدر تقريبا 5 ديال المليار 4.9، فإن الحجم الإجمالي لهذه الديون لا يزال مرتفعا مما يزيد من التحملات المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية، ويضع المقاولات المتعاملة معها في وضعية صعبة.

وعلى مستوى الحسابات الخارجية لسنة 2016، نسجل تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات، الذي انتقل من 21.1 مليار درهم و2.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 إلى 44.5% و4.4% من الناتج الداخلي الخام ما يعني أنه تضاعف خلال السنة الواحدة متأثرا بعوامل أذكر البعض منها أو أهمها:

أولا، ارتفاع عجز الميزان التجاري لأول مرة منذ ثلاث سنوات بنسبة عالية بلغت 19.3% نظرا لتزايد وتيرة الواردات بنسبة 9.5%، في حين انحصرت نمو الصادرات في 2.5% على الرغم من الأداء الجيد للصادرات المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب؛

ثانيا، تراجع مداخيل الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تقريبا 33 مليار درهم سنة 2016 مقابل تقريبا 40 مليار 39.92 في السنة التي سبقتها أي بانخفاض وصل تقريبا 7 ديال المليار أو 17%؛

ثالثا، هناك تحسن نسبي لمداخيل الأسفار وكذا بالنسبة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تزايدت نقولو ارتفعت ب4 ديال المليار ديال الدرهم.

وقصد الحد من إختلالات الحسابات الخارجية، ونظرا للميزات الهامة التي ترصد سنويا للإستثمار، خصوصا لتمويل الإستراتيجيات القطاعية، يوصي المجلس بتعبئة كل الطاقات قصد استفادة بلدنا من الفرص التي يتيحها تطور التجارة العالمية عبر تنمية وتنويع العرض التصديري والسياحي، وكذا الرفع من نسب الإندماج الصناعي والزيادة في القيمة المضافة المحلية والتحكم في الواردات عبر الإعثناء بالسوق الداخلية وبالتالي المساهمة في تقليص العجز المتفاقم الذي يعرفه الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان الأداءات وتحسين احتياطاتنا من العملة الصعبة.

كما يجب إعادة النظر في التدابير التحفيزية الموجهة للمقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة منها باعتبارها المصدر الأول وفاعلا هاما في المبادلات الخارجية للمملكة وفي إحداث وخلق فرص الشغل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

في إطار مهامه المتعلقة بتقديم المساعدة للبرلمان، طبقا للفصل 148 من الدستور، وبطلب من السيد رئيس مجلس النواب، سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن قام بمراقبة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة، وقد أبرزت هذه المهمة العديد من الإختلالات، حيث كانت

حيث بلغت 7.2 مليار درهم، في حين تراجعت موارد الاحتكار المتأتية من المؤسسات العمومية ومساهمات الدولة بما يناهز 770 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالنفقات العادية والتي بلغت 201 مليار درهم، فقد سجلت شبه استقرار لحجمها الإجمالي، على أساس أن كتلة الأجور بلغت ما يناهز 104.3 مليار درهم بزيادة قدرها مليار و400 مليون درهم، وبقيت في حدود 11% من الناتج الداخلي الخام.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمات الدولة كمشغل في أنظمة التقاعد والتغطية الصحية وكذا حصة الأجور في إمدادات الميزانية العامة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والاجتماعية، فإن إجمالي النفقات الفعلية للموظفين يرتفع إلى 130.8 مليار درهم بزيادة قدرها 6 ملايير درهم ويصل إلى 13% من الناتج الداخلي الخام.

أما التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الحسابات الخصوصية للخزينة، فقد بلغت 22.5 مليار درهم عوض 18.8، وفي المقابل تراجعت نفقات المعدات والخدمات وفوائد الدين بمستويات ضعيفة. ومن جانب آخر بلغت تكاليف المقاصة ما يناهز 14.1 مليار درهم، أي تقريبا نفس مستوى الأداءات لسنة 2015، كما نسجل تزايد نفقات الاستثمار والتي بلغت 63.2 مليار درهم بارتفاع يناهز 4.5 مليار درهم.

واعتبارا لهذه المعطيات فقد سجل تنفيذ ميزانية 2016 عجزا للخزينة قدره 40.56 مليار درهم أي ما يعادل 4.1% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3.5% الذي كان متوقعا في قانون المالية و4.2% المسجل في سنة 2015.

وفي تقييمه لوضعية عجز الميزانية، يرى المجلس الأعلى للحسابات ضرورة مراجعة المنهجية التي تعتمدتها الحكومة في احتساب نسبة العجز انسجاما مع مبدأ الصدقية كأحد المستجدات التي أتت بها القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقوانين المالية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن حجم العجز حسب المنهجية المعتمدة لا يأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات، كالديون المستحقة على الدولة لفائدة المقاولات برسم دين الضريبة على القيمة المضافة والديون المترتبة عن فائض الأداءات برسم الضريبة على الشركات، وكذا تلك المتعلقة بالخدمات الطبيعية التجارية والتي لم يتسن للدولة القيام بسدادها.

فعلى سبيل الإشارة، يتبين من خلال المعطيات المتوفرة لدى الإدارة العامة للضرائب أن إجمالي الديون المستحقة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية وصل في نهاية سنة 2016 إلى 24.5 مليار درهم برسم الضريبة على القيمة المضافة وحدها، و7 مليار درهم في شكل متأخرات للأداء وتهم هذه الديون على وجه الخصوص 6 مقاولات عمومية هي: المجمع الشريف للفوسفاط، شركة الطرق السيارة بالمغرب، المكتب الوطني للماء والكهرباء، المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب

التصاعدية، إذ ارتفع من 629 مليار درهم عند نهاية 2015 إلى 657 مليار درهم سنة 2016. مسجلا مديونية إضافية بأكثر من 28 مليار درهم، وقد تم اكتتاب هذا المبلغ أساسا على مستوى السوق الداخلية في حدود 26 مليار درهم.

وفيما يخص الدين العمومي بما في ذلك الدين الذي يستفيد من ضمان الدولة، فإن حجمه عرف ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 810.9 مليار درهم إلى 850.5 مليار درهم أي بارتفاع قيمته 39.6 مليار درهم. ويسجل المجلس المنحى التصاعدي للمديونية خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل الإشارة تزايد حجم الدين الخارجي للخرينة في ما بين 2010 و2016 بما يناهز 272.4 مليار حيث انتقلت نسبته في الناتج الداخلي الخام من 49% سنة 2010 إلى 64.8.

وفي نفس الاتجاه، عرف حجم الدين العمومي تفاقما في نفس الفترة بقيمة 384.6 مليار حيث ارتفع من 59.4% إلى 38.9.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن المديونية واصلت وتيرتها المتسارعة على الرغم من الظرفية المواتية خلال الأربع سنوات الأخيرة والتي تميزت بتنامي موارد المنح الخارجية وبتراجع الأسعار العالمية للطاقة والمواد الأساسية وانعكاساتها الإيجابية على نفقات المقاصة التي انخفضت نسبتها في الناتج الداخلي الخام من 6.5% سنة 2012 إلى 1.4% في السنة الماضية.

واعتبارا لذلك، فإن المجلس الأعلى للحسابات يوصي بضرورة مضاعفة الجهود قصد الحد من حجم الدين العمومي والتحكم في النفقات ونسبة عجز الخزينة، وكذا السعي نحو الرفع من الموارد خاصة الجبائية منها عبر إصلاح ضريبي شامل ومتوازن يتوخى العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات النائبات السادة النواب والمستشارون المحترمون،

يحظى موضوع ديمومة أنظمة التقاعد منذ عدة سنوات باهتمام بارز لدى السلطات العمومية، ونظرا لحجم المخاطر التي تمثلها هذه الأنظمة بالنسبة للمالية العمومية، اسمحوالي أن أعود مجددا إلى هذا الموضوع.

وأود أولا التأكيد على أهمية الإصلاح الأخير الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر أكتوبر 2016، وفي نفس السياق يسجل المجلس أهمية إحداث نظام للتغطية الصحية والذي يشمل الأشخاص غير المأجورين اعتبارا للمزايا التي سيقدمها هذا الإصلاح لفائدة شرائح واسعة من المواطنين، لكن من خلال دراسة مضامين الإصلاح الذي اقتصر على نظام المعاشات المدنية، يتضح أنه لم يأت بحلول جذرية للإختلالات الهيكلية التي تعرفها أنظمة التقاعد في المغرب بشكل عام ونظام

موضوع نقاش مثمر مع السادة النواب أعضاء لجنة مراقبة المالية العمومية، لجنة نشيد بتعاملها الإيجابي مع تقارير وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات.

وعلاقة بنفس الموضوع، ومن خلال دراسته لبنية قانون المالية السنوي، يلاحظ المجلس أن تدبير الحسابات الخصوصية تشوبه العديد من الإختلالات ومن أهمها:

أولا، تنامي هذه الحسابات التي يبلغ اليوم عددها 74 حساب، وذلك على الرغم من تقليص فئاتها بمقتضى القانون التنظيمي للمالية وترشيد بعضها من خلال مقتضيات قوانين المالية للسنوات الأخيرة؛

ثانيا، تشمل بعض حسابات الخزينة جزء من نفقات الاستثمار والتسيير المتعلقة باختصاصات الوزارات المعنية وهي تمثل في الواقع وسائل ميزانياتية إضافية تتوخى الإدارات المعنية من خلالها الاستفادة من المرونة التي تتيحها مساطر الحسابات الخصوصية، لا سيما في مجال ترحيل الاعتمادات إلى السنة الموالية؛

ثالثا، يتوفر جزء من هذه الحسابات على أرصدة مرتفعة بصفة بنيوية، متأتية أساسا من الأرصدة المرحلة من سنة لأخرى، حيث بلغت أرصدها عند نهاية سنة 2016 ما يزيد عن 122.7 مليار ديال دراهم، ويؤشر حجم الأرصدة على ضعف البرمجة وعدم تتبع العمليات المتعلقة بها وي طرح تساؤلات حول الدلالة الميزانياتية والمحاسبية لهذا الصنف من الإعتمادات.

ومن المفارقات التي نسجلها بهذا الخصوص، أن هناك حسابات ذات طابع اجتماعي تتوفر على أرصدة مهمة لكنها غير مستعملة، وفي المقابل هناك حاجيات ملحة ومستعجلة في المجالات الاجتماعية تواجه إكراهات في التمويل، ونذكر من ضمن هذه الحسابات على سبيل المثال لا الحصر الأرصدة المتوفرة في صندوق التماسك الاجتماعي: 8.9 مليار درهم، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 1.8 مليار، الحساب الخاص بالصيدلية المركزية: 1.9 مليار، صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات: 2.9 مليار، صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات: 3.5 مليار، وحصص الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة: 4.4 مليار درهم.

وبالإضافة إلى النقص المسجل على مستوى البرمجة وضعف وتيرة صرف الإعتمادات، فإن وضعية الحسابات الخصوصية تستلزم في نظر المجلس معالجة إشكالية تزايد أعدادها وترشيد حكومتها والتقييد بالضوابط التي ينص عليها القانون التنظيمي للمالية بخصوص إحداثها وقواعد تدبيرها، ووضع معايير صارمة تحد من اللجوء إلى هذه الحسابات وتمكن من الاحتفاظ على وظائفها الاستثنائية.

حضرات السيدات السادة النواب والمستشارون المحترمون،
بخصوص وضعية الدين، فقد واصل دين الخزينة وثيرته

سنة من العمل أو أكثر، حيث يمكنهم الاستفادة من التقاعد النسبي إذا رغبوا في ذلك دون الموافقة المسبقة للإدارة وتصرف المعاشات فور إحالتهم على التقاعد، وليس عند بلوغ السن القانوني عكس ما هو معمول به في أنظمة أخرى سواء داخل أو خارج المملكة؛

كما لم يحدد الإصلاح سقفا للنظام بالرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تقريب نظام المعاشات المدنية من نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد ويشكل خطوة هامة في أفق إحداث قطب عمومي للتقاعد ويخفف من التزامات وديون النظام على المدى الطويل.

إن الإصلاح المعتمد لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، وإن كان ملحا ومستعجلا، إلا أنه يظل غير كاف، ولا يمكن أن يشكل سوى مرحلة أولية في إطار إصلاح شمولي.

ولهذا، فإن المجلس يؤكد على أهمية توسيع مجال الإصلاحات لكي تشمل مجموع أنظمة التقاعد، وذلك لأجل تحسين توازنها والرفع من أفق ديمومتها، وكذا تحقيق تقارب تدريجي بين أنظمة التقاعد يسهل من إدماجها على المدى المتوسط والبعيد.

كما يؤكد المجلس على تبني مقاربة شمولية من خلال اعتماد قانون إطار بالتوافق مع مختلف الجهات المعنية من حكومة، فاعلين اقتصاديين واجتماعيين، يمكن من تحديد توجهات ومركزات الإصلاح لمجموع أنظمة التقاعد ويضع الجدول الزمني لتفعيله.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

بخصوص المهام الرقابية التي أشرف المجلس على الانتهاء منها، أود أن أشير إلى مهمة مراقبة صندوق الإيداع والتدبير، وكما تعلمون، فإن هذه المؤسسة تنشط في ثلاث مجالات حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني وهي الادخار والاحتياط، البنك، المالية والتأمين، التنمية الترابية. وقد قام المجلس بافتتاح عدة جوانب في تسيير المؤسسة العمومية ووقف على مجموعة من الملاحظات تخص الحكامة والتدبير الإستراتيجي وإحداث وقيادة الشركات التابعة لهذه المؤسسة وتعبئة واستثمار الموارد.

وعلى صعيد آخر، قام المجلس بمرمجة مهمات رقابية تخص شركات تابعة لصندوق الإيداع والتدبير ومن بينها مراقبة الشركة الإستثمارية FIPAR Holding التي تقوم بتدبير المحفظة المالية للصندوق وكذا شركة MEDZ التي تنشط في مجال تهيئة وتوفير المناطق الصناعية، ويعتزم المجلس نشر التقارير المتعلقة بهذه الهيئات قبل نهاية السنة الجارية.

ومن بين المهمات الجاري تنفيذها حاليا، أشير إلى المهمة الرقابية التي يقوم بها المجلس لدى مقابلة عمومية ذات البعد الوطني والدولي ويتعلق الأمر بالمجمع الشريف للفوسفاط، وتنكب هذه المهمة أساسا على النشاط المعدني للمكتب، بما في ذلك مراحل استخراج الفوسفاط،

المعاشات المدنية بشكل خاص.

وفي نظر المجلس الأعلى للحسابات تتلخص أهم عوامل اختلال نظام المعاشات المدنية فيما يلي،-تدهور المؤشر الديموغرافي، حيث بلغ عدد النشيطين 2.24 بالنسبة لكل متقاعد واحد خلال سنة 2016، في حين كان هذا المؤشر 6 مقابل متقاعد واحد سنة 2000، كما لم يتم التوجه إلى توحيد سن التقاعد في القطاع العام، حيث أصبح السن القانوني للإحالة على التقاعد محددًا في 63 سنة بموجب الإصلاح بالنسبة لموظفي الدولة، في حين سيظل مستخدمو المؤسسات العمومية يحالون على التقاعد في 60 سنة وهو ما سيشكل أمرا غير طبيعي داخل مكونات نفس القطاع العام، كما لم يتضمن الإصلاح إمكانية منح الأشخاص الذين يلتحقون بأسلاك الوظيفة العمومية في سن متأخر نسبيا ويرغبون في تمديد حياتهم المهنية، وبالتالي الزيادة في عدد سنوات مساهماتهم في النظام قصد الاستفادة من معاش كامل مما يستوجب 40 سنة من المساهمة، وهذا الإجراء الذي يندرج في إطار تكافؤ الفرص، قد يهيم خاصة الأشخاص الذين يزاولون اختصاصات تتطلب مسارا جامعا أطول كالأساتذة الجامعيين، الأطباء، خريجي المعاهد العليا، الدكاترة إلى آخره.

ونظرا لعدم التناسب بين المساهمات والمعاشات، ستبقى موارد النظام غير كافية لتمويل أداء المعاشات، فعلى سبيل المثال تدل النتائج النهائية لسنة 2016 على أن حجم المعاشات المؤداة les prestations retraites وصل إلى 21.27 مليار درهم، في حين بلغ مجموع الاشتراكات المستوفاة (les cotisations) 16,51 مليار درهم مما يترتب عنه عجز تقني بلغ 4.76 مليار درهم برسم هذه السنة.

وخلال الفترة ما بين 2017 و2020، سيظل العجز التقني يتراوح ما بين 4 و5 مليار درهم سنويا، وسيكون مستوى مردودية الاحتياطات غير كافي لسد هذا العجز.

وتخلص كل التوقعات الاكتوارية على أن ارتفاع التزامات النظام اتجاه المتقاعدين الحاليين وفي المستقبل ستبقى أكبر من ارتفاع الموارد، وذلك راجع إلى عدة أسباب أذكر منها:

- نسبة التعويض التي ستظل غير متناسبة مع نسبة المساهمات؛
- نسبة الإعفاء الضريبي المرتفعة المطبقة على معاشات التقاعد والتي ما فتئت ترتفع منذ سنوات حيث وصلت إلى 40 و55%؛
- وتيرة الترقية في الوظيفة العمومية وما يترتب عنها من ارتفاع لفئة الموظفين الذين يرتبون كأطر حيث انتقلت حصة الأطر في فئة المتقاعدين من 12% سنة 2009 إلى 38% سنة 2005 وأزيد من 50% سنة 2015؛

- هناك كذلك التزايد المضطرد على طلب التقاعد النسبي، حيث تم الاحتفاظ بنفس المقتضيات بالنسبة للموظفين الذين راكموا 30

بمبلغ يصل إلى 3.08 مليار درهم.

ومن النتائج السلبية المترتب عن هذا الوضع، تفاقم عجز السيولة التي يعاني منها المكتب والذي بلغ 5.2 مليار درهم عند نهاية شهر فبراير، حيث يضطر المكتب لتمويله اللجوء إلى الاقتراض مع ما ينجم عن ذلك من تكاليف تؤثر سلبا على مستوى أمواله الذاتية ناهيك عن التأخر الحاصل في تسديد ما بذمته اتجاه المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي يوجد العديد منها في وضعية أقل ما يمكن أن أقول وضعية صعبة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إلى جانب المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصبغة الإستراتيجية، قام المجلس بعدة مهام رقابية في القطاع السياحي شملت المكتب الوطني المغربي للسياحة سنة 2013، الشركة المغربية للهندسة السياحية سنة 2015، وزارة السياحة سنة 2016، وبالنسبة للشركة المغربية للهندسة السياحية التي أنشئت سنة 2007. ركزت مهمة المراقبة بشكل خاص على المهن الرئيسية للشركة والتي تتعلق إجمالا بدراسات الهندسة السياحية وتشجيع الإستثمار، كما تم كذلك تقييم أداء الشركة بخصوص الأنشطة الموروثة عن شركتي تهيئة خليجي أكادير وطنجة، وكذا فحص الجوانب الرئيسية للتدبير المالي والإداري للشركة.

ومن خلال تحليل مؤشراتها المالية، يتضح أن الشركة لا تتوفر على مستوى قار من عائدات الإستغلال الذاتية المتأتية من الخدمات والإستشارات في مجال الهندسة، وتظل مرتبطة بمستويات مبيعات الأراضي التي تملكها والتي تعد المصدر الرئيسي لمواردها، إلى جانب الدعم المالي السنوي الذي تحصل عليه من وزارة السياحة وهو 19.7 مليون درهم.

وبعد مرور 8 سنوات على إنشائها، يتبين أن هذه الشركة بالنظر إلى النتائج التي أنجزتها في مجال تشجيع الإستثمار لم تتمكن من تطوير نشاط ترويجي حقيقي يمكنها من المساهمة الفعالة في الأنشطة الترويجية للإستثمار في القطاع السياحي.

كما قام المجلس بمراقبة تسيير وزارة السياحة والتي همت طرق وضع المخططات وتزليل إستراتيجية السياحة حيث تم التركيز على رؤية 2010-2020، وتقييم آليات حكامه وقيادة إستراتيجية سياحية على الصعيدين الوطني والمحلي، وقياس مستوى إنجاز عقود البرامج الجهوية. وبعد استنفاد المرحلة التوجيهية مؤخرا، فإن التقرير النهائي المتعلق بهذه المهمة يوجد حاليا في مرحلة الإعداد من أجل النشر.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

قد لا يتسع المقام لعرض جميع المهام والأشغال التي قام بها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات خلال السنة المنصرمة بما في ذلك الأنشطة القضائية وغير القضائية، لذلك فإن الوثيقة التي ستوزع عليكم تتناول بالتفصيل أهم هذه الأشغال، وسأقتصر على تناول

معالجته عن طريق الغسل والتعويم، وكذا نقله عبر القطار أو عبر الأنبوب من أماكن الإستخراج إلى الوحدات الكيماوية أو نحو الموانئ للتصدير.

ويتم التركيز في هذه المهمة على تقييم مدى نجاعة الطرق والوسائل والمعدات المستعملة ومدى احترامها للبيئة في أفق اقتراح توصيات لتحسينها، وتوجد هذه المهمة في مراحلها الأخيرة وستلها مهمات أخرى ستتكب على الشق الصناعي وكذا مجالات التوزيع والتصدير والنقل واللوجستيك والشراكات ذات طبيعة تجارية للمكتب الشريف للفوسفاط.

كما يقوم المجلس حاليا بمهمة رقابية لدى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تتناول أساسا موضوع إنتاج الطاقة الكهربائية وبصفة خاصة الإنتاج عن طريق العقود الامتيازية واستثمارات المكتب في مجال إنجاز المحطات الكهربائية بالإضافة إلى تشخيص وتقييم عام لمالية المؤسسة.

وتأتي هذه المهمة الرقابية في سياق التحولات الكبرى والمهيكلية التي يعرفها مجال إنتاج الطاقة الكهربائية على الصعيد الوطني، من بينها تنفيذ عقد البرنامج بين الدولة والمكتب وما واكبه من صعوبات على مستوى تمويله من طرف الدولة، وكذا إطلاق عملية الانتقال الطاقى من خلال إعطاء الأولوية لبرامج إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقات المتجددة وتحويل هذا الإنتاج إلى الوكالة المغربية للطاقات المتجددة "MASEN" وما سترتب عن ذلك من انعكاسات على مستوى المهام الجديدة للمكتب في مجال الإنتاج.

وقد بلغت هذه المهمة مراحلها النهائية حيث سينشر التقرير المتعلق بها حالما يتم إنجاز المسطرة التوجيهية مع المكتب المذكور.

وضمن مهامه الرقابية للمؤسسات والمقاولات العمومية، نشر المجلس في تقريره السنوي الأخير أهم الخلاصات المتعلقة بمراقبة المكتب الوطني للسكك الحديدية، وتتجلى أهم الاختلالات التي تعرفها هذه المؤسسة في حجم مديونيتها وعلاقتها التعاقدية مع الدولة، فخلال الفترة ما بين 2009-2016 راكمت المكتب حجما مرتفعا من الديون، حيث بلغت مع نهاية السنة ما يناهز 32 مليار درهم، بمعدل نمو متوسط يفوق 10% سنويا. وفي المقابل، تسجل الحصيلة الحسابية للمكتب عند نهاية السنة ديونا لفائدة المكتب إزاء الدولة تصل في مجملها إلى 7.13 مليار درهم ويتعلق الأمر بالديون التالية:

- الضريبة على القيمة المضافة، حيث بلغت قيمة هذه الضريبة القابلة للخصم 3.4 مليار درهم؛

- مستحقات اجتماعية تهم صندوق التقاعد بلغت 654 مليون درهم؛

- نفقات تتعلق بمشروع طنجة المتوسط والقطار فائق السرعة

simple consultation قد تستلزم آجال طويلة حيث تصل في بعض الأحيان إلى 10 أشهر بالنسبة مثلا لتخصص طب العيون، وتعود هذه الحالة بالأساس إلى المنهجية المتبعة في برمجة الكشوفات التي تقتصر غالبا على فترة زمنية واحدة خلال الأسبوع بالنسبة لكل أخصائي كما هو الشأن بالنسبة للتخصصات التالية: الأمراض الجلدية، أمراض الغدد، الصماء، أمراض الجهاز الهضمي، أمراض النساء، أمراض الدم، أمراض القلب، وطب العيون.

أما بالنسبة للتجهيزات، فقد سجل عدم تشغيل العديد من الأجهزة البيوطبية المقتناة وضعف أو غياب أعمال الصيانة، الشيء الذي يؤثر سلبا على سير المصالح الإستشفائية وعلى جودة الخدمات الصحية المقدمة.

وفيما يتعلق بالموارد المالية، فإن المراكز الإستشفائية تعاني من عدة مشاكل تحول دون تحقيق مداخيل ذاتية تمكنها من تغطية نفقات تسييرها، وبالتالي فهي تعتمد بشكل كبير على مالية الدولة، وتعزى هذه الوضعية إلى الإختلالات المرتبطة بتدبير الفوترة وتحصيل المداخيل، إذ لوحظ في عدة حالات عدم فوترة الخدمات المقدمة وعدم استيفاء المداخيل، سواء من الهيئات المكلفة بنظام التغطية الصحية الإجبارية أو شركات التأمين، حيث مثلا لا تتعدى حصة المستشفيات العمومية، بما فيها المراكز الإستشفائية الجامعية، 5 إلى 6% من مصاريف نظام التغطية الصحية، في حين يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من 90%.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون.

خصص المجلس مجموعة مهمة من أشغاله لقطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، سواء على مستوى الوزارات أو على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أو الكليات المتعددة التخصصات، وإضافة إلى قيام المجلس بنشر خلاصات المهمات التي أنجزها في هذا الإطار، فإني أود التركيز على موضوع أساسي أثاره المجلس مؤخرا بواسطة مذكرة استعجالية تتناول ظروف الدخول المدرسي لموسم 2016-2017.

وكما لا يخفى عليكم، حظي الدخول المدرسي لهذه السنة باهتمام خاص، حيث أثار عدة انتقادات، سواء من طرف الرأي العام أو المجتمع المدني ومختلف وسائل الإعلام، وتتناول المذكرة الإستعجالية والتي نشرها المجلس قبل أسبوعين، العوامل التي كانت مصدر هذه الإختلالات كما تورد العديد من التوصيات في هذا الشأن.

ومن أهم ما لاحظته المجلس في هذا الصدد، أن الوزارة الوصية لم تتمكن من توفير الموارد البشرية اللازمة لتغطية حاجيات المنظومة التربوية، مما حدا بها، بضعة أسابيع بعد انطلاق الموسم الدراسي إلى اللجوء إلى التوظيف بالتعاقد مع عدد كبير من الأطر أسندت إليهم مهام التدريس، مما أثر سلبا على ظروف تلمذ التلاميذ خلال هذه السنة.

وقد سجل المجلس بهذا الخصوص، مفارقات غير طبيعية. فمن

المهام المرتبطة بالسياسات العمومية في بعض القطاعات ذات الصبغة الاجتماعية.

فعلى غرار السنوات السابقة أولى المجلس أهمية بالغة للقطاعات الاجتماعية اعتبارا لدورها في تحسين ظروف عيش الساكنة وذلك بغية الوقوف على الوضعية الحقيقية للخدمات العمومية ورصد مكامن الإختلالات التي قد تشوبها، وهكذا ركز المجلس بتعاون مع المجالس الجهوية للحسابات أشغاله على قطاعات الصحة والتربية والتكوين.

فيما يخص قطاع الصحة، أولى المجلس اهتماما خاصا للجانب الميداني في توفير هذه الخدمة العمومية، حيث قام بمراقبة عدة مستشفيات جهوية وإقليمية عبر ربوع التراب الوطني، ووقف على مجموعة من النقائص تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة، وعملية تدبير المواعيد، والبنائيات والتجهيزات، وتشكل هذه النقائص عائقا حقيقيا أمام تقديم خدمة صحية عمومية بالجودة المطلوبة.

فعلى مستوى التخصصات الطبية المفروض توفرها في المؤسسات الاستشفائية حسب المقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل، لاحظ المجلس أن المراكز الصحية لا توفر جميع الخدمات التي يمكن اعتبارها ضرورية وأساسية بالنسبة للمواطنين والمواطنات، فعلى سبيل المثال سجل المجلس على مستوى بعض المراكز الاستشفائية الإقليمية بمدن كبرى غياب تخصصات عديدة من قبيل أمراض الأذن، الحلق، الحنجرة، جراحة الفك، الوجه، الأمراض العقلية، وكذا غياب الخدمات العلاجية في مجال الإنعاش، كما لوحظ على مستوى بعض المستشفيات المحلية عدم اشتغال مصالح الجراحة أو تلك المختصة بطب الأطفال، وينتج عن هذه الوضعية في جميع الحالات ضرورة تنقل المرضى إلى مستشفيات أخرى لتلقي العلاجات.

وعلى مستوى الموارد البشرية، تم تسجيل نقص في الموارد البشرية الشبه طبية، وينظر هرم أعمار هذه الفئة بتفاهم الوضع القائم والذي يصل الآن ببعض المصالح إلى ممرض واحد لكل 60 سرير، وينتج عن هذا الخصائص تأثير سلبي على استغلال بعض التجهيزات على الوجه الأمثل وضعف في إنتاجية بعض المصالح الطبية كالوحدات الجراحية، ويعزى هذا النقص إلى بلوغ عدد من الممرضين سن التقاعد أو استفادتهم من التقاعد النسبي، وكذا تغيير عدد من الممرضين إطارهم الإداري الأصلي بالإطار الإداري المتعلق بالمتصرفين.

وفيما يتعلق بتدبير المواعيد، فقد تم من خلال فحص سير عمل التطبيق المعلوماتي المسمى "موعدي" المعتمد بتدبير مواعيد المرضى تسجيل آجال طويلة في بعض التخصصات كالجراحة العامة، أمراض الغدد، السكري، أمراض الجلد حيث وصلت في المعدل ما بين 4 أشهر و7 أشهر ببعض المستشفيات، كما سجل طول المواعيد الخاصة بفحوصات الكشف بالصدى التي وصلت في بعض الحالات إلى 5 أشهر، وبالنسبة لبعض التخصصات فإن مواعيد الكشف الطبي العادي

التخطيط المدرسي وغياب نظام معلوماتي مندمج وفعال وعدم ضبط الحاجيات من المؤسسات التعليمية من قبيل. التأخر في إنجاز أشغال البناء وتوسيع المؤسسات التعليمية، وفتح مؤسسات تعليمية رغم عدم استكمال أشغال البناء بها، وكذا إغلاق مؤسسات تعليمية حديثة البناء بسبب نقص عدد التلاميذ المسجلين بها.

كما تعزى الاختلالات إلى عدم احترام عدد ساعات التدريس النظامية، فقد بينت مراجعة جداول الحصص لعينة من 65 ألف مدرس بالسلك التأهيلي والإعدادي، أن أغلبية هؤلاء المدرسين لا يقومون بتدريس عدد الساعات الأسبوعية الواجبة، حيث أن 40% من عينات مدرسي السلك التأهيلي يدرسون أقل من 14 ساعة أسبوعياً بدل 21 ساعة نظامياً، و42 من عينة المدرسين بالسلك الإعدادي يدرسون 18 ساعة في الأسبوع عوض 24 ساعة نظامياً.

كما يلاحظ ضعف التدبير في الموارد البشرية، حيث يفتقد نظام تحديد الحاجيات للدقة والشمولية لللازمين، كما أن الحركات الانتقالية للمدرسين تعالج أساساً بناء على معايير اجتماعية وعائلية أكثر منها لتلبية حاجيات المنظومة التربوية.

وفي نفس السياق، يتم الترخيص بالتقاعد النسبي دون مراعاة الحاجيات، إذ على سبيل بلغ عدد المستفيدين من التقاعد النسبي 6614 مدرساً خلال السنة الماضية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون.

كما تعلمون، وضعت الدولة برامج للدعم الاجتماعي تهدف إلى تشجيع التمدد ومحاوية الهدر المدرسي، خصوصاً بالنسبة للتلاميذ المنحدرين من أسر معوزة، وقد تبين أن التدابير المتخذة في هذا الإطار برسم السنة الدراسية الحالية، تعاني من عدة اختلالات في جل أشكال الدعم الاجتماعي.

فيما يتعلق بالداخليات، تدل المعطيات على أن 566 إعدادية بالوسط القروي لا تتوفر على داخليات خلافا لتوصيات ميثاق التربية والتكوين، وحين تتواجد الداخليات، فإننا نسجل، إما تجاوز الطاقة الإيوائية كما هو الشأن بالنسبة لأكثر من 200 داخلية، قد يبلغ هذا التجاوز في البعض منها إلى الضعف، مما يؤدي إلى إيواء التلاميذ في أماكن غير لائقة، أو بالعكس نسجل ضعف استغلال الطاقة الإيوائية المتوفرة كما هو الشأن بالنسبة لتقريباً 240 داخلية، منها وحدات لا تستغل إلا بنسب ضئيلة من طاقتها الاستيعابية، كإحدى 4%، كما يواجه المسؤولون على الداخليات صعوبة كبيرة لإيواء وإطعام تلاميذ في ظروف مقبولة بدعم مالي ضئيل في حدود 14 درهم لكل تلميذ في اليوم.

كما نلاحظ نفس الصعوبات بالنسبة للمطاعم المدرسية، حيث زيادة على هزلة مستوى الدعم الذي لا يتعدى 1.40 درهم لكل تلميذ في اليوم، لا توجد أماكن مخصصة للمطاعم المدرسية بأكثر من 7000 مؤسسة تعليمية.

جهة هناك خصاص في هيئة التدريس، وفي نفس الوقت هناك فائض بمختلف الأسلاك التعليمية، ويعتبر تواجد الفائض والخصاص في هيئة التدريس إشكالية بنيوية ومألوفة تتميز بها المنظومة التربوية ببلادنا.

فحسب معطيات الخريطة المدرسية المعدلة المتعلقة بالموسم الدراسي 2016-2017 والتي تم إعدادها في شهر يوليوز 2016، بلغ الخصاص على المستوى الوطني وبمختلف الأسلاك التعليمية ما مجموعه 16.700 مدرس. وفي المقابل تشير نفس الخريطة المدرسية المعدلة إلى وجود فائض في هيئة التدريس، يصل إلى أكثر من 14.000 مدرس على المستوى الوطني 47% منهم يتواجدون بالسلك التأهيلي.

ومن خلال الزيارات الميدانية تم الوقوف على الانعكاسات السلبية لهذا الخصاص، حيث نتج عنه اتساع ظاهرة الاكتظاظ، إذ بلغ عدد التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في أقسام مكتظة، ما يقرب من 2.240.000 تلميذ من أصل تقريباً 5.940.000 تلميذ. وهاذ التلاميذ يتكدسون فيما يقرب من 50.000 قسم، وذلك على اعتبار أن الوزارة تعتمد كمؤشر للاكتظاظ معدل 40 تلميذ في القسم الواحد.

وموازاة مع الأقسام المكتظة، هناك مجموعة من الأقسام المخففة التي لا يتجاوز عدد التلاميذ بها 24 تلميذ في القسم، وقد بلغ عددها ما يقارب 81.000 قسم، يتمركز كلها في الوسط القروي وأساساً على مستوى السلك الابتدائي.

وبالإضافة إلى ذلك، يتميز السلك الابتدائي بالوسط القروي بظاهرة الأقسام المتعددة المستويات، وقد بلغ عددها أزيد من 27.000 قسم، منها 24% قد يصل عدد المستويات المدرسة بها ما بين 3 و6 مستويات.

كما أسفر فحص وضعية المؤسسات التعليمية حسب المعطيات الإحصائية، على عدم استغلال أزيد من 16.000 حجرة في وضعية جيدة لأغراض التدريس، أي ما يناهز 10% من مجموع الطاقة الإستيعابية من الحجرات الدراسية على المستوى الوطني.

وفي المقابل يتم استغلال أكثر من 9000 قاعة للتدريس رغم حالتها المتردية، ويترتب عن هذه الإختلالات انعكاسات سلبية على السير العادي للتدريس نذكر منها أساساً:

- حذف نظام الأفواج بالنسبة للأعمال التطبيقية في المواد العلمية؛
- تخفيض عدد الساعات النظامية المخصصة لتدريس بعض المواد، والذي وصل في بعض الحالات إلى النصف أو في أقصاها إلى تعليق تدريس بعض المواد؛

- هناك كذلك تدريس بعض المواد من طرف مدرسين متعاقدين أو غير متخصصين، أو مدرسين متدربين بدون تكوين مسبق.

وبناء على نتائج البحث الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات، يتضح أن الأسباب الرئيسية لهذه الاختلالات تعزى بالأساس إلى ضعف

مواجهة الانعكاسات السلبية والخطيرة لهذه الظاهرة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كرس دستور المملكة مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة باعتبارها قيما سامية تهدف خدمة المصلحة العامة وحماية المال العام، كما تعتبر النهج الأمثل لتعميق مسار التجربة الديمقراطية ببلادنا، وتحصين جبهتها الداخلية.

لذا، فإننا مدعوون إلى تعبئة شاملة من أجل التنزيل الإيجابي والفعال لهذه المبادئ على كافة المستويات، وبالخصوص على مستوى أجهزة الدولة ومصالحها العمومية حتى نتمكن من الإستجابة لانتظارات المواطنين.

وقبل أن أختتم هذا العرض، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالتعاون الجاد والبناء القائم مع المؤسسة التشريعية على جميع الأصعدة وخاصة في مجال المساعدة التي يقدمها المجلس للبرلمان طبقاً لأحكام الدستور.

كما أود أن أؤكد بالدعم المتواصل للحكومة قصد تعزيز المحاكم المالية بالوسائل البشرية والمادية من أجل أداء المهام المنوطة بها في أحسن الظروف.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكراً.

باسمكم جميعاً، شكراً للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، شكراً للسادة أعضاء الحكومة، شكراً للسيدات والسادة البرلمانيين.

رفعت الجلسة.

ومن بين الإختلالات التي تسجل أيضاً، التأخر الحاصل في توزيع الأدوات واللوازم المدرسية على المستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة، حيث يمكن أن تتفوق مدة التأخير في بعض المؤسسات شهريين على انطلاق الموسم الدراسي.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يعتبر برنامج "تيسير" من أهم برامج الدعم المدرسي، فهو يهدف إلى تحفيز الأسرة الفقيرة والمعوزة على تلمذ أطفالها عن طريق مدهم بمنح تتراوح مستوياتها من 60 إلى 100 درهم عن كل طفل بالسلك الابتدائي، 140 درهم بالسلك الإعدادي، حيث تصرف كل شهرين على مدى عشرة أشهر في السنة، ورغم أن البرنامج لا يغطي سوى فئة محدودة من المستحقين، إضافة إلى مستويات الدعم الغير المحفزة، فقد اضطرت الوزارة إلى وقف المنح المستحقة لما يزيد عن 860 ألف تلميذ منذ سنتين، وذلك نظراً لتراكم متأخرات الأداء ولضعف الميزانية المخصصة التي بقيت في حدود 500 مليون درهم سنوياً منذ سنة 2014.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال الدعم الاجتماعي، فإن نسب الهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة لا تزال مرتفعة، حيث يفوق معدل المنقطعين عن الدراسة خلال السنوات الدراسية الخمس الأخيرة ما يفوق 300 ألف تلميذ سنوياً، أغلبهم في الوسط القروي، ومن المسجلين بالسلك الإعدادي على وجه الخصوص، مما يدل على أن هذه الإشكالية تلازم منظومتنا التربوية بصفة بنيوية، إن ظاهرة الهدر المدرسي تطرح تحديات متعددة الأبعاد، ليس فقط بالنسبة لمردودية السياسات التعليمية، بل كإحدى الآفات التي يعاني منها مجتمعنا.

ونظراً لكلفتها الباهظة اقتصادياً واجتماعياً، فإن التصدي لها يكتسي صبغة الاستعجال، لهذا ولذا، فإننا نهبب للحكومة أن تولي عناية خاصة لهذا الموضوع، بأن تدرس إمكانية الرفع من الموارد المرصودة ضمن الميزانية لفائدة برامج الدعم المدرسي واتخاذ التدابير اللازمة، قصد تحسين المستويات المرجعية للدعم الجاري بها العمل حالياً، وكذا العمل على توسيع أعداد المستفيدين من هذا البرنامج، حيث أبانت التجربة عن فعاليتها في تشجيع الأسر المعوزة على تلمذ أطفالها، ومن شأن دعم هذه المبادرة أن يمكن من تحمل نفقات أكبر في

محضر الجلسة المائة

التاريخ: الأربعاء 10 شوال 1438 هـ (5 يوليوز 2017 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس، ثم المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني للرئيس.

التوقيت: ثلاث ساعات وإحدى وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: جلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين:

الموضوع الأول: إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛

الموضوع الثاني: السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين اثنين:

يتعلق أولهما بإصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛

فيما يتعلق الموضوع الثاني بالسياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.

وقبل أن نشرع في معالجة أسئلة المحور الأول، أود أن أخبركم بأن وفدا برلمانيا من دولة جيبوتي الشقيقة يحضر معنا هذه الجلسة، أريد باسمكم جميعا وباسم مجلس المستشارين أن نرحب بضيوفنا الكرام، متمنين لهم مقاما طيبا في بلدهم الثاني المغرب.

طيب، عودة إلى الموضوع، حضرات السيدات والسادة المحترمين، المحور الأول عندنا فيه 7 أسئلة، أفتح باب التدخلات في هذا المحور، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي المحترم، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السؤال يتعلق في هذا الموضوع حيث جاء في ديباجته: تتطلع الإدارة في الأنظمة المعاصرة بدور محوري في عملية التنمية بحيث تعتبر أداة ليس فقط لإدارة الخدمات بل ركيزة لخلق الثروة وتحديث دواليب الاقتصاد الوطني والإسهام في إنعاش الاستثمار وخلق الرأسمال المادي بمعية القطاع الخاص، والمساهمة في حل إشكاليات التشغيل وتعميم الخدمات الاجتماعية والرفع من قدرات التنمية البشرية وتوفير شروط الحياة أفضل للمواطنين.

لذا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن ماهية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في نفس الموضوع أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية المحترم لطرح سؤاله، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إصلاح الإدارة اليوم أصبح ورشا استراتيجيا من أجل النهوض بعدد من الأهداف الكبرى التي تعلق عليها بلادنا الكثير من النجاحات ليس فقط على مستوى الاستثمار ولكن أيضا على مستوى المعيش اليومي للمواطنين.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول الإجراءات التي تعتمرون القيام بها من أجل المساهمة في تبسيط المساطر وإصلاح الإدارة وإصلاح كافة الإجراءات التي يعاني منها المواطنون بشكل يومي.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حمل الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية تشخيصا للاختلالات البنوية والوظيفية للإدارة المغربية في مختلف مستوياتها، وسطر مرجعية واضحة المعالم لإصلاحها، وتم اعتماد هذه المرجعية كدعامة أساسية في البرنامج الحكومي.

وعلى هذا الأساس، نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي التدابير التي تتخذونها لتفعيل هذه المرجعية الإصلاحية؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

فريق التجمع الوطني للأحرار يود طرح سؤال في نفس الموضوع، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الكل اليوم على علم بما وصلت إليه أوضاع الإدارة، أوضاع أصبحت محطة انتقاد لاذع من طرف كافة شرائح المجتمع على اعتبار أن أداء الإدارة العمومية في تدني مستمر، يجسده باللموس ضعف ورداءة أداء المرفق العمومي بشكل عام، خاصة في مجال الداخلية، التعليم، والصحة، الشيء الذي يتطلب منكم تدخلا عاجلا لإعادة الروح إلى الإدارة العمومية وجعلها تواكب مختلف الإستراتيجيات الوطنية التي جاءت في برنامجكم الحكومي وتجسد القرب الحقيقي من المواطن.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وضعية الإدارة لا تبعث على الارتياح، ولعل الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته الملك أمامنا بمناسبة افتتاح هذه الولاية التشريعية الجديدة، شخص باللموس أعطاب الإدارة وحدد لكم خريطة الطريق لإصلاحها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أين وصل مشروع إصلاح ورش الإدارة العمومية؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم لطرح سؤاله.

المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تطوير وإصلاح الإدارة؟

وما هي الإجراءات الكفيلة لمواجهة مختلف الإختلالات التي تعرفها الإدارة في أفق تحقيق حكامه جيدة؟

وتقبلوا السيد رئيس الحكومة المحترم، والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المتدخل ما قبل الأخير في هذا المحور، هو فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلني السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في ظل تردي الخدمات العمومية وتفكيك المرافق العمومية، يشكل تأهيل الإدارة المغربية وتقريب الخدمات العمومية من المواطنين والمواطنات والاستجابة على قدم المساواة ودون تمييز بين الأشخاص والمجالات للمطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، يشكل طبعا رهانا حقيقيا للتنمية، تفعيلا لمضمون برنامجكم الحكومي، السيد رئيس الحكومة، في هذا المجال.

نسألكم عن ملامح إستراتيجيتكم لإصلاح الإدارة ومحاربة الفساد وموقع العنصر البشري في هذا الإصلاح المرتقب؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

السؤال الأخير في هذا المحور تطرحه مجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

عندي الحق ناخذ الوقت كامل ديالي؟

السيد الرئيس:

طبعا عندك الوقت ديالك، السيد الرئيس، تصرف فيه كما تشاء.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في الواقع إن هذا الموضوع إصلاح الإدارة أن يكون ورشا للحديث والنقاش معكم بشكل جماعي، من أعز اللحظات التي يمكن أن يستمع بعضنا البعض لأنه كثيرا ما يتردد، كثيرا ما تم تناوله بمختلف الحكومات المتعاقبة ولكن ما زالت دارلقمان على حالتها بل تتعقد فأكثر، فتسليط الأضواء على إصلاح الإدارة نابع من موقعها الوزان في ربطها بين حاجياتها كأداة تنمية اقتصادية واجتماعية، وكذلك على دورها التي تضطلع به بجانب إرادتهم السياسية حقيقية تستهدف الإصلاح العميق للدولة.

فيعرف إصلاح إدارتنا عدة تجارب ثابتة ثبت في الخيار على أنها فاشلة، فاشلة باتفاق الجميع، بل ظلت ذات طابع ترقيعي ووليدة مقاربات تقنوقراطية بعيدة كل البعد عن المفهوم الحقيقي للإصلاح.

الأمل معقود عليكم من أجل تحريك هذه الوضعية إلى ما هو أحسن، الكل يتأسف اليوم لخيبة الأمل التي حصل إثر ما يسمى بالمغادرة الطوعية، ومازالت إدارتنا تعاني منها وتؤدي الثمن غالبا.

المرض الخطير اليوم في الإدارة هو نقصان وضعف الكفاءات، هذا ناتج عنه فساد تطبيق القانون وفساد تطبيق التعليمات، وفساد تطبيق المذكرات إلى درجة الانكماش والجمود بشكل خطير.

لا غرابة إذن أن تطفو مشاكل إدارتنا إلى السطح بشكل مخيف ومحبط ومعرقل لعجلة التنمية بما في ذلك تنمية المواطنين والارتقاء به وإدماجه كفاعل مسؤول في الحقل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الخطاب الملكي في افتتاح الدورة التشريعية الحالية كان صريحا لم يعد فيه غموض، نقصان الجودة إلى آخره بألفاظ واضحة، فإدارتنا مريضة تحبط ساكنة هذا البلد، إدارتنا تحتاج إلى إصلاح، الإصلاح يحتاج إلى إرادة حقيقية سياسية وقوية من أدوات، حكومتكم اليوم بادرت إلى المصادقة على مرسوم لتعيين لجنة تكلف بتنزيل الخطة الوطنية لمحاربة الفساد، إثرها وقع عطب جديد لاعتراض جزء من الحكومة على عضو من أعضاء المكونين لهذه اللجنة، هذا مؤشر سلبي، يجب أن لا نسمعه، كذلك من جهة أولى فهناك جانب المتعلق بالفساد

الذي مازال ينخر هذه الإدارة بشكل قوي.

هل نجحنا حقا في محاربة هذا الفساد؟ يمكن الجواب بالنفي، وأكبر مؤشر على ذلك ما قلته في ما يخص هذه اللجنة.

من جانب ثاني، فتفعيل المساءلة والمحاسبة كعنصر قيمة ونوعية للكفاءة والفعالية الإدارية رهين بالرفع من مستوى مصداقية الإدارة العمومية. الآن هناك عدد كبير من التقارير، هناك أخطاء فادحة ارتكبت، وربما بقصد لم يتم مساءلة مرتكبي هذه الأخطاء إلى الآن، في جميع المستويات الإدارية المركزية منها والجهوية.

هناك خروقات للقانون، هناك مناورات من طرف الإدارة على المواطنين، لا أعطي أمثلة حتى لا يقال.. هناك تسفيه العمل التنموي من طرف الإدارة بشكل غير مسؤول فيما يتعلق باللامحاسبة، ناهيك عن التقارير التي يعدها مختلف المؤسسات، البارح اسمعنا تقرير ديال مؤسسة ديال المجلس الأعلى للمحاسبة.

المسألة الثالثة، أريد أن أختم بها يتعلق الأمر بتعزيز الحكامة من خلال ابتكار وسائل وآليات لتعبئة مختلف الفرقاء حول غايات مشتركة وضمن الانتقائية المجالية.

مرة أخرى هل الحكومة فلحت في هذا المشروع المتعلق بالحكامة؟ لا أظن، هناك عجز كبير في هذا المجال وذلك بضعف في الكفاءات والتكوين في أساليب ترويض القانون وفهمه وأسنته وتنزله كأداة مساعدة لحل المشاكل.

الكل يتذرع اليوم بالقانون ويطبق القانون، في الوقت الذي القانون لم يحدث ولم يصنع ليكون عرقلة، الإشكالية في فهم هذا القانون، في كيفية جعله آلة مساعدة لحل المشاكل، ما شي لتعقيد المشاكل، فنسند هذا على البيروقراطية، ألم يعد هذا مقبولا هناك عيب، هناك مرض داخل هذه الإدارة.

إن الإصلاح الإداري مرتبط بالإرادة السياسية القوية والجرأة القادرة بالفعل على الإصلاح، إن بلادنا في حاجة إلى إدارة قوية وفعالة ونزيهة ومتفاعلة، وهذا الرهان مرتبط بعدالة نزيهة ومستقلة تضمن المبادرة الحرة وريادة الأعمال وتؤمن الخدمات العمومية الجيدة، وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل والسكن، هذه الإرادة القوية والفعالة والنزيهة والمتفاعلة هي الكفيلة بنقل الدولة من اقتصاد الريع واستغلال النفوذ إلى اقتصاد معتمد على الإنتاج والابتكار والإبداع وإبداع عقل اجتماعي طموح...

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

استنفذتم الوقت المتاح لكم، شكرا السيد الرئيس.

الدول المتقدمة لا تزال هناك مكابدة لمواصلة إصلاح الإدارة.

واليوم ولات عندنا تحديات جديدة مع التطورات التكنولوجية، مع الزخم البشري، مع العولمة، مع تطور المقاول، ومع حاجيات الاقتصاد، ومع حاجيات المجتمع ولات عندنا تحديات جديدة تتطور، مما يعني أن إصلاح الإدارة هو واحد الورش مستمر.

ولكن كما قلت في البداية، المواطن كل مواطن في احتكاك مع الإدارة بطريقة شبه يومية ومع ذلك محتاج فعلا إلى أن تكون هذه الإدارة قادرة على الاستجابة لحاجيات المواطن.

أشار بعض السادة المستشارين إلى الخطاب الملكي الأخير في افتتاح الولاية التشريعية الحالية، بل هذه السنة التشريعية، هو فعلا هذا الخطاب دق ناقوس الخطر ووضع اليد على عدد من الاختلالات التي تعاني منها الإدارة، سواء تعلق الأمر بضعف الأداء أو تعقد المساطر أو غيرها، بل أشار الخطاب إلى غياب روح المسؤولية لدى فئة من الموظفين داخل المرفق العام، ومن هنا فقد نادى الخطاب الملكي وأمر بأن يكتسي إصلاح الإدارة طابعا استعجاليا واستراتيجيا بما يقتضيه ذلك من تعبئة كافة الوسائل والطاقات.

ولكن اسمحو لي أيضا أن أوجه تحية إلى عدد من النساء والرجال الذين يشتغلون في هذه الإدارة بكفاءة، إلى كان شي وحدين عندهم غياب روح المسؤولية، فيجب ألا يجرننا هذا إلى أن نغمر بعض الناس اللي كيشغلوا بمسؤولية حقهم، هناك اللي كيشغلوا بمسؤولية، هناك اللي كيشغلوا بتفاني، هناك اللي كيشغلوا الخدمة الضرورية يقدمها ويخدموا المواطنين بتفاني خاصنا نحييهم، باش نكونو متوازنين فلهم إذن التحية ولهم الشكر، وكنقولولهم بأن احنا كنقدرو عاليا الجهود التي يبذلونها وهذه الجهود راه مهمة جدا للوطن ومهمة جدا للمواطنين.

البرنامج الحكومي الذي تشرفت بتقديمه أمام غرفتي البرلمان، اقترح عددا من الحلول وأعطى الانطلاقة وقال بأن الحكومة ستعطي الانطلاقة لحزمة من الإجراءات مرتبطة بالإصلاح الإداري وفق مقاربة شمولية ووفق مقاربة تشاركية، ويتعلق الأمر على الخصوص بالمحاور التالية:

أولا، اعتماد الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج؛

ثانيا، مراجعة منظومة الوظيفة العمومية؛

ثالثا، تحسين الاستقبال وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها واعتماد منظومة متكاملة للشكايات؛

رابعا، تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد.

لكن اسمحو لي، السيد الرئيس، بداية لأقول بأنه تماشيا مع مقتضيات الدستورية الجديدة وتماشيا مع القوانين الجاري بها

السيد رئيس الحكومة المحترم، انتم مدعوون لهذا المنبر للجواب على مجموع الأسئلة التي طرحت حول المحور الأول: إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في البداية أن أوجه الشكر الجزيل للسيدات والسادة المستشارين المحترمين لإتاحة هذه الفرصة لمناقشة هذا الموضوع الحيوي، وكما قالوا بعض الإخوان والأخوات والأخت الكريمة، هذا موضوع مهم تهم كل مواطن مواطن، وكل مواطنة مواطنة، تهم الجميع، وتهمهم بصفة يومية لأن يوميا المواطنون يلجأون إلى الإدارة للحصول على الخدمات، يوميا الإدارة مكلفة باش توصل للمواطنين خدمة معينة، وليس فقط المواطن المقاول أيضا، المقاول أيضا محتاجة إلى الإدارة لتنشأ هذه المقاول، محتاجة إلى الإدارة لتتطور، لتستقر، لتشتغل، لتفيد لتنتج الثروة وغيرها.

إذن، فإصلاح الإدارة هذا مهم، تحدي، ملف إستراتيجي وأيضاً مستعجل، كما قال عدد من السادة المستشارين.

ولكن أيضا أريد، ندير واحد الملاحظة، هو أن كون إصلاح الإدارة واحد الملف اللي عالجتة جميع الحكومات منذ الاستقلال إلى اليوم، باستمرار كان هناك وزارة لإصلاح الإدارة أو الإصلاح الإداري أو مسميات أخرى، مختلف الحكومات كانت عندها برامج، خطط، إستراتيجيات، سياسات في هذا المجال، هذا دليل على أن هو ملف يحتاج إلى إصلاح مستمر، ما عمرنا ما نكملو الإصلاح ديالو، لأن العالم يتحول، حاجات المواطنين تزداد، واقع المجتمع يتغير، إذن واخا نصلحو الإدارة البارح غادي نحتاج نواكبوها بإصلاح اليوم وستحتاج الحكومات المقبلة إلى أن تواكبها بإصلاحات مستمرة.

لن نسود السبورة أو اللوحة، الجهود اللي تمت قبل كانت عندها آثار إيجابية، وربما أحيانا ما كافياش ولكن كانت عندها العديد من الآثار الإيجابية والإدارة المغربية تطورت، غير دائما بحال هناك نصف الكأس الفارغ ونصف الكأس المملوء، يمكن دائما الإنسان إلى بغا يتفاعل راه كيشوف النصف الكأس المملوء، إلى بغا يتشاءم راه كيشوف نصف الكأس الفارغ، أما الحقيقة راه هي نفسها، هناك إنجازات، هناك تطورات وهناك خصائص، وهناك نقص، وهناك تحديات، ب 2 كايين وغادي يستمروا وغادي يبقاو، الدليل هو أنه حتى في أحسن

- الأساس الأول، هو تحسين علاقة الإدارة بالمواطن؛
- الأساس الثاني، هو تثمين العنصر البشري؛
- الأساس الثالث، هو تطوير الحكامة داخل الإدارة.

ثلاثة أسس، وسأذكر بعض الإجراءات فقط التي التي مرتبطة بهاذ الأهداف الثلاثة.

فيما يخص تحسين علاقة المواطن بالإدارة، هناك عدد من الإجراءات أشرنا إلى كثير منها في أثناء عرض البرنامج الحكومي، ونعرض بعضها.

الجزء الأول منها يخص اعتماد وتعميم نظام موحد للاستقبال في المرافق العمومية. وفيه إجراءات التي تمت فعلا ودرناها في هاذ الإجراءات الاستعجالية في 100 يوم الأولى، هناك إجراءات التي ستم في المدى القريب أو المتوسط من بين الأمور التي تمت فعلا هو أنه وضع تحت تصرف المرتفقين يعني المواطنين والمواطنات مركز للاتصال للإرشاد والتوجيه وتلقي الشكايات هو الرقم المختصر 3737 التي تيشغل دابا التي خاص بمجال الخدمات العمومية هاذ الرقم التي يمكن أي مواطن يتصل به باش يعرف الإدارة التي غادي يلجأ لها باش يتلقى خدمة معينة، باش يعرف أشنو هي الإجراءات الإدارية التي خاصو بدير باش يقدم على واحد العمل، دابا الآن هذا الرقم مشغل ويعطي خدمته للمواطنين، صحيح أن هاذ المركز ما عندوش فقط خط هاتفي، خط أخضر عندو أيضا بريد إلكتروني وعندو أيضا الهاتف والبريد الإلكتروني وصفحة الفيس بوك، 3 ديال الوسائل ولكن المستعمل أكثر هو الخط الأخضر، 3737 أي مواطن عندو حاجة إما امشي للإدارة ما لقاش ذيك الشي التي ابغا، ولا ما اعرفش أش غادي يدير، ضاع لو (Passeport) مثلا ما اعرفش فين غادي يمشي، وقع له أي شيء يمكن يلجأ لهاذ الرقم هذا، ووراء الرقم هناك متخصصين في الإدارة يعرفون دواليها باش يعطيه المعلومة الدقيقة ويعطيه فين غادي يمشي وكيفاش غادي يدير وأشمن.. وأظن بأن هذا سهل الخدمة لعدد من المواطنين، ومن دابا نقول لكم بأنه منذ بدأ هذه الخدمة هذه، من نهار ابدات يوم 9 ماي باقي ما كملناش شهر، 9 ماي 2017 تلقى هذا المركز 2447 اتصال عبر الوسائل الثلاث أغلبها عبر الهاتف، وهاد 2447 اتصال تلقوا الخدمة التي كانوا ينتظرونها، إذن هذا الإجراء الأول.

الإجراء الثاني، إعداد ميثاق الاستقبال والإطار المرجعي الموحد بالمرافق العمومية، هذا الميثاق ديال الاستقبال الآن الوزارة المعنية كتصاوبو وهو هذا الميثاق يهدف إلى ماذا؟ باش يكون الاستقبال ديال المواطنين في مختلف الوحدات الإدارية استقبالا موحدا، استقبالا لائقا، دابا الآن باقي كثير من الموظفين في الإدارات وخا تنقولو لهم استقبال لائق، ولكن أحيانا ما كيعرفش أشنو غادي يدير؟ أشنو هي المعايير؟ أشنو هي الحدود؟ أشنو هي...

غادي يدار واحد الإطار مرجعي التي هو ميثاق الاستقبال التي يكون

العمل، لا بد أن نعترف بأن هناك مجموعة من الإجراءات اتخذت في فترة سابقة منذ سنوات ولا تزال مؤثرة سواء على المستوى المؤسسي أو على المستوى القانوني والتنظيمي أو على المستوى الإداري والإجرائي ذات تأثير استراتيجي على الإصلاح الإداري.

نذكر هنا بالخصوص، وهي أورايش شارك فيها البرلمان أيضا، إصدار القانون التنظيمي بإحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، إصدار القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المنافسة، فهذان القانونان عندهم أهمية كبيرة فيما يخص إصلاح الإدارة ومحاربة الإختلالات التي تعيشها هذه الإدارة.

على المستوى القانوني والتنظيمي هناك القانون التنظيمي الجديد للمالية والذي يعتبر مدخل حقيقي مهم لبناء أسس تدبير إداري ناجح يروم تعزيز دور قانون المالية كأداة لتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وتحسين فعالية هذه السياسات.

إصدار المدونة الجديدة للصفقات العمومية والتي حملت مجموعة من التعديلات الكفيلة بضمان المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص.

إصدار المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، وهو جهاز إداري مستقل يحل محل لجنة الصفقات العمومية، وإصدار إعداد وتفعيل الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة.

إصدار القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية.

إصدار القانون رقم 104.12 الخاص أو المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

إصدار القانونان التنظيميان المتعلقان بالحق في تقديم العرائض والملمات.

إصدار مشروع القانون التنظيمي المنظم للحق في الحصول على المعلومة التي بحوزة الإدارات العمومية والذي صادق عليه مجلس النواب ولا يزال قيد الدرس بمجلس المستشارين.

إصدار ميثاق تحسين حكامة المنشآت والمؤسسات العمومية وإصلاح نظام مراقبة الدولة، إلى آخره، هي عدد من المقتضيات القانونية، من النصوص القانونية أو التنظيمية ذات التأثير بعيد المدى في إصلاح الإدارة، فهي تعطينا اليوم واحد الموقع جديد مهم وهذا شارك فيه الجميع بطبيعة الحال سواء الحكومات السابقة أو كان البرلمان أو كان أيضا حتى المجتمع المدني.

ما هو، السيد الرئيس، تصورنا وما هي الأفكار التي نطرحها لتنفيذها وتطبيقها في المرحلة المقبلة في مجال إصلاح الإدارة وإرساء الحكامة الجيدة؟

إن إصلاح الإدارة الذي نهدف إليه ونروم له، يروم أساسا إلى تحقيق تحول إداري يرتكز على ثلاثة أسس:

ثالثاً، وضع إطار تنظيمي لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ورقمتها. اليوم عندنا واحد المشكل رغم الجهود، هادي الشيء كامل تمت فيه الجهود، ولكن وقت ما درنا جهود عاد تنكتشفو بأن خاصنا نزيدو، اكتشفنا بأن عدد من المساطر غير مدونة، ما مدوناش كاع، تنقولو خاصنا ورقة 1، 2، 3، 4 هادي تتجهتد فيها غير الإدارة المعنية، ما شي مدونة مركزياً ومحددة ومعروفة، فلذلك غادي نديرو واحد الجرد لجميع المساطر غير المدونة ندونوها، المدونة نبسطوها ونلزمونها، الإلزام بما هو منصوص عليه.

هذا نحن الآن هناك واحد المرسوم بشأن تحسين الخدمات العمومية، وغادي ينص على مجموعة من الإجراءات، تهم هذا التبسيط والرقمنة ديال هاذ الإجراءات وغادي نحاولو ما أمكن نعالجو واحد الإشكال، هو أن المواطن تيمشي لشي إدارة في شي مكان وخا تيكون عندو مثلاً في الأنترنت تيقولوا ليه خاصك 4 ديال الوثائق، تيمشي تيزيدوه 2 ديال الوثائق، تيقول لهم هاذ الشيء راه ما كاينش، تيقولوا ليه يمشي لذلك الموقع الإلكتروني وقول ليه هو يعطيك الخدمة، أنا إلى ابغيتها خاصك تجيب لي.

فلذلك الآن هاذ الشيء خاصو طريقة ديال التعميم وديال الإلزام، وغادي نصوفيه على أن أي موظف تيزيد على المواطن شي وثيقة غير موجودة في المسطرة الأصلية المحددة والموحدة والملمزة، غادي يعتبر خطأ مهني.

أحنا نتعرفو بأن المواطنين أحيانا يعانون كثيراً من هاذ الزيادة، هذا عندو 2 الصور تيمشي تيقول ليه، لا جيب 3، مثلاً أو غيرها من... إذن غادي نحاولو ما أمكن هذا المرسوم غادي يولي ملزم لأول مرة غادي يتوضع هذا المرسوم اللي غادي يكون شافي ومستوعب لمسألة تحسين الخدمات العمومية، وهذا المرسوم اللي الآن موجود في الصيغة الأولى ديالو يعني المشروع موجود، الآن هو بصدد النقاش مع الإدارات الأخرى، لأن جميع الإدارات خاصها تبدي الرأي ديالها قبل ما نصدروه، وإن شاء الله، غادي نصدروه في القريب.

هاذ المرسوم تيشكل الأرضية الأساسية لإعطاء الانطلاقة لإصلاح جوهرى يروم فعلا خدمة المواطن، وغادي ينص هذا المرسوم مثلاً على إلزام كل إدارة بتلقي ملاحظات المرتفقين المواطنين والمواطنات بتلقي شكاياتهم، بتلقي اقتراحاتهم، بمعالجتها وبتتبعها، سيلزم الإدارات باعتماد القياس الدوري لمستويات الأداء وميثاق الجودة، سيلزم الإدارات بتدوين الخدمات المقدمة للمرتفقين ضمن بطاقة للخدمة، هاذ الشيء كاين جزء منو ولكن ما تيطبقش، الآن غادي يولي إلزامي بنص تنظيمي، إجبارية نشر الخدمات العمومية المعتمدة كل إدارة خاصها تنشر ذلك الشيء في سبورة وفق معايير معينة، هاذ الشيء كاين المطالبة به، ولكن الآن خاصنا نص تنظيمي يلزم به، غادي يولي عدم القيام بهاذ الخدمة خطأ مهني يمكن أن يحاسب عليه الموظف أو المسؤول على الوحدة الإدارية أو غيره.

فيه المبادئ والموجهات اللي كتضبط وكتوجه فضاءات الاستقبال حيث ما كانت يكون موحد ومنشور لدى المواطنين، يمكن للمواطن هذاك ميثاق الاستقبال يهزو معه باش يعرف واش هذيك المعايير موجودة ولا ما موجوداش، يمكن عندما تذهب لجنة تفتيش عندها واحد الإطار مرجعي اللي أيضا الموظف عندو، وهذا العمل رغم أنه تمت فيه الجهود قبل، ولكن اليوم غادي يتم التوحيد ديالو والتعميم والضبط والإلزامية ديالو لجميع الإدارات.

ونحن نعرف أن المواطنين أو الالتقاء ديالهم مع الإدارة هو الفضاء ديال الاستقبال، هذاك الموظف اللي كيستقبل المواطن، أحيانا كيكون فضاء الاستقبال تحت تصرف المواطنين سهل كيدخل الباب وكيلقاه، أحيانا خاصوا يطلع للطابق الرابع (4^{ème} étage)، أحيانا خاصو يقبل عليه فين هو، خاصنا نديرو معايير اللي يكون تحت تصرف المواطن، يلقاه بسهولة ويكون أيضا لائق، وغادي نوجدو هاذ أسمو..

بطبيعة الحال الوزارة المعنية دارت نماذج أولى بدا التطبيق ديال النموذج الأول، هاذ النموذج غادي يدار في 30 وحدة إدارية، غادي يتجرب هذاك النموذج انطلاقاً من التجربة غادي نطوره ثم من بعد غادي يتعمم على باقي الإدارات، هناك عدد من الإجراءات الأخرى.

ثانياً، اعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات، وهاذي أعلننا عليها، وتم المصادقة الآن على مرسوم يضع إطار تنظيمي لتدبير الشكايات، يحدد كفاءات ومسطرة وأجال معالجة الشكايات.

هذا المرسوم إذن كيدبر هذا الإطار العام ويوصي بإحداث بوابة موحدة للشكايات غادي تكون بوابة واحدة اللي ابغا يشكي لأي إدارة عندو بوابة واحدة إلكترونية اللي كيلجأ لها، وتما كيلقى وزارة العدل، وزارة كذا، إدارة كذا، وكيدخل وكيدبر الشكاية ديالو.

أشئنا الأهمية ديال هادي؟ هو أنه مركزياً غادي نبداو نعرفو جميع الشكايات اللي تتجي لجميع الإدارات، لأن تدوز من بوابة واحدة وتتوصل للجهة المعنية، وتعرفو واش هاذيك الشكاية أستجيب إليها في الوقت المحدد أو لا تأخرت؟ واش هي مشات لإدارة أخرى أو لا ما مشات لشي إدارة أخرى؟ إذن غادي يولي عندنا طريقة باش يكون عندنا مراقبة لكيف تستجيب الإدارات لشكايات المواطنين، وغادي يكون عندنا طريقة موحدة للإستجابة لهذه الشكايات.

صدر المرسوم، صادق عليه المجلس الحكومي، ولكن قريباً في ظرف شهرين أو ثلاث شهور، إن شاء الله، غتخرج هاذيك البوابة، غادي تبدا البوابة الوطنية الموحدة للشكايات، وغادي تكون تحت تصرف المواطن.

بطبيعة الحال غادي يتم إعلان وإشراك جهاز الإعلام بالإعلان ديالها وتعريف المواطنين بها، باش يعرفوا فين كاينة.. إلخ، وهكذا وغادي يكون هذا واحد الطريقة جديدة سريعة، فاعلة، ناجعة، وأيضا مراقبة من قبل رئاسة الحكومة والوزارة المعنية لتفاعل مختلف الإدارات مع شكايات المواطنين.

الفعلية بعد بضعة أسابيع عند انعقاد أول لقاء للجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

عندنا مجموعة من الإجراءات بطبيعة الحال ننتظر إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومة الذي هو الآن قيد الدرس في مجلسكم الموقر، بإصداره غادي يعطي للمواطنين وأيضاً المجتمع المدني والصحافة الحق في الحصول على المعلومة وغادي ينظم هذه العملية.

مراجعة المقتضيات التشريعية المتعلقة بالتصريح بالملكيات، هادي نحن الآن نفكر فيه، صحيح أنه التصريح بالملكيات بالمقتضيات القانونية الأخيرة اللي كانت يعني تعد خطوة مهمة، ولكن هي خطوة غير كافية، غير كافية بكل صراحة تحتاج إلى تدقيق، إلى تطوير، وهاد الشيء إن شاء الله غادي نكتبو عليه، وهذا ورش مشترك بيننا وبين المؤسسة البرلمانية، وانتما عارفين أشنو الإشكال ديالو، أنه المتابعة ضعيفة، يعني كتدبير التصريح بالملكيات عند دخول المسؤولية، كتدبير التصريح بالملكيات عند الخروج من المسؤولية ولكن أشنو من بعد؟ ما اعرفناش، يعني بمعنى كيفاش كي تصرف المجلس الأعلى للحسابات، خاص تطوير هذا.

ثم أيضاً ويبدو أنه المجلس الأعلى للحسابات ذاك الشيء اللي كيجيه كثير، لأن عدد المسؤولين والبرلمانيين وغيرهم اللي كيصرحوا كثير جداً، يصعب مراقبة كل هذا الكم، فلذلك كيف نديرو نرشدو هاد العملية ديال التصريح بالملكيات باش تكون مركزة على الذين فعلاً يجب أن يقوموا بالتصريح بالملكيات واللي خاص المراقبة ديالهم من قبل المجلس الأعلى للحسابات، والأخرين نعطيهم إما لهيئات أخرى ولا جهات أخرى مراقبة باش تكون هذه العملية مفيدة.

وضع إطار قانوني خاص بمنع تنازع المصالح بالإدارات العمومية اللي غادي أسمو.. انتما عارفين باللي هذه فيها إشكال كبير جداً في الإدارات العمومية، إحداث لجنة وزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية، هذه واضحة مشكل.

أنتم تعرفون بأن الكثير من الأحكام القضائية كتصدر ضد الإدارة، وأن دائماً المواطنين والمقاولات تيشكيو أن هناك تأخرات في تنفيذ هاد الأحكام القضائية، ووجدنا فعلاً بأن هناك عدد من التنفيذ ديال الأحكام تأخرو أحياناً بتأخر سنوات، هذا الأول.

ثانياً، ولكن الإدارة حتى هي تتشكي، تتشكي اعلاش؟ لأن بعض الأحكام تتعتبرها مبالغ فيها، تتعتبرها بالنسبة للإدارة ما اخذاتش بعين الاعتبار، واكتشفنا بأن الإدارة أحياناً ما عندهاش الوسائل باش تدافع على راسها، وتتصدر الأحكام ضد الإدارة نتيجة عدم توفر المعطيات لدى القضاء أو عدم الإدلاء بالوثائق الضرورية نتيجة أن آلية الدفاع على الإدارة محدودة وهكذا.

عندك 4 ديال الأوراش رصدناها، درنا لجنة، للقاء الأول في لجنة درست هذا الموضوع والأين غادي نديرو منشور ديال رئيس الحكومة،

التكوين المستمر، وفيما يخص وضع برنامج تأهيل وتكوين موظفين لكن فيه واحد النقطة مهمة أيضاً وقد أشار إليها الخطاب الملكي هو وضع مدونة أخلاقيات خاصة بالموظفين تتضمن ضوابط أخلاقية وقواعد سلوكية (Déontologie professionnelle)، الآن جميع المهن فيها قواعد سلوك عامة نحتاجها أيضاً في مجال الإدارة هي ضوابط سلوكية وقواعد يتعين أن يلتزم بها الموظفون خلال ممارستهم لمهامهم الإدارية.

ويدخل في هذا التنظيم أيضاً هو اللاتمرکز، نحن الآن، هاد اللاتمرکز اشحال هذي والحديث عليه طويل في تفاعل مع الجهوية المتقدمة اللي بدات خصنا أيضاً يكون عندنا اللاتمرکز.

هاد اللاتمرکز الإداري أو الذي يهدف إلى تقريب الإدارة من المرتفقين سيبدأ بإصدار ميثاق اللاتمرکز، هاد الميثاق تقريباً موجود باقي عليه حوار بين بعض القطاعات الحكومية فيه 3 ولا 4 نقط اللي تحتاج إلى التحكيم أو إلى توافق، أما هو موجود إن شاء الله نتمنى يصدر هاد الميثاق اللاتمرکز قريباً، وغادي يدير واحد الثورة فيما يخص علاقة الإدارة بالمواطنين.

الجزء الأكبر ديال التدبير الإداري ديال مختلف القطاعات، التجهيز والصحة وغيرها غادي، جزء من الصلاحيات ستنقل إلى الجهات، الإدارات الجهوية لهذه الوزارات.

بطبيعة الحال هذا حلم قديم، وهذا تمت فيه واحد الجهود ولكن الآن نحتاج إلى إطار تنظيمي قانوني تنظيمي اللي غادي ينظمو واللي غادي يعطيه دفعة بإذن الله، وأتمنى أن يصدر ميثاق اللاتمرکز في الأشهر المقبلة إن شاء الله.

فيما يخص المحور الثالث، ألا وهو تعزيز الحكام الجيدة، هاد تعزيز الحكامة الجيدة ابديناها أولاً بإصدار المرسوم الخاص بإحداث اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد، والتي ستكون مكلفة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وهاد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي إستراتيجية من 2016 حتى ل 2025، وستعقد هذه اللجنة أول لقاء لها بعد إصدار المرسوم بعد بضعة أسابيع بإذن الله باش هي تعطي الانطلاقة لتنفيذ هذه الإستراتيجية، واحنا معولين على الإستراتيجية، لأن الإستراتيجية استغرق وضعها 3 سنوات، شاركت فيها مختلف الجهات.

بطبيعة الحال الإدارات الحكومية، الهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة، المجتمع المدني ممثلاً في بعض الجمعيات، برلمانيون ضد الفساد، هذه منظمة يمكن برلمانيون ضد الفساد، المقاولات بطبيعة الحال (CGEM) وأيضاً كانت في تفاعل مع عدد من الخبراء، ومع عدد من جمعيات المجتمع المدني، استغرقت 3 سنوات إذ وضعت بمنهجية تشاركية واسعة، ففي هذه الإستراتيجية الآن موجودة خاصنا نبدأو التنفيذ ديالها، والتنفيذ ديالها، إن شاء الله، سيعطى له الانطلاقة

من التجارب الدولية، في أسابيع معدودة إن شاء الله، غادي تنتهي هاد الدراسة، وهاذ الدراسة غادي تعطينا واحد (un tableau de bord)، واحد الوحدة آلية لتتبع مختلف البرامج الحكومية والوقاية، تفادي التصادم فيما بينها والإشكاليات اللي كتوقع عادة.

ثالثا، آلية لتقييم السياسات العمومية بعد تنفيذها، حتى هذه فيها إشكاليات، لأن هاذ الشيء دابا تحتاج إلى خبرات متخصصة، آليات تنفيذ السياسات العمومية.

الوحدة الرابعة، غادي ننشئ واحد الوحدة خاصة بتتبع التقارير الصادرة عن هيئات الحكامة والرقابة الوطنية، لأن كايين هيئات الحكامة اللي هي دستورية، وكايين هيئات الرقابة ابحال مثلا المفتشية العامة للمالية مثلا، المفتشية العامة للإدارة التربوية، وهكذا، عندنا واحد المجموعة وكتصدر تقارير متعددة وهاذ التقارير مهمة، ولكن الاستفادة منها محدودة، لأن خاصها متابعة، خاصها اللي يجمعها، اللي يتابعها، اللي يشوف الإدارات المعنية كيفاش غادي تنزلها، كيفاش غادي تطبق هذيك أسمو، بما فيها مثلا هاذ التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، اللي احنا كنعثو الإدارات باش تستافد منها ولكن غادي نديرو واحد الوحدة خاصة بمتابعة جردها والاستفادة منها وتتبع تطبيق توصياتها.

هذه الآليات الأربعة اللي غادي نضعوها، إن شاء الله، موضع التنفيذ في القريب غادي تكون قفزة بإذن الله في تدبير الشأن الحكومي إنشاء للسياسات العمومية، تنفيذها لهذه السياسات العمومية، تقييمها للسياسات العمومية، استفادة من تقارير هيئات الحكامة والرقابة وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن إلى سمحتوللاستماع لردود وتعقيبات الفرق والمجموعات اللي طرحت أسئلة في هذا المحور، باش نشوفو إلى أي حد الجواب ديال السيد رئيس الحكومة كان مقنعا لها، وأول متدخل في التعقيبات هو الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتفاعل والتعقيب على جوابكم، السيد رئيس الحكومة، حول سؤال الفريق في موضوع الإصلاح الإداري ومتطلبات الحكامة الجيدة.

حقيقة بعد الاستماع للمعطيات التي تفضلتم بها، والتي حقيقة لا تخلو من أهمية، ولكن أثرتني ملاحظة هو عندما تحدثتم عن

سيحدث لجنة بين وزارية خاصة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة، وغادي يتبع هذا الورش على مختلف مستوياته باش نعالجوا المقتضيات القانونية إلى كان ضروريا، المقتضيات التنظيمية إلى كان ضروريا، المقتضيات العملية والإجرائية والتنفيذية، التكوين ديال الناس ديال الإدارة في هذا المجال.. إلخ، وتوحيد حتى وجهات النظر ديال مختلف الجهات ديال الإدارة في هذا الموضوع.

هذا ورش مهم جدا لأن تيشكيو من المواطنين، تتشكي منو المقاومة وتتشكي منو الإدارة، فلذلك لا بد من أن نكعب على معالجته، المنشور المنظم لهذه اللجنة، للجنة الوزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة، هاذ المشكل المنشور المنظم لها سيصدر خلال المراحل المقبلة، ربما أسبوعين أو ثلاث أسابيع، وبعدها سنعقد أول اجتماع لهذه اللجنة، وسنعطي الانطلاقة لورش جديد لأن هذه اللجنة ما شي ابحال اللجان بين الوزارية الأخرى.

هاذ اللجنة المهم فيها أنها غادي تدير دراسة وغادي تتبع أشنوهي الإشكالات على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، أشنوهو الخلل في الدفاع الإدارة عن نفسها.. إلخ، غادي تجرد الإشكالات الموجودة وغادي تحاول تعالج كل إشكال إشكال، وغادي تخدم على مدى شهر أو سنوات إذا اقتضى الحال إلى أن نعالج هذا الموضوع، لأن احنا ننعثو أن معالجة الموضوع مهم، مهم-كما قلت- للمواطنين، الناس اللي عندهم نزع الملكية ما تخلصوش مثلا، أو موظفين اللي صدرت الأحكام لصالحهم ضد الإدارة مثلا وما تنفذاتش، أو الماولة اللي الكثير منهم كايينة أحكام، هذا خاصو واحد للجنة خاصة اللي غادي تبعو.

طيب، السيد الرئيس،

لا بد أن أشير في الأخير بعد هذا العرض المقتضب بطبيعة الحال، إلى أنه على مستوى تتبع تنفيذ ورش إصلاح الإدارة سيتم على مستوى رئاسة الحكومة اعتماد آليات أربع، أربع آليات، وجدنا هاذ الآليات باش يمكن لنا أن نطوروا الأداء ديال الإدارة تجاه هذا الموضوع الشائك.

أول آلية هي واحد الوحدة خاصة بالتقائية السياسات العمومية، أشرنا لها، هذه وحدة خاصة، هذه فيها دراسة مع بعض الخبراء الدوليين، لأن في هاذ المسائل كلها معتمدين على دراسات طويلة المدى مع خبراء وطنيين ومع خبراء دوليين للاستفادة من التجارب الدولية، كيفاش رئاسة الحكومة عادة تنظم العمل وتنسق؟ آلية للتقائية السياسات العمومية، هذه عند نشأة السياسات العمومية، كانت عندنا مشاكل عند وضع الإستراتيجيات، وضع السياسات، وضع الخطط والبرامج أثناء وضعها ما تناخدوش بعين الاعتبار في إدارة ما تقوم به الإدارة الأخرى، هذا غير وضع ديال السياسة.

بعد وضع السياسة العمومية نحتاج إلى وحدة خاصة بتتبع تنفيذ البرنامج الحكومي، بمعنى مختلف تجليات البرامج القطاعية كلها، وهذه أيضا الآن فيها فريق يشتغل مع خبراء وطنيين ودوليين باش نستافدو

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أتساءل معكم، السيد رئيس الحكومة، عن:

مصير الدراسة التي أعدتها وزارة تحديث القطاعات العمومية سابقا حول منظومة الأجور منذ سنوات خلت، وعن مصير الإصلاح الذي تم الالتزام به مع الفرقاء الاجتماعيين في جولات الحوار الاجتماعي؟

ثانيا، ضعف ثقافة الإنصات والاستجابة لطلبات وحاجيات المرتفقين والمواطنين، فالسؤال المطروح، السيد رئيس الحكومة، والذي لا تخفى إجابته على أحد، هو هل يشعر المرتفق والمواطن بالرضى على الخدمات المقدمة من قبل الإدارة، أم أنه يجد نفسه مضطرا إلى تقديم الإتاوات والرشاوي مقابل الحصول على خدمات الإدارة؟

إن الحاجة إلى الإنصات هو المطلب الأول الذي تم استنتاجه من خلال التحليل الميدانية لانتظارات المواطنين، وهنا نتساءل عن مصير ونتائج الدراسة الظرفية التي أطلقتها وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة منذ سنة 2010 حول جودة الخدمات الإدارية.

رابعا، انعدام الثقة المتبادلة بين الإدارة والمواطنين، من تجليات ذلك تعقد المساطر وثقل النظام الرقابي وتعدد الوثائق الإدارية على مستوى الإجراءات المعتادة، وهو أمر نهنا إليه مرارا، وأكدته العديد من التقارير كان آخرها جلسات الاستماع التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

موجز القول، السيد الرئيس، أن تحديث الإدارة المغربية يحتاج إلى جراءة سياسية أكبر، فالخطاب الرسمي ودستور المملكة يؤكدان على أن الإصلاح الإداري أصبح ضرورة لا محيد عنها، وأن تحقيق ذلك يمر حصرا عبر تغيير أنماط التدبير الإداري والمالي وتمثل مبادئ الحكامة الجيدة والتقنيات الحديثة لتنظيم والتخفيف من طرق البيروقراطية العتيقة، إلا أن الانتقال إلى الفعل لازال يعاني من مجموعة من معوقات، وهذا أمر لن يتحقق إلى إذا تضافرت جهود كل الفاعلين بدءا بالمواطنين والموظف والمنتخب، هيئات المجتمع المدني، أحزاب سياسية ديمقراطية.

في النهاية، السيد الرئيس المحترم، أريد أن أطرح إشكالا يطرح بين المواطنين ويتعلق الأمر بالبطاقة الوطنية، البطاقة الوطنية تحتوي على الاسم وتاريخ الزيادة واسم الأب واسم الأم وكذلك العنوان، فأتساءل ما حاجتنا إلى عقد الزيادة التي كيتطلب من المواطنين؟ وما حاجتنا كذلك حتى لشهادة السكنى إلى كانت البطاقة الوطنية فيها هادوك المعطيات وصادرة عن الإدارة يعني عن السلطة، إيوا اعلاش عقد الزيادة؟ واعلاش شهادة السكنى؟ إذن غير هادي أولا هادي.

شكرا، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الإصلاح الإداري وعلى أن هاذ الإصلاح بدأ منذ الاستقلال إلى حدود الآن وسيواصل، باعتبار أنه مستمر في الزمن، إلا أنه أعتقد شخصيا على أنه الإصلاح شيء وتطوير الإدارة وتحديثها شيء آخر، فمطلب الإصلاح حقيقة وواقع، ولكن متى سوف ننتقل إلى مطلب تطوير الإدارة وتحديثها؟

لذلك، فالواقع لا يرتفع، السيد الرئيس، وهنا أؤكد على أن الحكومة الحالية مطلوب منها حقيقة لأنه استمعنا إلى عديد من الدراسات التي سوف تنجز ومجموعة من المعطيات الأساسية ولكن أعتقد أنه أن الأوان للقطع مع السياسات السابقة فيما يخص هذا الملف، وبالتالي وأساسا علينا كذلك أن نشعر بمباشرة الإجراءات الكفيلة بمعالجة الإشكاليات المهولة بوجود الخدمات المقدمة في مختلف الإدارات العمومية، للحد من الاختلالات التي تعرفها، خاصة على مستوى ضعف إدماج قيم ومبادئ الحكامة الجيدة.

لذا، لقد أضعى ومن الواضح أن خطاب الإصلاح الإداري وتحديثها ذا راهنية مع العهد الجديد، وهو توجه تم تكريسه في دستور 2011 الذي حث على تغيير أنماط التدبير الإداري والمالي والاتجاه إلى التقنيات الحديثة للتنظيم المتمثلة في الحكامة الجيدة والاستغناء عن الطرق البيروقراطية العتيقة، لكن الحصيلة تفيد بأن هذا الورش ظل متعثرا بسبب بطء تنزيهه وبفعل المقاومات التي تتعرض لها مشاريع الإصلاح الإداري من قبل البيروقراطية الإدارية التي تخشى على مصالحها وامتيازاتها من تطوير الإدارة المغربية وإصلاح أعطائها المتعددة، والتي أدخلت الإدارة المغربية مع الأسف في عنق الزجاجة.

السيد الرئيس،

بالرغم من كل ما تفضلتم به من توضيحات ومعطيات مهمة، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد لكم بما لا يدع مجالا للشك أن السياسة المتبعة في الإصلاح الإداري لم تستطع تجاوز الإشكاليات المطروحة وغير قادرة على تضمين تقنيات ومبادئ الحكامة الجيدة في تدبير وتسيير الإدارة، لعدة أسباب نلخصها فيما يلي:

أولا، منظومة الأجور غير محفزة ونظام تدبير الموارد البشرية أصابها التقادم، وهو أمر يبرز من خلال، أولا، ضعف النضج التديري للأطر المسيرة الوسطى التي يتوفر دائما على أدوات تدييرية لممارسة دورها التأطيري؛

ثانيا، انتشار جغرافي غير ناجح للموظفين، بحيث هناك صعوبات لتولي بعض المناصب في مناطق غير جذابة.

ونقترح في الفريق الاستقلالي، أن تتم معالجة هذه الإشكاليات عبر إخراج نظام مندمج وموحد لتدبير الموارد البشرية، نظام يمكن من التحكم في الكتلة الأجرية من خلال مراجعة شاملة لمنظومة الأجور الحالية، ووضع تصور لمنظومة حديثة محفزة وشفافة تساهم في الرفع من مردودية الإدارة العمومية.

فنحن نعتقد بأن ذلك لن يتحقق بالشكل المطلوب وبالشكل المطموح إذا لم يتم إقرار ذلك الميثاق المتعلق باللائحة الإدارية، ثم سهولة الولوج إلى الإدارة وإلى خدماتها على أساس المساواة وكما نصت على ذلك الأحكام الدستورية.

السرعة في الاستجابة إلى متطلبات المرتفقين وعدم التعامل معها بالتعسف، الجودة العالية، تواصل جيد لتحسين ظروف الاستقبال والتعامل الجدي مع الشكايات والعمل على حلها والحرص على صيانة كرامة أصحابها.

وبالنظر إلى الوضعية التي توجد عليها الإدارة العمومية اليوم، يلاحظ أنه بالرغم من كل المجهودات المبذولة على مر العقود السابقة والحكومات المتتالية، مازالت تعاني من كثير من الاختلالات التي أصبح بعضها هيكليا، ويمكن أن نذكر من ذلك الضعف في الأداء في جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطنين، تضخم العدد، وضعف الكفاءة كثيرا، وبطبيعة الحال وهذا ما نسمعه ونلمسه في كل قانون مالية، الارتفاع المهول في كتلة الأجور وغياب روح المسؤولية لدى البعض.

وفي هذا الإطار لا بد أن نؤكد، السيد رئيس الحكومة، أن ذلك يقتضي إرساء إستراتيجية وطنية للتكوين المستمر لفائدة الموارد البشرية تجعل من التكوين آلية لتطوير الإدارة، وترتبط ذلك التكوين بالتحفيز.

غياب المحاسبة على المردودية التي يقدمها الموظف، وفي ذلك يمكن إقرار مرصد تتابع من خلاله الحكومة مؤشر مردودية الإدارة حسب ساعات العمل وبالارتباط مع الناتج الداخلي الخام لبلادنا، وساعات العمل ارتباطا مع عدد السكان والمرتفقين.

وفي ذلك أيضا نؤكد، السيد رئيس الحكومة، على ضرورة مراجعة منظومة الترقية التي يمكن من خلالها إرساء عامل التحفيز المرتبط بالمردودية، وكذلك الشأن بالنسبة لمنظومة الأجور التي تم التأكيد من طرف جميع الفرقاء الاجتماعيين ومن طرف الوزارة المكلفة ومن طرف المجلس الأعلى للتوظيف العمومية سابقا، بأن هذه المنظومة تسجل مجموعة من الاختلالات، أهمها ذلك الاختلال العميق في الفوارق بين الأجور الدنيا والأجور العليا وبين الأجور بين مختلف القطاعات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

إن الحد من التعقيدات التي توجد في الإدارة العمومية تتجلى كذلك في اختلال في خدمات الاستقبال وضعف في التواصل وصعوبات تعترى تدبير ومعالجة الملفات والوثائق.

وفي هذا الإطار، نثمن قراركم بجعل الزيادة في الوثائق المطلوبة للحصول على الشواهد من طرف الإدارات العمومية خطأ مهني يرتكبه كل موظف أقدم عليه، لكن وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على أن الإدارة لا بد أن تلتزم بمقتضيات القانون المتعلق بتعليل القرارات

الكلمة الموالية لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب على جوابكم، السيد الرئيس، كما لا يخفى عليكم وكما أكدتم على ذلك في جوابكم على مجموعة من الاختلالات ومجموعة من الأوراش والمقترحات المتعلقة بمحور إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة، والتي تكتسي في نظرنا أهمية بالغة في المسار الإصلاحي الذي انخرط فيه المغرب منذ عقود، ولقد قطع في بعض مجالاته خطوات بارزة، خاصة خلال الولاية الحكومية السابقة، وقد عبر عن ذلك جلالة الملك في خطابه الذي ألقاه بمناسبة السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، على أهمية هذا الورش بتأكيد على أن النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان سيبقى ضمن دول العالم الثالث إن لم أقل الرابع أو الخامس.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نرى أن الأهداف الأساسية لإصلاح الإدارة تتمثل في نقط جوهرية كالتالي:

أولا، تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد؛

تعزيز ثقة المقاتل في الإدارة العمومية من خلال تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات الخاصة؛

تحسين صورة الإدارة العمومية لدى المرتفقين بصفة عامة والمواطنين بصفة خاصة واسترجاع الثقة للطرفين معا.

ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال الاستجابة لتطلعات هذا المرتفق وهذا المواطن ومتطلباته التي تصبح يوما بعد يوم مع المتغيرات التي يعرفها محيط الإدارة أكثر إلحاحا، حيث يطمح إلى الاستفادة من خدمات تتوفر فيها مميزات من قبيل القرب.

وفي هذا الإطار، نثمن، السيد الرئيس، ما أكدتم عليه بشأن الميثاق الوطني للامتياز الإداري، أنتم تعلمون بأننا حين أقررنا في بلدنا الأحكام الدستورية التي غيرت من بنية النظام الإداري في بلادنا وجعلته نظاما لامركزيا يعتمد الجهوية المتقدمة كأساس لهذا النظام اللامركزي،

السيد الرئيس،

إننا نعتبر كثيرا من الخدمات في أغلب المرافق العمومية وعلى المستوى المركزي واللامركزى يمكن تجاوز اختلالاتها باعتماد الإحصائيات والتقارير التي تصدرها مؤسسة الوسيط، والتي ترصد مجموعة من الاختلالات، سواء ما يتعلق بالتعسف في إصدار بعض القرارات الإدارية أو ما يتعلق بعدم تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الإدارة أو في مواجهة المؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، نؤكد، السيد رئيس الحكومة، بأن اهتمامكم بالمرتفقين وهاجس المواطنين في علاقتهم مع الإدارة شيء مهم جدا ومدخل أساسي لتطوير هذه العلاقة وإصلاح الإدارة العمومية، ولكننا نعتبر أيضا بأن الاهتمام بالموارد البشرية من خلال تحقيق الرضى المادي والنفسي لهذه الموارد البشرية هو مدخل أساسي كذلك لتطوير هذه الإدارة وتطوير مردوديتها.

ومن الواضح أنه على المستوى الجهوي هو المستوى الأنسب لضمان قرب الخدمات الإدارية من المواطن وتحسين جودتها وفي ترسيخ أحد أهم المبادئ الدستورية التي تحكم المرفق العام وهو الإنصاف في تغطية التراب الوطني، وهو الأمر الذي شدد عليه كذلك صاحب الجلالة في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية.

وبالرغم من أهمية الجبهية المتقدمة باعتبارها ورشا يروم إعادة بناء هياكل الدولة لضمان فعالية أداء مختلف بنياتها، إلا أنه يتضح وجود بطء شديد في تنزيل كثير من القوانين المرتبطة بها، ومن تجليات هذا البطء تأخر عملية اللاتركيز الإداري أو عدم إقرار لا تركزهم في كل المستويات التنظيمية في إطار تفويت الموارد البشرية مع تفويت الاختصاصات المنقولة لهذه الجماعات الترابية، وإعادة النظر في منظومة الحكامة الإدارية.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نؤكد، السيد رئيس الحكومة، على إصدار ميثاق المرافق العمومية الذي نصت عليه الأحكام الدستورية، والذي يعتبر كذلك مرجعا للتعريف بقواعد الحكامة الجيدة بالنسبة للبيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الأمر الذي يتطلب مراجعة طرق تنظيم أجهزة الدولة ومهامها ومنهجية عملها وحضورها على المستوى الترابي، وبالتالي يلاحظ انحصار اللاتركيز الإداري في وجود لا تركز تنظيمي وجغرافي للإدارة دون أن يواكب ذلك لاتركيز حقيقي في السلطات التقديرية.

ومن المفترض أن يركز ميثاق اللاتركيز الإداري في جانب منه على مبادئ الحكامة الجيدة وعلى قيم القرب والانسجام والفعالية والنجاعة التي تعد الشروط الضرورية لإقرار الحكامة المسؤولة وعقلنة التدبير الإداري لأجل خدمة عمومية في مستوى طموح المواطن، الميثاق الذي نصت عليه أيضا الأحكام الدستورية، كما أسلفت، ويعتبر مرجعا بالنسبة للبيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

الإدارية، لأنه في آخر المطاف، السيد رئيس الحكومة، إذا ما تقدم المواطن أو المرتفق إلى القضاء الإداري مطالبا بإلغاء القرار يرى فيه تعسفا فإن عبء الإثبات يثبت دائما على جهة الإدارة.

أما فيما يتعلق بمسطرة التصديق، حين نتحدث على تصديق الوثائق المطابقة للأصل، يمكن اعتماد السيد رئيس الحكومة، أن يتم هذا التصديق على مستوى كل إدارة، كل مواطن يمكن أن يقدم البطاقة الوطنية أو أي شهادة أصلية أمام الإدارة التي تطلب نسخة مطابقة للأصل أن يقدم الأصلية ويقدم هذه النسخة وتتم المصادقة من طرف هذه الإدارة المعنية دون الرجوع إلى الجماعات الترابية، لكننا ندرك السيد رئيس الحكومة أن هذا أن هذا الإجراء نقل التصديق من الجماعات الترابية إلى الإدارات المعنية فيه مساس بموارد مالية للجماعات الترابية، هذا فيه مساس بالموارد الجبائية للجماعات الترابية لأن عملية التصديق فيها رسم لفائدة الجماعات الترابية، لكن الحكومة يمكن أن تقوم بتقييم هذه الرسوم وهذه المداخل ويتم دعم هذه الجماعات الترابية، لأن في آخر المطاف هناك بعض الجماعات التي لا يشكل هذا الرسم من مداخلها إلا نسبة ضعيفة جدا.

ولتجاوز هذه الاختلالات، فإننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نؤكد على أن تكون الإصلاحات المزمع القيام بها جوهرية وهيكلية، وذلك باعتماد نمط جديد للتدبير الإداري، نمط يجعل من الإدارة رافعة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة ويبعث الثقة بين المواطن والدولة ويفسح المجال أمام مؤسسات الوساطة من أحزاب ونقابات للقيام بدورها التأسيري والاحتجاج السلمي والحضاري.

السيد رئيس الحكومة،

بهذه المناسبة، لا بد أن نؤكد لكم بأن ما قامت به السلطات بالأمس في إطار احتجاج سلمي قامت به الجامعة الوطنية لموظفي التعليم والتدخل الذي حرمها من ممارسة حقها في الاحتجاج السلمي أمام وزارة التربية الوطنية يعد من الاختلالات المستمرة في مثل هذه المناسبات.

وفي هذا الإطار أيضا، لا بد أن نؤكد بأن ولاية جهة الرباط القنيطرة لازالت تتمادي في قراراتها بمنع إعطاء وصولات للجمعيات والنقابات الوطنية على إثر إيداع ملفات تأسيسها أو تجديد مكاتبها الوطنية.

نحن، السيد الرئيس، انتقلنا من وضع كنا فيه في السابق قبل الدستور المراجع سنة 1996، وبعد دستور سنة 2011 لم نعد أمام نظام الترخيص، أصبحنا اليوم أمام نظام التصريح، النقابات والجمعيات هي تودع ملفاتها من أجل التصريح وليس من أجل طلب الترخيص، نعتبر بأن هاذ الإقدام ديال السلطات على التماذي في هذا الأمر هو تعسف، وهو شطط في استعمال السلطة أمام المعنيين بالأمر، وفي ذلك أيضا نثمن ما أقدمتم عليه وأقدمتم عليه الحكومة بإصدار مرسوم يتعلق باللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

الوزارات، مجموعة ديال المواضيع اللي عندهم نفس الهاجس ونفس التوجه، ولكن كل وزارة تتلغي بالطريقة ديالها وتتلغي بتصور خاص لهاذ المسائل هذي، وهذا كيحط إشكالية، ابغينا تكون واحد الآلية التقائية بين الوزارات نحسو بها، ما يمكنش رؤساء مصالح خارجية كنعونو في عدة اجتماعات كانت هاذ الإخوان هادو لآبد أنهم كيطلبوا واحد الوقت باش يجاوبونا في هاذ المناطق اللي هي معزولة، وبالتالي ما عندهومش القرار لا المادي ولا الإداري، وبالتالي هذا كيخلي الإدارة دائما كتعيش عدة إشكاليات اللي لحد الآن مازال ما لقينا لهشاي الحل في هاذ المناطق.

تفعيل نقل الاختصاصات المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات والجماعات وإخراج النظام الأساسي لهذه الإدارة، هذا لآبد الإسراع به، السيد رئيس الحكومة، باش يمكن نحلو المعضلة ديال القوانين التنظيمية اللي الآلية ديال الإخراج ديالها أخذت وقت كبير.

وضع آليات تقوية وإصلاح الجماعات الترابية، في هاذ الإطار هذا، السيد رئيس الحكومة، عندنا إشكالية، إلى حد الآن مازال حتى حكومة ما قدرت تعرف الأهمية ديال الجماعات، واسمح لي أنا أنتهي لهاذ الجماعات وكنمثل الساكنة، اعلاش؟ لأن المجال من يدبر المجال؟ فهما الرؤساء الذين يدبرون المجال، السيد الرئيس، وبالتالي ملي كنجيو ندبرو المجال كنعلقوا 1503 ديال الجماعات كلها كتعيش بالمديونية، مثقلة بالمديونية، واحنا اللي في الواجهة مع الساكنة، بخلاف أن الإخوان في القطاعات الأخرى كيجيو يحضروا معنا الاجتماعات وما كيحلوش معنا المشاكل وكيمشيو فحالهم، وحيث كنعقلو الاجتماعات والتدبير ديال المجال فهذا كيحط لنا واحد الإشكاليات كبيرة ديال الإدارة ديال الجماعات اللي كتعرف واحد الاختلالات ومشاكل كبيرة جدا، في ما يخص على الأقل لحد الآن مازال ما كيتفهم ليناش (le statut) ديال الجماعات اعلاش ما زال ما خرجشاي؟ لا يعقل أنه هاذ التمييز ما بين هاذ القانون التنظيمي ديال الجماعات إلى حد اليوم مازال ما تمش الإخراج ديالو.

عندنا إشكاليات، غادي نعطي مثال بسيط في ما يخص (le régisseur) ديال البلدية كياخذ 600 درهم في العام في حين (les régisseurs) ديال المالية اللي هما كيحطوا القانون وكيسهروا على القانون فالأئمة أئمة خيالية وتعويزات خيالية.

فالطلب ديالنا، السيد الرئيس، الله يجازيكم بخير هو إعادة النظر ومد يد المساعدة للجماعات باش يمكن لها تجاوب على الإشكاليات اللي كتعيشها.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أما فيما يتعلق بمتطلبات الحكامة أيضا، تقتضي محاربة الفساد المتفشى في بعض الإدارات العمومية، وهو ما تؤكد المرتبة غير المشرفة التي يحتلها المرغب في التصنيفات الدولية، وتقتضي أيضا ربط المسؤولية بالمحاسبة وبالضرب على كل من سولت له نفسه التطاول على المال العام، ويقتضي أيضا إصدار أو تعديل منظومة التصريح بالممتلكات، وفي ذلك مقتضيات القانون الجنائي المتعلقة بتجريم الإثراء غير المشروع الذي يدخل أيضا في هذه المنظومة المتعلقة بالتصريح بالممتلكات.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي الأعضاء المستشارين،

أولا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد الرئيس على ما جاء في المداخلة ديالو، إلا أنه السيد الرئيس احنا كفريق حركي عندنا بعض الملاحظات، اللي تنطلبون السيد الرئيس لآبد بيت فيها ويعجل بها، لأن هي غادي تكون بمثابة تأهيل هاذ الإدارة هاذي.

فالتعجيل بإخراج ميثاق عدم التمركز ونقل الاختصاصات إلى المسؤولين إداريا، جهويا، إقليميا ومحليا، فيما يخص هذه النقطة، السيد الرئيس، كما تتعرفوا أن التمركز ديال القرار في الرباط هو اللي خلى الإدارة حاليا تتعيش عدة مشاكل وعدة اختلالات، وابعال إلى الناس اللي تقرررو في الرباط مازال ما اسخاوش يطلقوا هاذ القرارات هاذي، وهذا إشكال كبير تنعيشوه في مناطق اللي هي بعيدة لأن تياخذ منا واحد الوقت كبير جدا غير باش نوصلو المعلومة للرباط، وهذا إشكالية.

كاين مشكل آخر ديال الإستقرار ديال الإدارة، اللي السيد الرئيس تيحط الإشكالية أنه تيجي واحد المسؤول تيحط واحد البرنامج ديالو وتيدبر واحد الدراسات حتى تيجي الانتقال ديالو وتيجي مسؤول آخر تيجيد هاذ القرارات كلهم وتيجيب واحد التصور آخر جديد، وعاود ثاني في نفس الدوامة تنيقاو نعيشوها دائما مجموعة ديال القرارات اللي تتأخذ واحد الوقت كبير جدا.

كاين مشكل الالتقائية، السيد الرئيس، فيما يخص ما بين

إلى نتائج معكوسة لما كان منتظرا منها، كعملية المغادرة الطوعية والمراجعة المجزأة للأنظمة الأساسية للموظفين، التي أفضت إلى نوع من التمييز والفتوية داخل الإدارة دون توطين إصلاح مبني على الرفع من المردودية والقدرات والكفاءات.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، نأمل أن تكون لدى حكومتكم الرغبة والإرادة القوية بل الجرأة الكافية للتعاطي مع هذا الملف بشكل واقعي وتحقيق إصلاح شمولي للإدارة يعيد الثقة المفقودة فيها، فلم يعد مطلوباً منكم القيام بتشخيص وتحديد العوائق والأعطاب، فهي أضحت معروفة لدى الجميع، إنكم ملزمون بتزليل ومواصلة الإصلاح لمعالجة النواقص ومحاربة الفساد المتفشى بشكل مؤسف داخل الإدارة المغربية من رشوة وريع، جعل منها اقتصاداً موازياً يهدد سلامة التوازنات المجتمعية.

المطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، دعم اللامركزية وتوطين الجهوية الموسعة وإعادة تحديد أدوار الإدارة على ضوءها، المرجو كذلك العمل على إعادة ثقة المواطن بالمرفق العام عبر تحسين علاقة الإدارة بالموظفين والمترفقين.

أدعو حكومتكم، السيد الرئيس، في هذا الإطار إلى دعم الأخلاقيات والأخلاق داخل الإدارة والضرب بيد من حديد على كل مظاهر الفساد والريع داخل المرفق العام، من الواجب كذلك القيام بإصلاح بنيوي وعادل لمنظومة الأجور لتحقيق المساواة بين جميع الفئات وربط المسؤولية بالمردودية والمحاسبة.

تلكم، السيد رئيس الحكومة، حضرات السيدات والسادة، وجهة نظر فريق التجمع الوطني للأحرار لمباشرة إصلاح ورش الإدارة، والتي يتعين فتحها باستعجال ليس لإصلاح الإدارة كهدف، بل هو المدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكريس مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وإننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نتعهد أمامكم، السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء، بأننا سنكون خير سند لكم ولكل مبادرة إصلاحية تقومون بها في هذا المجال الحيوي والإستراتيجي. والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكراً.

أعطي الكلمة الآن لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، السيد الرئيس المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يعتبر أن إصلاح الإدارة من أهم الأوراش التي يجب أن ينكب عليها العمل الحكومي، حيث يبقى هذا الإصلاح المدخل الأوسع لتحقيق التنمية الاقتصادية والمجالية أساس لتوطين العدالة الاجتماعية عبر اعتماد نهج الفعلية والاجتهاد وابتكار الحلول.

إن الإدارة المغربية تعاني للأسف من عدة تناقضات، من عدة نقائص وإشكالات متراكمة على مر السنين، وضع تشخيصها بدقة صاحب الجلالة الملك نصره الله في خطاب افتتاح سنتنا التشريعية هاته، حيث ذكر جلالته "أن المرافق والإدارات العمومية تعاني من عدة نقائص تتعلق بالضعف في الأداء وفي جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين". انتهى كلام صاحب الجلالة، مما أضعف المرفق العمومي.

السيد رئيس الحكومة،

إن الحديث عن إصلاح وتحديث الإدارة ليس وليد اليوم، بل هو من الأوراش التي ظلت مفتوحة منذ عقود وعبر عدة حكومات سابقة، إلا أنه لم يستطع تحقيق المبتغى نتيجة لتعقد مسار الإصلاح داخل الإدارة ومؤسسات توارثت مجموعة من النواقص الهيكلية والتنظيمات المتداخلة والمتشابكة التي أفضت إلى هذا الواقع المزري للإدارة.

اسمحوا لي أن أقول ذلك وبكل صراحة إلى أنها إدارة فاسدة لا زالت تتحكم فيها اللوبيات والبيروقراطية التي يصعب في ظلها تنزيل أي إصلاح، هذا الواقع أفضى اليوم إلى إدارة أبعد ما تكون عن خدمة المواطن وغير قادرة على مواكبة التطورات والتقدم الحاصل في بلادنا، بل عرقلته في عدة أحيان، ويتجلى ذلك في نسب إنجاز المشاريع والصفقات المبرمجة التي لا تتعدى في المجمل 60%، وهو أكبر تحد تواجهه إدارتنا في غياب الحكامة المطلوبة والمواطنة الحقيقية لخدمة دعامة هذا الوطن.

حضرات السادة والسيدات،

رغم هذه اللوحة القاتمة، فإني لا بد أن أحيي مجهودات الأطر والكفاءات المخلصة لبلدنا، والتي ظلت وفية لمبادئها وتبذل جهوداً كبيرة لإنجاح مهامها داخل الإدارة، هذه الفئة التي تشتغل بكل مسؤولية وحب الاعتناء بها وتحفيزها والعمل على تطوير أدائها، فحتى مجهودات الإصلاح المعتمدة من طرف الحكومة كانت تفتقد لإرادة حقيقية للإصلاح، لأن الجميع كان يعتبر هذا الملف شائكاً وتركه أحسن حل للتعاطي معه، فبقية الإصلاحات جد محدودة أفضت في بعض الأحيان

وبالتالي، السيد رئيس الحكومة، ما يؤكد هاذ السيطرة ديال العقلية ديال العرقلة هو ما وقع بالحسيمة، المشاريع معلنة أمام صاحب الجلالة، من عرقلها؟ الإدارة هي التي عرقلتها، ما يمكنش نوقعوا اتفاقية أمام جلاله الملك ونجيو من بعد نقولو بعد سنة راه ما كاينش الدراسة ديال هاذ المشروع، من المسؤول؟

ما وقع في الحسيمة يقع في مناطق أخرى، ما كاينش غير إقليم الحسيمة الذي يعاني من عرقلة المصالح الإدارية للمواطنين والمواطنين، غير نموذج أو مثال حي على صحة ما أقول.

وبالتالي، ينبغي التصدي لمحاربة هاذ العقلية ديال العرقلة، لأننا اليوم ملي كنديرو إلى اقرينا التقرير ديال الخمسينية ولا رجعنا للتوصيات ديال المناظرة الوطنية حول الإصلاح الإداري اللي دارتها الحكومة ديال السيد إدريس جطو، الله يذكره بخير، سنة 2003 راه هورصد بتفصيل هاذ المظاهر اللي كتعاني منها الإدارة المغربية، فبالتالي التشخيص عندنا خاصنا البداية الفعلية لإصلاح هاته الأعطاب، لأننا اليوم مركز الظرفية احنا غنقتصرو غير.. ما غنمشيوش للتقارير الأجنبية، غير التقارير الوطنية أو ديال هيئات الحكامة، نكون أمام واحد (organisation-destruction).

راه كاين شي عقليات، السيد رئيس الحكومة، غير كتهدم، ما يمكنش تيجي شركة أويجي مقالو ويحط الطلب ديال الرخصة من أجل مشروع ويقولوا لوسير، ثلاث أشهر، سير أربع أشهر، ست أشهر، إذن إلى كنت غادي ترخص لي من دابا سنتين وأنا كنادي الفوائد للبنكة، كيف؟ عن أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية سننشدها لبلادنا أمام هاذ العقلية المتحجرة، المعرقلة—أنا كقول—السيد رئيس الحكومة؟

ثالثا، السيد رئيس الحكومة، كاين عامل ديال الزمن، هنا كترجع للمسألة ديال الأجيالات، أحيانا الحكومة تجتهد، احنا مثلا عندنا قرار ديال السيد وزير الاقتصاد والمالية من حيث أداء المستحقات، 60 ولا 90 يوم ونشوفو الإدارة هل تحترم هذا الأجل أم لا، راه كاين ستة أشهر، عام، عام ونصف، هاذ الشئ ينسحب على إدارة الضرائب، ينسحب على إدارة المياه والغابات.

احنا، السيد رئيس الحكومة، اليوم المغرب تيقول خص يكون عندو إدارة رقمية، وكيفاش احنا غادي نديرو إدارة رقمية ومازال عندنا الظهير ديال 1917 اللي تينظم لنا المياه والغابات، اللي تيسيطر على واحد الوعاء عقاري كبير، عندنا القانون ديال 1919 اللي تينظم الاحتلال المؤقت، عندنا القانون ديال 1919 اللي تينظم الملاحة التجارية، كيفاش احنا غادي نتعاملو مع إسبانيا، مع فرنسا، مع بريطانيا على مستوى الملاحة التجارية واحنا عندنا قوانين اللي تتطلب على المسؤول الإداري يدير لجنة مور لجنة مور لجنة؟ ما يمكنش، لا يستقيم الأمر السيد رئيس الحكومة.

فبالتالي خص مراجعة أنية مستعجلة لهاذ القوانين اللي تتعود

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الاشتراكي، السيد رئيس الحكومة المحترم، سأتناول في تعقيبي محورين إثنين.

- المحور الأول سأتناول فيه أعطاب الإدارة المغربية؛

- والثاني بعض اقتراحات الفريق التي تداول بشأنها.

السيد رئيس الحكومة،

منذ البداية أنا متفق معكم بخصوص التشخيص الذي تضمنه جوابكم، وأقول على أن الإدارة المغربية لئن كانت قد بذلت قصارى جهدها منذ 60 سنة منذ حصول المغرب على الاستقلال، وأثبتت فعاليتها في ميادين كثيرة: بناء الطرق، القناطر، الطريق السيار، الموانئ، وعلى الرغم من انتهاج المفهوم الجديد للسلطة الذي أعلنه صاحب الجلالة بمدينة الدار البيضاء سنة 1999، فإن المواطنين والمواطنات المغاربة لا زالوا يشعرون ببعض التحفظات إزاء المرافق العمومية، لأن كثرة المشاريع المعلنة لا تنجز، وكذلك هناك برامج كبرى تبقى على الرفوف، وبالتالي، السيد رئيس الحكومة، أجد نفسي مضطرا للزيادة في التشخيص الذي قامت به الحكومة.

منذ البداية أؤكد على أن الإدارة المغربية لا زالت تعاني من إشكاليات تدير الموارد البشرية، التي تشكل حاجزا أمام تحقيق الحكامة الجيدة.

السيد رئيس الحكومة،

الإدارة المغربية تعاني من غياب التوازن بين الإدارات والمرافق العمومية من حيث الموظفين، وهو ما كانت تتناول الحديث عنه الحكومات السابقة بإعادة الانتشار، لا يعقل باش يكون قطاع عندو التخمة من حيث عدد الموظفين وقطاعات في مناطق معينة تعاني من نقص حاد فيما يتعلق بالموظفات والموظفين، وما يمكنش المغرب يبقى فيه المحور القنيطرة—الدار البيضاء هو الوحيد اللي كيضم الغالبية العظمى بالموظفات والموظفين من أطباء ومن مهندسين وباقي المناطق تعاني من نقص أو خصاص حاد.

السيد رئيس الحكومة،

كاينة واحد الإشكاليات تصطدم أو يصطدم بها المغاربة مع الإدارة هي واحد العقلية ديال العرقلة، العقلية ديال العرقلة لا زالت مسيطرة داخل الإدارة المغربية، أنا ما كنفولش هذا سلوك مرفقي، ولكن كاين مدراء مركزيين، كاين مدراء جهويين، كاين مديرين إقليميين في مخهم العرقلة تجاه الأشخاص الذاتيين أو الأشخاص المعنويين، إذن ما العمل؟ القانون لوحده هو غير كافي، هذه مسألة سلوك، مسألة ثقافة، (c'est une discipline).

تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤمن بأن تحقيق العدالة الاجتماعية في بلادنا يفرض المرور عبر الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإداري، ضمن رؤية إستراتيجية طبعاً لإصلاح المنظومة الإدارية وتفعيل منهجية ومبادئ الديمقراطية والحكامة والشفافية والتشاور والتفاوض والشراكة وتحرير الإصلاح الإداري من موقع الاستهلاك السياسي والإعلان الدعائي، تجاوزاً للخطابات والشعارات المتكررة على مدى عدة عقود.

إن تطلعات الشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة، خاصة في الظرفية الحالية والانتظارات الكبرى لموظفي الدولة وتحديات العولمة والمنافسة ومراجعة أدوار الدولة، تفرض اعتبار سياسة إصلاح وتحديث المرفق العمومي خياراً إستراتيجياً لإعادة الاعتبار للإدارة العمومية، أولاً، وفق مقارنة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار مطالب التنمية المستدامة وتساهم في التقليل من الفوارق الاجتماعية وخلق التوازنات الضرورية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً والرفع من جودة الخدمة العمومية.

وإذا كانت الإدارة المغربية قد أسست بهدف خدمة المواطن وتحقيق متطلباته وتطلعاته وضمان حقوقه وخدمة المجتمع لضمان التوازن وتحقيق التوزيع العادل للثروات بين المجموعات والفئات المجتمعية والمجالات التربوية بهدف إقرار مجتمع عادل ومندمج ومتضامن على غرار ما نادى به الاتحاد المغربي للشغل في أول بيان له سنة 1956 إبان مرحلة تشييد الدولة العصرية، فهل نجحت الإدارة في التماهي مع المبادئ التي أنشئت من أجلها؟

لا شك أن الجواب يقتضي التحلي بالشجاعة العلمية في تشخيص الواقع الإداري وتحديد المضمون السياسي لفشل السياسات التكرارية في موضوع الإصلاح، والوقوف على حقيقة الاختلالات والاختيارات الفاشلة ومواقع المقاومة المحافظة بطبيعتها.

السيد رئيس الحكومة،

إن بلادنا ومنذ الثمانينات عملت تحت يافطة الإصلاح على توجيه الإدارة لخدمة مخططات اقتصادية واجتماعية تراجعية من أجل مواجهة إكراهات برامج التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي، حيث انصبت كل مجهودات الحكومات على إعادة التوازنات المالية على حساب ميزانية القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وغيرها، وكان البنك الدولي في تقريره لسنة 95 قد دعا إلى إصلاحات مستعجلة، كما حث على تغيير أنماط التدبير الإداري والمالي وكان من حلقة تنفيذها المغادرة الطوعية والخصاص المهول

للعشرينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى فتح أو إصلاح القانون ديال الوظيفة العمومية اللي هو الظهير ديال 1958.

نرجع هنا للمردودية وتربطوها باش، السيد رئيس الحكومة؟ تربطوها بالتكوين الإداري. راه كايين بعض القطاعات، باش ما نكونوش عديمين كايين قطاعات تدير تكوين إداري في إطار التكوين المستمر للموظفات والموظفين ديالها، كايين شي قطاعات ما عمر شي مسؤول إداري أو شي موظف إداري تتلقى شي تكوين، أحياناً الدولة أو البرلمان تخرج القانون والموظفين ما فراسهمش، وإن كان احنا ما يمكنش نحاكمو الناس نقولولهم "لا يعذر أحد بجعله للقانون".

على الحكومة أن تجتهد في صياغة المناشير والمراسيم وتدير الدوريات والمذكرات، كما كان العمل بها في السابق على الأقل هاذ الناس يفيقوا شي اشوية ويحاولوا يديروا الملاءمة للعقلية ديالهم مع الترسنة القانونية اللي كاينة في البلاد، لأن أحياناً المواطن نعطيكم غير البطاقة الوطنية، القانون ديال البطاقة الوطنية يقول لك تيعفيه من الأزداد ومن شهادة السكنى، وراه اليوم السيد هنا في الرباط إلى امشيتي دابا إلى صندوق الإيداع والتدبير، راه تيطلبوا الناس يجيبوا البطاقة الوطنية وتيطلبوا منوعد الأزداد وشهادة الحياة، كايين، هذا في الرباط في شارع النخيل، السيد رئيس الحكومة، فما بالك بالمناطق النائية.

إذن كاينة الدولة تجتهد على مستوى الترسنة القانونية، ولكن تفعيل ديال القوانين راه لا زلنا بعيدين عن ذلك.

احنا كفريق، السيد رئيس الحكومة، وباعتبارنا جزءاً من الأغلبية الحكومية، احنا نتقترحو أولاً الارتقاء بالعنصر البشري عن طريق التحفيز ديالو، ولكن في المقابل عن طريق إنزال الحساب، احنا ابغينا ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد رئيس الحكومة،

اقرت في المواقع الإلكترونية اعطيتو التوجهات ديالكم للأعضاء ديال الحكومة المحترمين باش يتواصلوا مع الإعلام باعتباره سلطة، أنا معكم وتنصفق لهاذ المبادرة، ولكن ابغيت شي منشور أو شي دورية تعطيوها عاوثاني للمديرين يستقبلوا المواطنين، راه ما تستقبلوش، السيد رئيس الحكومة، حتى البرلمانين اللي هما ممثلين الأمة لا في النواب ولا في المستشارين، أنا لا أتحدث.. السادة أعضاء الحكومة تيسقبلوا، ولكن الإدارة لا تريد أن تستقبل برلماني وهو يحمل معه ليس ملفاً شخصياً وإنما ملفاً يتعلق بالضوء أو الكهرباء، تيجي تقول لك أشنوباغي واعطينا المعطيات، وما كاينشي الجواب.

أستسمح، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، أسف السيد الرئيس.

المتدخل المعقب ما قبل الأخير من فريق الاتحاد المغربي للشغل،

الإرادة المعلنة عنها من أعلى سلطة في البلاد باعتماد الحكامة الجيدة في تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين وخضوعها للتقييم والمراقبة لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية وقيم الديمقراطية في تسييرها والتدبير الحديث المنصف للموارد البشرية بهدف إعادة الثقة المفقودة بين الإدارة.

إن سياسة الإصلاح تقتضي:

- تغيير منظور ومقاربة الدولة في مجال محاربة الفساد الإداري بالقطع مع منطق التعليمات وضرورة الالتزام بالشفافية وبشفافية التعيينات واتخاذ إجراءات ترصد الفساد في أجهزة الدولة ومحاربة رموزه، وإرساء الشفافية وتفعيل مبدأ المحاسبة والأفلات من العقاب حماية للثروات الطبيعية من الاستغلال غير المسؤول من طرف اللوبيات الاقتصادية بتواطؤ مع اللوبي الإداري المستقوي بالعلاقات السياسية والاجتماعية وغيرها؛

- دعم استقلالية أجهزة المراقبة المنبثقة عن المجتمع المدني متخصص؛

- إصلاح بنيوي وعميق لمنظومة الأجور وفتح آفاق الترقية لجميع الموظفين وفق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص؛

- احترام الحريات النقابية وتوفير الحماية القانونية للنقابيين وملاءمة التشريعات الإدارية مع مختلف الاتفاقيات الدولية بعد التصديق عليها وعلى رأسها 87؛

- إشراك الفرقاء الاجتماعيين في عملية الإصلاح؛

- مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

لاشك أن ما تعيشه بلادنا اليوم من احتقان وحرارة اجتماعي ترتبط بالضرورة بضعف الخدمات الاجتماعية وهشاشة المرفق العمومي ما يحرم فئات عريضة من المواطنين والمواطنات من تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وإن من بين المداخل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي المصالحة الوطنية بين الدولة والمواطنة والمواطن...

شكرا السيد الرئيس، أستاذكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر متدخل في برنامج المحور الأول، هو مجموعة العمل التقدمي، المجموعة استنفدت الوقت ديالها، إذن نمر مباشرة لرد السيد رئيس الحكومة على التعقيبات اللي استمعنا لها، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

الحالي في الموارد البشرية، وظل إصلاح الإدارة رغم تعاقب الحكومات عبارة عن شعارات، مضامين الكتاب الأبيض حول الإصلاح الإداري لسنة 2002، المناظرة الوطنية للإصلاح الإداري 2013، أفضى إلى برامج جزئية وتعديلات انتقائية وفق مقاربة تقنومالية، تروم في عمقها تخليص الدولة والإدارة من مسؤوليتها العمومية، عاجزة عن الارتقاء بالإدارة المغربية إلى إدارة حديثة وعقلانية وكفاءة وفعالة ومندمجة في محيطها نتيجة عدة معيقات، من أهم المعوقات:

- غياب رؤية شمولية وموحدة لبرنامج الإصلاح الإداري؛

- غياب إرادة سياسية حقيقية للإصلاح كفيلة بتحديد أدوار الدولة ومسؤولياتها؛

- تعقيد المساطر والإجراءات الإدارية؛

- التمركز المفرط للمصالح والسلطات والوسائل الإدارية وفقا للنموذج الفيبيري، نسبة إلى ماكس فيبر؛

- غياب سلطات أرقية للوزارة المعنية؛

- تعدد المتدخلين وغياب الالتقائية والمقاربة المندمجة والتخطيط الاستراتيجي والبرمجة التوقعية، كما ورد في التقرير الذي تقد به أول أمس رئيس المجلس الأعلى للحسابات؛

- غياب مقاربة تشاركية لتدبير الشأن العام وغياب الحق في الولوج إلى المعلومة؛

- سيطرة كبار الموظفين على تدبير معظم هياكل ومؤسسات الدولة الذين طبعا ترتبط مصالح بعضهم بمصالح ذوي النفوذ، وبالتالي وجود لوبيات إدارية؛

- استفحال ظاهرة الفساد الإداري وانتشار ظاهرة الرشوة، باعتبارها عملية الاتجار في الخدمة التي يقدمها المرفق العمومي، وصل طبعا إلى حد التطبيب وأصبحت الرشوة تشكل اقتصادا موازيا، يساهم في تسهيل التعامل مع الإدارة وتجاوز تعقيد مساطرها؛

- غياب المساءلة والمحاسبة؛

- تعطيل الحوار الاجتماعي ونهج أسلوب شد الحبل مع الحركة النقابية.

السيد رئيس الحكومة،

إن جمود الحوار وتغييب الفرقاء الاجتماعيين من بين الأسباب المباشرة للفشل المتكرر والمستديم لبرامج تحديث الإدارة العمومية، وبالتالي فتحديث الإدارة المغربية وتجويد خدماتها-في تقديرنا-يتطلب تحويل عملية الإصلاح إلى قضية عمومية بين جميع الفاعلين والانتقال بها من منطق التدبير الانتقاء التقليدي إلى مستوى التدبير الشمولي العقلاني المرتبط بتحديات التحول الديمقراطي، فأصلاح الإدارة أصبح ضرورة لا محيد عنها تفعيلا طبعا للمقتضيات الدستورية، واستنادا إلى

نكملو هاذ ثلاثة ولا أربعة نقاط إن شاء الله سنعرضه أمام المجلس الحكومي ونصادق عليه وسيكون متاحا للتطبيق بإذن الله وسنسهل أيضا على تطبيقه.

بطبيعة الحال، هاذ ميثاق اللاتمرکز الإداري أشنو الأهمية ديالو؟ عدد من الخدمات كيقدّمها للمواطنين، كيحد صلاحيات للوزارات والإدارات في الرباط وكيعطيها للإدارات الجهوية أو الإدارات الإقليمية، ولكن بالخصوص الجهوية، لأن احنا في الجهوية المتقدمة، هادي غادي تكون نقلة نحو اللاتمرکز، غادي نزيدوها الجهوية، اللاتمرکز واللاتمرکز، هاذ اللاتمرکز غادي يكمل هاذ المنظومة، إن شاء الله في القريب احنا غادي نديرو هاذ القضية، لأن غادي نسهر عليها شخصيا.

استقبال الإدارة للمواطنين وللبرلمانيين، أنا معكم، أي حاجة، أي واحد بطبيعة الحال خاص يكون منظومة للاستقبال، بمعنى هاذك الإداري أو هاذك المسؤول أو حتى الوزير خاص تكون عندو أوقات للاستقبال، لأن خاصو ثاني يخدم، خاصو يخدم ويستقبل.

لكن أنا أدعو من هاذ المنبر جميع الموظفين والموظفات وجميع المسؤولين في الإدارات أيا كان مستوى هاذ الإدارة. وأي كان نوع هاذ الإدارة باش يخصصوا أوقات لاستقبال المواطنين والمواطنين من جهة، ولكن أيضا لاستقبال البرلمانيات والبرلمانيين اللي هما ممثلين ديال للمواطنين، وأي شكاية فهاذ المجال احنا مستعدين نتعاملو معها.

نحن نحرص أن لا يكون جمود في الحوار الاجتماعي، الأستاذة الكريمة، على حسب ما اتفق عليه قديما اللي هو التقليد هو أن عندك جولتين للحوار الاجتماعي سنويا، وأنا أمامكم ألتزم بأن نحرص باش نديرو هاذ الجوج جولات سنويا للحوار الاجتماعي، وحدة في شتنبر قبل عرض مشروع قانون المالية على المجلس الحكومي، والثانية في أبريل-ماي، قبل فاتح ماي، إن شاء الله غادي نديروها واحنا كنستعدو لهاذ الحوار الاجتماعي، الأول ديال الحوار الاجتماعي، أرسلت شخصيا مذكرة إلى جميع القطاعات الحكومية كنقول لهم يبدوا الحوار القطاعي الحاجة اللي يقودوا يحلوها قطاعيا فاحنا ما عندناش مشكل، اللي ما قادوش يحلوها يجيبوها لنا باش نشوفو أشنو هي الطلبات ديال النقابات وندمجوها في الحوار الوطني إن شاء الله، وسنعمل على تفعيله بإذن الله، وما تخافيش.

النقطة الأخيرة، هو أنه أريد، دابا درت 2 التزامات هاذ العشية الله يقدرنا عليها.. صعبة؟ لا نديروها، ولكن تعاونوا معايا انتما الوزراء، راه حتى انتما عندكم مسؤولية فهاذ الشيء.

أريد أن أقول أخيرا بأن هذه القضية ديال الإصلاح الإداري، كما قلت في البداية هو سيرورة، أشنو هي سيرورة؟ بمعنى كتقدير الإصلاح، كتستجد إشكالات جديدة، تحتاج إلى إصلاح آخر جديد أو إلى مواكبة الإصلاح أو إلى إتمام الإصلاح، وأغلب الأحزاب اللي تدخلت اليوم كتهدر على الإصلاح، راه دابا الإخوان من الأحزاب الوطنية اللي كينة هنا،

أتوجه بالشكر إلى الأخت الكريمة وإلى السادة المستشارين على عدد من الملاحظات.

بطبيعة الحال نحن سنأخذ عدد من المقترحات التي وردت في عدد من التدخلات سنأخذها بعين الاعتبار، لكن أريد أن أتفاعل مع بعض ما أبداه الإخوان المستشارين من ملاحظات:

أولا، أولا ابغيت نقول أنه، الله يجازيكم بخير، ما نقولوش إدارة فاسدة بزاف، كاي فساد ولكن إدارة فاسدة بزاف، يجب أن نحیی جهود عدد كبير من الموظفين والموظفات الذين يشتغلون، ماشي اليوم، منذ سنوات طويلة ولا يزالون، وأظن بأن عدد من السادة المستشارين وعدد من السادة البرلمانيين في مجلس النواب كانوا موظفين، في أي قطاع من القطاعات اشتغلوا وشافوا وعرفوا بأن هناك من يضحى، وكيفاش المغرب وصل اليوم لهاذ المستوى اللي وصل ليه، الحمد لله بلد مستقر، بلد دار كثير من الإنجازات، عندنا إخفاقات ولكن عندنا إنجازات، فإذن هاذ الإنجازات ما جاتش هكاك، جات بواحد الإدارة اللي خدمت، المواطنين خدموا صحيح، الإعلام خدم، القطاع الخاص خدم، كلشي خدم، ولكن الإدارة اشتغلت.

فلذلك احنا تنقلو هناك نقائص، هناك إشكالات، اختلالات وهناك فساد صحيح، ولكن أيضا هناك جزء مهم من الموظفين والموظفات كيشغلوا، كيضحيو، كيخدموا بتجرد، بوطنية، وكيعطيو فليهم التحية، خاصنا نحيبوهم وما نطلقوش بعض الألفاظ كبيرة التي بكل صراحة لا تنطبق على الواقع، هادي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أنا متفق على أنه لا بد أن تكون هناك منظومة محفزة للأجور، لكن هاذ المنظومة المحفزة للأجور، أنا متفق على أن المنظومة الحالية فيها عدد من الاختلالات خاصنا نصلحوها.

الفكرة اللي جات، وهي ماشي جنبها احنا فقط، جات من قبل، هو أن نقوم بمراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للتوظيف العمومية، وهاذ المراجعة الشاملة غادي ندمج فيها مراجعة أيضا شاملة لمنظومة الأجور نحو عدالة أجرية إن شاء الله، نتمناو على الله نوصلو للهدف في القريب، وغادي نفتحو، بطبيعة الحال كما قلت، حوار مع الفرقاء الاجتماعيين ومع غيرهم.

ميثاق اللاتمرکز إداري، هذا واحد الميثاق مهم، ويا ما اهضر عليه الجميع، وتمناه الجميع، اليوم مع الجهوية المتقدمة ومع المقتضيات الدستورية، بالمناسبة المقتضيات الدستورية تتحدث عن الإدارات اللامركزة، مع الجهوية المتقدمة اليوم أصبح هاذ الورش عاجل، وأنا ألتزم أمامكم بإخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري في الأشهر المقبلة إن شاء الله، الأشهر المقبلة 3 ولا 6، لأن هذا فيه تدقيقات باش نخرجوه يليق، ولكن إن شاء الله في الأشهر المقبلة غادي نخرجوها هاذ الميثاق الذي طال انتظاره، ميثاق اللاتمرکز الإداري، كما قلت الصيغة الأولى موجودة، فيه ثلاثة ولا أربعة نقاط لا تزال فيها حوار بين بعض القطاعات، غير

الوقت، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أذن الخير التي استقبلت آخر أخبار السماء.

السيد رئيس المجلس المحترم،

سؤالنا الثاني في هذه الجلسة والموجه للحكومة في شخص رئيسها المحترم بهم ما تحقق في مجال التصنيع، وبهم أحوال مناخ الأعمال في بلادنا بطبيعة الحال، تعزيزا للفعل الاستثماري والذي أصابه الوهن والضعف نتيجة لاختلالات أغلها بنيوي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

سؤال مركز وواضح، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البركات:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

تعد التنمية الصناعية إحدى الدعائم الأساسية والمحورية للتنمية الاقتصادية المستدامة، فجل الدول القوية اقتصاديا هي التي أولت اهتماما كبيرا للتنمية الصناعية. بالنظر لما تتيحه من إمكانيات وافرة لتعزيز الإنتاجية وإحداث مناصب شغل قارة وتأمين الاكتفاء الذاتي.

كما أن تحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط المساطر الإدارية في الجانب المتعلق بالاستثمار وتقديم تسهيلات على مستوى التمويل وغيرها من الإجراءات والتدابير التي أصبحت ذات ملحاحية بالنسبة للمستثمر، من شأنها توفير الشروط المثلى لاستقطاب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو الوطنية للقيام باستثمارات كبرى ببلادنا.

من هذا المنطلق نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن سياسة حكومتكم في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، وعن ما تعتمرون القيام به لتحقيق تنمية صناعية حقيقية تساهم في تطوير اقتصاد البلاد.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

كانت في الحكومة ل 10 سنوات، 14 سنة، حتى هي دارت إصلاحات، وكلها تحيي على هذه الإصلاحات، راه الإصلاحات كانت مزينة ولكن الظروف في الواقع تتجاوز ذلك الإصلاح، دابا الرقمنة مثلا، هادي 20 سنة ما كانت مهمة في الإصلاح الإداري، اليوم أصبحت ضرورية وأساسية ومستعجلة ومركزية.

إذن التطورات تتغير، الطلبات ديال المواطنين واحد الوقت كانت في شكل، اليوم ولات في شكل آخر، لأن الحاجيات ديال المجتمع حتى هي كتحول، فذلك لا بد أن نحى جهود الإصلاح السابقة ويكون عندنا العزم باش نستمر في الإصلاح في المستقبل.

وأنا أقول للأخوات المواطنات والمواطنين جميعا بأنهم هم جزء من هذا الإصلاح، حتى هما خاصهم يعاونوا على هاذ الإصلاح، لأن إلى درنا المنظومة الوطنية الموحدة للشكايات هي باش نشوفو التفاعل حتى المواطنين، باش المواطنين يقولوا لنا إلى كان شي موظف ما استقبلوهش مزيان، إلى كان شي عرقلة بالنسبة لهم للحصول على حق يجيو يشكبو بأي نوع من أنواع الشكايات باش نتعاملو معها، ونفس القضية للمقاولات حتى هما، إذا جاب الله لقاو شي إشكال خاصهم يعلموا الإدارة أولا بأول، وإذا اضطروا حتى يوصلوا لعندنا لرئاسة الحكومة، وكما قلت في تصريح سابق راه احنا غادي نديرو خلية خاصة لاستقبال شكايات رجال الأعمال والمقاولات والمستثمرين، بطبيعة الحال اللي ما استطعوش يحلوها في وحدات أدنى بطبيعة الحال، واحنا غادي نسهرو باش هاذ الوحدة نوضعوها تحت تصرف رجال الأعمال والمقاولات باش يمكن تتدخل في الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة وبالنجاعة الكافية لحل المشاكل ديال المستثمرين وديال رجال الأعمال والمقاولات.

سنرى في السؤال الثاني بإذن الله، لأن السؤال الثاني غادي يعكس لنا الجهد ديال الإدارة لأنها كانت ناجحة في عدد من الملفات، وأن الجهود ديالها هي اللي أدت إلى أننا نفخر اليوم بأن عندنا جهود، ولكن أيضا هذا لا يمنع بأن هناك نقائص سنعترف بها وخاصنا نواجهوها بصراحة، الأخطاء ديالنا خاصنا نعترفو بها، ما كايين مشكل، كل ابن آدم خطأ وخير الخطائين التوابون، الخطأ ليس هو الإشكال ولكن خاصنا نعترفو بالخطأ، نقلبو على الخطأ فين كايين، وشكون هو السبب ديالو ونمشيونعالجوه بإذن الله.

وشكرا جزيلًا لجميع الأخوات والإخوان السادة المستشارين.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

والآن إلى اسمحتو ننقل لمعالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني المتعلق " بالتنمية الصناعية وتحسين مناخ الاستثمار".

في هذا المحور عندي 7 ديال الفرق والمجموعات عبرت عن رغبتها في طرح أسئلة، أول متدخل عن الفريق الاستقلالي فيما تبقى له من

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تشكل تنمية القطاعات غير الفلاحية إحدى الأسس الأساسية للتنمية الاقتصادية ببلادنا، وفي صدارة هذه القطاعات التنمية الصناعية التي يشكل مخطط الإقلاع الصناعي إحدى أبرز عناوينها.

وفي هذا الإطار، نساءلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لخلق شروط الإقلاع الصناعي المنشود وتطوير مناخ الأعمال؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، وأذكر السيد المستشار المحترم الوقت ديالكم ضيق جدا فيما تبقى.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي حصيلة عمل الإستراتيجية الوطنية للتسريع الصناعي؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب المحترم، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نساءلكم، السيد رئيس الحكومة، عن التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها على الأمد القريب والمتوسط لتنفيذ ما جاء في برنامجكم الحكومي حول السياسة الحكومية في مجال التنمية الصناعية، وتحسين مناخ الأعمال؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة الأعزاء،

السؤال: ما هو تصور الحكومة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تستغني عن طرح السؤال لأنها ربما تعتبر أن الأسئلة التي طرحت كافية.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة لتقديم أجوبته حول الأسئلة التي طرحت في هذا المحور، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مرة أخرى أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على طرح هذا الموضوع المهم المتعلق بالتنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، موضوع مهم يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلادنا، وخصوصا أن بلادنا تعول كثيرا على القطاع الصناعي في إطار تحول نموذجها الاقتصادي، وذلك من أجل إعادة التوازن لميزانها التجاري وإعطاء الاقتصاد الوطني مناعة ضد التقلبات الظرفية وخلق فرص شغل منتجة.

لكن أريد في البداية أولا وقبل كل شيء، باش نمجي ثاني واحد الصورة سوداء على الاقتصاد، والسيد المستشار المحترم أعطى بحال إذا الاقتصاد الوطني منهك، عيان وما كاينش إنجازات، دابا في مكتب الصرف آخر تقرير على تطور الاقتصاد الوطني في 5 أشهر الأولى فيه تدفق الاستثمارات الأجنبية التي ازدادت في 5 الأشهر ديال هاذ السنة بالمقارنة مع 5 الشهور ديال السنة الماضية بـ 24%، وكذلك عدد من

ربع قرن تقريبا أو حوالي ربع قرن إلى اليوم، واليوم يمكن تستافد منو المقاتلة، يمكن يتستافد منو الاقتصاد، يمكن يستافد منو رجال الأعمال، يمكن يستفدوا منو المستثمرين وهو لاشك يحتاج إلى تطوير، ما كنعقولوش امشينا للنهاية، ولكن اليوم عندنا واحد الأرضية إيجابية مهمة، يمكن أن يفتخر بها المغرب.

رابعاً، التحسن المعروف الذي عرفه مناخ الأعمال ببلادنا، كما يشهد بذلك التطور المضطرد لتصنيف بلادنا في مجال مناخ الأعمال عالمياً في مؤشر (Doing Business)، وغادي نجي ليه بعد قليل.

وقد بدأ مخطط الإقلاع الصناعي يعطي نتائج ملموسة، حيث شهدت صادرات القطاع الصناعي زيادة بنسبة 22%، وسجل استقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية بالمغرب سنأتي إلى بعضها، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23% كنسبة سنوية متوسطة منذ 2009، يعني من 2009 النسبة المتوسطة ديال الزيادة في الاستثمارات الخارجية هي 23%، ولكن هاذ السنة شفنا 24% في نصف سنة.

كما مكنت هذه الإنجازات المغرب من البروز على الخريطة العالمية كوجهة صناعية ذات مصداقية وذات تنافسية مقبولة، ورغم ذلك فإن أماننا تحديات كثيرة لكسب رهان التنمية الصناعية ولاسيما على مستوى تحسين مناخ الأعمال ببلادنا في سياق التسابق المحموم بين الدول للرفع من تنافسية وجاذبية اقتصادياتها اتجاه المستثمرين والاستثمارات الدولية.

سأستعرض في ما يلي بعض الجهود المبدولة من قبل بلادنا في مجال التنمية الصناعية من جهة وفي مجال تحسين مناخ الأعمال من جهة ثانية.

أبدأ أولاً بمجال تسريع التنمية الصناعية.

السيد الرئيس،

يرتكز توجه بلادنا في مجال التنمية الصناعية على خمسة أهداف أساسية، وهي:

تعزيز مؤهلات التصدير كما وكيفا؛

ثانياً، زيادة نسبة الصناعة ومداخيلها في الناتج الداخلي الخام؛

ثالثاً، تحسين القدرة على استيعاب الطاقات الجديدة؛

رابعاً، تطوير الإنتاجية بدعم مستهدف للنسيج الصناعي؛

خامساً، تعزيز قدرات استقبال المستثمرين.

وبالنظر إلى الخصائص المسجل في القطاع الصناعي وحجم التحديات المطروحة، تم إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية في إطار مخطط إقلاع ليجعل من الصناعة رافعة تنمية أساسية، كان عندنا مخطط إقلاع، الإقلاع الصناعي منذ سنة ولى عندنا مخطط تسريع التنمية الصناعية، وهو اللي مشتغلين به الآن، ويهدف هذا المخطط في أفق

المؤشرات الاقتصادية يرجع إليها، هناك إنجازات وهناك نقائص.

فلذلك نحاولو ما أمكن نعطيو واحد الصورة متوازنة عن بلادنا وأيضاً تتبعث على الأمل، لأن إلى درنا شي حاجة مزيانة وقلنا لريوسنا والمواطنين والمواطنات راه درنا شي حاجة مزيانة تنشجعوهم أكثر، إلى درنا شي حاجة مزيانة وأعلنها وافتخرنا بها تنشجعو المقاتلة ديالنا باش تتحرك أكثر، لأن الاقتصاد جزء منونفسي، واحد عندو الفلوس ابغا يستثمر، إلى خاف يجمع الفلوس، إلى تشجع وعندو الأمل تخرج الفلوس، واحد ابغا يبني غير طابق إلى شاف بأن القضية الاقتصادية غادة مزيان تخرج الفلوس وتبيني يزيد طابق، يزيد اشوية في الحركة التجارية، غير إلى حس بواحد الشوية دالهلح لسبب ما، ولو غير موضوعي تجرديده، وهذا يسيء إلى الاقتصاد.

فلذلك الله يجازيكم بخير، احنا خصنا واحد الجرعات ديال الإنعاش وديال الأمل وديال التفاؤل بنظرة إيجابية للمستقبل، مع الاعتراف بالنقائص الموجودة ومحاولة معالجتها، ما فيها عيب، هذا الملاحظة الأولى.

ثانياً، القطاع الصناعي، كما تعرفون، وعلى امتداد عقود من قبل لم يكن يحظى بالأهمية الضرورية التي حظيت بها لعقود من الزمن قطاعات أخرى، مثل الفلاحة، مثل السياحة، ولذلك بادرت بلادنا منذ حوالي 8 سنوات إلى الآن إلى العمل على استدراك هذا التأخر، وخاصة مع إطلاق مخطط إقلاع وتوقيع الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تزيء الظروف المناسبة لتحقيق أسس انطلاق تنمية صناعية حقيقية.

ولا سيما، أولاً الاستقرار الذي ينعم به المغرب، بلادنا تنعم بواحد الاستقرار محسود عليه فيه، ونقولها بملء فمنا، المغرب محسود على هذا الاستقرار الذي ينعم به وعلى المستويات المؤسساتية وعلى المستويات السياسية، على المستويات الماكرو اقتصادية الكبرى، اللي هي تشكل واحد الامتياز تنافسي لبلادنا في عالم شرس يعرف تغيرات مستمرة، وهاذ العالم فعلاً فيه الشراسة في التنافس الاقتصادي بين المقاولات وبين البلدان والدول، بلادنا نتيجة هذه الأرضية ديال الاستقرار المهمة تتعطيها واحد الأرضية منها ينطلق باش يبني، بيدع، يزيد وينقص ويحرك اقتصاده.

ثانياً، الجاذبية المكتسبة من خلال عرض منتج يجمع بين القرب والتنافسية والولوجية للأسواق.

ثالثاً، مجهودات مهمة جبارة بذلتها الدولة المغربية ومنذ عقود في مجال البنيات التحتية، سواء كانت طريقية أو الملاحة الجوية أو في الموانئ أو البنيات التحتية الصناعية أو المناطق الصناعية مثلاً أو المواصلات أو غيرها، مما يجعل من المغرب بلداً متعدد الروابط، يسهل التنقل السريع داخله للأشخاص وللسلع وللبيانات، وهاذي واحد الميزة مهمة. فلذلك، الجهد اللي بذلت الدولة هو جهد مشكور منذ أكثر من

المهيكل؛

تطوير الكفاءات في خدمة حاجيات المقاولات.

وتعتبر المنظومات الصناعية اللبنة الأساسية للمخطط الصناعي نظرا لأهميتها في تحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف أنشطة المقاولات الصناعية من خلال إتاحة الفرص للمقاولات الصغرى، للمقاولات المتوسطة، لتعزيز التعاون مع الشركات الكبرى بهدف خلق نسيج صناعي مهيكل ومنسجم بين جميع الأنشطة التي تدخل في سلسلة الإنتاج، بدءا من التصميم إلى تسليم المنتج.

وفي هذا الإطار، انخرطت الفيدراليات والجمعيات المهنية الصناعية في وضع تصوراتها بغية إحداث منظومات صناعية كفيلة بالرفع من تنافسيتها، ولابد من أن نحكي المقاولات الوطنية، سواء كانت مقاولات كبرى أو متوسطة أو صغيرة أو صغيرة جدا لكونها أيضا كانت شريك في هذا المخطط ديال تسريع الإنتاج الصناعي، تصورا ووضعها وأيضا اليوم تنفيذا.

وقد تم خلال السنوات الأولى من تنفيذ هذه الإستراتيجية، هيكلت 52 منظومة صناعية (Ecosystèmes)، كما شرحت، تم 13 قطاعا وهي قطاع السيارات، قطاع صناعة الطيران، قطاع الجلد، قطاع الفوسفات، قطاع البلاستيك، قطاع الصناعات الكيماوية، شبه الكيماوية، قطاع الصناعات المعدنية، قطاع العربات الثقيلة والهياكل الصناعية وقطاع ترحيل الخدمات، وقطاع الصيدلة، وقطاع مواد البناء، وقطاع النسيج، وقطاع الصناعات الغذائية.

وقد حددت لمختلف هذه القطاعات في إطار عقود الأداء أهداف تتمثل في إحداث فرص الشغل ورفع مستوى الصادرات، الآن الاتفاقيات التي تمت، لأن كل الاتفاقية مع مجموعة صناعية معينة تتدبر اتفاقية فيها مبلغ ديال الاستثمار اللي غادي يدار وفيها فرص الشغل التي ستنشأها هاذ المجموعات الصناعية، الآن على مدى 4 أو 5 سنوات، بطبيعة الحال، هاذي مخططات من هنال 2020-2021، لحد الساعة الاتفاقيات التي تمت فيها إحداث أكثر من 420000 منصب شغل، مع ذلك غير غادي نزيدوشوية غادي نوصولو للهدف ديال نصف مليون منصب شغل، معنى أنه الأمور تسير إن شاء الله بطريقة إيجابية وكتسير بطريقة كما هو مخطط لها.

أنا لا أريد أن أطيل عليكم، ولكن أثناء التعقيب والتفاعل مع التدخلات ديال السيدات والسادة المستشارين يمكن نعطي عدد من المعطيات الأخرى في هذا المجال، نحن متفائلون جدا لتحقيق هذا الهدف، لأن الحمد لله القضية يعني بدأت من الآن مبشرات ديال أن الأهداف ديال مخطط التسريع، المخطط الصناعي غادي يسير نحو الأهداف المسطرة، لا من حيث الحجم ديال الاستثمارات، لا من حيث القطاعات والتحرك ديالها، لا من حيث مناصب الشغل، لا من حيث إعطاء دفعة للصادرات الوطنية وإلى لاحظتو في القانون،

سنة 2021، كما تعلمون، إلى خلق أكثر من نصف مليون، يعني 500 ألف، نصف مليون منصب شغل، والرفع من حجم مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بتسعة نقط، اليوم عندنا الصناعة كتشكل 14% من الناتج الداخلي الخام، احنا ابغيناها في 2020-2021 يولي عندنا 23%، إلى حققنا هاذ الأهداف إن شاء الله سنكون ناجحين.

فكما ترون وضعنا أهداف مرقمة وغادي نشوفو النتائج ديالها بعد سنوات إن شاء الله.

ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات نذكر منها، عندنا مخطط كامل، نذكر من هذه الإجراءات:

أولا، إحداث صندوق التنمية الصناعية، ورصد له حوالي 20 مليار درهم في أفق سنة 2020؛

إحداث منظومات صناعية فعالة، وذلك عبر إحداث دينامية حقيقية بين المجموعات الكبرى والمقاولات المتوسطة والمقاولات الصغرى، بمعنى كل مجموعة صناعية، السيارات، كابين واحد الجيش، إذا ابغينا نقولو، من المقاولات المتوسطة والصغرى التي تصب في هذه الصناعة باش تخليها تتطور وتكون جاذبة للاستثمارات الكبرى في العالم؛

تحسين الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للطلب العمومي عن طريق الموازنة الصناعية لتسهيل نقل التكنولوجيا إلى المقاولات المغربية، وهذه نسبة الإدماج، كانت نسبة الإدماج المشترطة، بمعنى تتجي واحد الشركة كبيرة دولية باش تجي تدير واحد المصنع في المغرب، كنا كنشترطو عليها 30% ديال نسبة الإدماج، 30% ديال قطاع الغيار ديالها اللي منها كتصنع ذاك المنتج النهائي خاص تاخذو من شركات مغربية، دابا الآن في إطار هاذ المخطط الجديد غادي نرفعو ل 65% باش يكون أي اتفاقية مع شركة دولية غادي ينفذ سيل عدد مهم من الشركات المغربية، سواء كانت متوسطة أو صغيرة أو صغيرة جدا وربما الكبيرة أيضا، إذن هذا غادي ينعكس على الاقتصاد الوطني، على المقاولات الوطنية، على مناصب الشغل، على بزاف ديال الأمور.

تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تسهيل عملية الولوج إلى التمويل والأسواق؛

تخصيص 1000 هكتار كمناطق صناعية موجهة للإيجار من أجل التخفيف من كلفة الاستثمار، مما سيخفف هذه الكلفة على الشركات التي ستستقر وسيكون هذا جاذب للاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية؛

تنشيط مجال التصدير على المستويين الكمي والكيفي، وذلك من خلال دعم التوجه الإفريقي للمملكة والاستغلال الأنسب لاتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع شركائه؛

مصاحبة المقاولات للانتقال من القطاع غير المهيكل نحو القطاع

وكنت قد عرضت في البرنامج الحكومي أن احنا عندنا هدف في هذه الولاية في أفق أن نوصولو إلى أن نكون ضمن 50 بلد الأوائل في مستوى جودة مناخ الأعمال، ها هو الهدف ديالنا في سنة 2021، وإن شاء الله عندنا أمل نوصولو له وكندشتاغلو، هاذ اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال تتشغل ابحال النمل، تتمشي لإجراء إجراء، تتمشي تتفاوض مع الناس اللي تيديروا هاذ الترتيب، وتتفاوض معهم وتتشفوف فين عندنا الإشكال، فين عندنا الخلل وكتجي وكتفاوض مع الإدارات وتتسق مع (CGEM) وتتسق مع فاعلين آخرين، افهمتي، ابحال الغرف مثلا وكتحاول ما أمكن ندخلو الإصلاحات الضرورية على المستوى القانوني، على المستوى التنظيمي، على المستوى الإجرائي، على المستوى العملي.. إلى آخره، ندخلو الإجراءات الضرورية.

وعندنا خارطة طريق واضحة في هذا المجال، وإن شاء الله، غادي نتحسنو وإن كان فيها تنافس شرس، علاش؟ لأن بزاف ديال البلدان تيقوموا بنفس الشيء، ها هما دايرين لجان وطنية لمناخ الأعمال ودايرين الصراع، بمعنى أنه يمكن تيجي شي دولة أخرى احنا نتحسنو ولكن يمكن يجيو دول يسبقونا ويرجع الترتيب ديالنا، فهو تنافس شرس على المستوى الدولي.

وأريد بطبيعة الحال أن أحبي باسمكم جميعا هؤلاء الأخوات والإخوان في مختلف الإدارات، وفي رجال الأعمال، وفي الغرف وفي المجتمع المدني، والخبراء اللي تيشغلوا على هذا الملف، منذ سنوات وهم الآن لا يزالون يشتغلون عليه.

إذن هذا هو الهدف ديالنا (Top 50) نكونو من 50 الأوائل عالميا في هاذ (Doing Business)، وهو تقييم عالمي يعني دقيق جدا، بطبيعة الحال ويتحول، ثم المعايير ديال هاذ الشيء راه كل مرة تيزيدوا معيار جديد، خاصنا عاود ثاني هاذ المعيار نقلبو عليه فينا هو؟ وأشنو الترتيب ديال المغرب؟ ونحسنو الوضع ديالنا، فهي متابعة مستمرة دقيقة.

واعتبارا للدور المحوري الذي تضطلع به هذه اللجنة، اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، والتي تجمع الحكومة وممثلي القطاع الخاص وعدد من الفاعلين، والتي، إن شاء الله، ستعقد في غضون الأيام القليلة المقبلة سنعد اجتماعها السنوي التاسع لمناقشة حصيلة ما تم إنجازه لحد الساعة واعتماد برنامج العمل الجديد، هي غادي تدير اجتماع سنوي، كل سنة تيديروا برنامج جديد، فإننا سنعمل على تطوير عمل هذه اللجنة لتحقيق مزيد من التنسيق والنجاحة في الإنجاز.

وأود هنا أن أشيد بالإصلاحات الهامة التي تم إنجازها في إطار اللجنة الوطنية في:

- إصلاح مرسوم الصفقات العمومية؛

- إخراج المرسوم المتعلق بالضابطة الجديدة للبناء؛

قانون المالية الأخير كانت فيه واحد الإجراء مهم جدا هو إعطاء لشركات المناولة، المقاولات المناولة إعطائها صفة مقاولات مصدرة حتى هي، وغادي تكون عندها لأول مرة تكون عندها الامتيازات ديال المقاولات المصدرة، أشنو معناه؟ معناه مثلا عندنا قطاع السيارات، صناعة السيارات كتفتقر لواحد المجموعة ديال قطع الغيار، هاذيك الشركة الصغرى أو المتوسطة ديالنا اللي كتصنع البولة أو اللي كتصنع (câble)، أو اللي كتصنع، حتى هي تنعطيوها الامتيازات ديال شركة مصدرة رغم أنها لا تصدر، وإنما هي كتعطي للشركة اللي كتصدر، لأول مرة دخل في القانون المالية اللي صادقتو عليه، بطبيعة الحال، وهذا غادي يكون عندو تأثير على هاذ الشركات اللي داخله فهاذ المنظومة (Ecosystèmes) في مختلف هذه القطاعات وغادي تعطي دفعة للمقاولات المغربية، لأن هي اللي مستافدة، هي اللي تهمها هاذ الإجراء وأيضا غادي تعطي دفعة للصادرات بإذن الله.

فيما يخص تحسين مناخ الأعمال اللي هو الجزء الثاني، المجهودات المبذولة في مجال تحسين مناخ الأعمال.

السيد الرئيس،

يشرفني أن أقول بأن الحكومة تولي اهتمام كبير للاستمرار في المجهودات التي بذلت من قبل، في تحسين مناخ الأعمال، باعتبار ذلك رافعة أساسية للاستثمار وعامل محفز للمقاولات، مناخ الأعمال (Doing Business) هذا واحد (un indicateur) واحد المؤشر دولي اللي الآن عليه تنافس شرس بين الدول باش يحسنو، كل واحد يحسن الترتيب ديالو فهاذ المؤشر وباش ما كيتحسن المؤشر ديال دولة معينة كتعطي إشارة إيجابية للمستثمرين وللشركات العالمية باش تيجي تستثمر، لأن الشركة تبغي تستثمر فواحد المناخ يمكنها من التنافس، يمكنها من تعطي واحد المنتوج منافس على المستوى الدولي.

ويمكن أن أقول بأن بلادنا والحمد لله استطاعت تشكل واحد النقلة نوعية في السنوات الأخيرة، خصوصا في الولاية الماضية من خلال تحسين تصنيف المغرب ب 61 نقطة، رتبة، خلال الست السنوات الأخيرة، محتلا بذلك اليوم المرتبة 68 في مؤشر مناخ الأعمال الدولي (Doing Business) من أصل 190 دولة سنة 2017، بعدما كان يحتل المرتبة 129 حوالي 2010-2011، ومتبوئا بذلك مركزا أول على صعيد شمال إفريقيا، المرتبة الثالثة على المستوى القاري الإفريقي، والرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولهذا الغرض أنشئت وحدة خاصة، خلية خاصة تسمى للجنة الوطنية لمناخ العمال، هي التي تشتغل على هذا المحور وكتابع المنظومة كاملة في تنسيق، بطبيعة الحال، مع جميع الإدارات العمومية وجميع المؤسسات العمومية وأيضا مع رجال الأعمال اللي هم شركاء أساسيين فهاذ اللجنة وفاعلين آخرين اللي كلهم تيبذلوا جهود حثيثة لكي يبقى ترتيب بلادنا صاعدا ويصعد، بطبيعة الحال، في المراحل المقبلة.

وستواصل الحكومة إن شاء الله، غادي نواصل هذه الأوراش التي ذكرتها والأوراش الأخرى للجنة والتي هي في طور الإنجاز، مثلا إخراج ميثاق الاستثمار الجديد كما قلت، تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاول، هذا مهم جدا، يعني واحد التعديلات قانونية خاصة بالمقاولات اللي في حالة صعوبة، كيف تدبر، كيف نعطي المساعدة لهذه المقاول، ما هي مساطرها، توضيحها، هذه من بين الأمور اللي غادي تحسن الترتيب ديالنا واللي غادي تحسن أيضا وضعية المقاول.

- اعتماد القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، هو أيضا مهم في إطار تحسين مناخ الأعمال؛

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- تطوير أنظمة التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الإدارات، وإنشاء وتعميم تجارب الشبايبك الوحيدة لفائدة المقاول.

بدأت بعض التجارب، غادي تنجح، هي تجارب نموذجية (pilote) بمجرد ما تنجح إن شاء الله غادي نحاولو نعمموها تدريجيا في مختلف الجهات، بحال اللي تدار في الدار البيضاء بالنسبة للرخص، بالنسبة للمقاول في الجهة، غادي نحاولو نعممه في الجهات الأخرى تدريجيا، وهذا كما قلت فيه برنامج واضح محدد زمنيا ومحدد بالإجراءات ديالو في الأفق ديالو، حتى في التأثير ديالو مدروس.

وبالتالي، فنحن أيضا على هذا المستوى ديال مناخ الأعمال، نحن متفائلون جدا في أن مرتبة بلادنا ستتحسن، وهذا التحسن ديال مناخ الأعمال اللي بالمناسبة أيضا إذا رجعنا للإدارة راه ساهمت فيه الإدارة الوطنية مساهمة كبيرة، هذا التحسن هو الذي أسهم كثيرا في جلب الاستثمارات الأجنبية، هو الذي جعل بلادنا والحمد لله تحظى بمرتبة جيدة في جذب المقاولات الأخرى وفي تحسين حتى الموقع الصناعي لبلادنا ودور قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام.

إذن هذه، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، إطلالة عامة حول السؤالين الذين طرحوا، إن شاء الله وسأستمع بكل اهتمام لملاحظاتكم واقتراحاتكم.

وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتنقل الآن إلى التعقيبات، ولكن قبل ذلك أود أن أذكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأننا سنكون بعد الانتهاء من هذه الجلسة، على موعد مع جلسة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون يتعلق بالتعاونيات.

أول متدخل في إطار التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة

- مراجعة مسطرة الأمر بالأداء؛

- اعتماد القانون المؤطر للمقاول الذاتي؛

- إخراج القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام؛

- مراجعة قانون الشركات المساهمة قصد تعزيز حقوق المساهمين وإصلاح نظام الاتفاقات المقننة بشركات المساهمة؛

- إطلاق العمل بنظام التعريف الموحد للمقاول الذي يمكن من تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بها.

والبرنامج الحكومي حدد في المرحلة المقبلة عدد من الإجراءات، غادي تدخل في إطار تحسين مناخ الأمل، أذكر بعضها:

- تفعيل آليات الحوار المؤسسي بين القطاعين العام والخاص؛

- اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، وهذا نحن بصدد إعداده إن شاء الله بمجرد ما يعد سنعلن عنه وسنعمل على تفعيله بعد ذلك؛

- مواصلة الإصلاح الضريبي نحو إقرار العدالة الجبائية؛

- نشر قائمة الخدمات المقدمة والوثائق المطلوبة من طرف كل الإدارات؛

- ووضع إطار تنظيمي لتبسيط إجراءات والمساطر الإدارية ورقمتها، ذاك الشيء اللي قلنا في الإصلاح الإداري كيصب أيضا في خدمة المقاول والاستثمار وفي تحسين مناخ الأعمال كله؛

- تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة باحترام آجال الأداء من طرف الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية؛

- أداء مستحقات المقاولات بطبيعة الحال؛

- تقوية القدرات التدريبية للمراكز الجهوية للاستثمار وتحسين تموقعها وتخويلها بصلاحيات جديدة لتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي؛

- مواصلة تفعيل نظام الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية وتفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتخصيص 20% للمقاولات المتوسطة والصغرى، مما يرفع من تنافسية المقاولات الوطنية؛

- توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول الرصيد العقاري العمومي وإمكانية تعبئته؛

- ضمان التنزيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد بتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتبقيها وتقييمها؛

- تبسيط الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

لنسف كل مرافعة عن التنمية الصناعية وعن مناخ الأعمال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا أردتم فعلا بناء واحد المنصة قوية للإقلاع الصناعي اللي تخلق لنا واحد الإطار حقيقي لخلق النمو، عليكم أن تقفوا عند المشاكل الحقيقية التي تنخر القطاع، وعليكم بالمقابل أن تقدموا الأجوبة والحلول الكفيلة بتوفير الوضوح اللازم لمستقبل الصناعة المغربية أمام كل مستثمر راغب في المخاطرة برأسماله، وماشي غير برأسماله، بأموال مقرضيه من المؤسسات البنكية والمصرفية وما سواها، ماشي بالضرورة نعتمدوهاذ المقاربات وهذا الصيغ التعاقدية، رغم أنها تشكل ضمانا حقيقية لحسن تنفيذ المشاريع، اللي أساسي هو نخلقوا أجواء الثقة ونستحضر الكلام الذي أثاره إخواني وأخواتي قبل قليل في موضوع إصلاح الإدارة ومتطلبات حياة الحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة بشكل أوسع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مشاكل الصناعة معروفة، غادي نبدأوا أولا بحجم المؤسسات الصناعية، لست بحاجة إلى تذكيركم بما لا تجهلون، وبما ينبغي أن يعلق بذاكرتكم على الأقل اليوم، اليوم النسيج الاقتصادي الوطني 95% منه تحتكره المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، وهي مقاولات كثيرة، خصوصا الصناعية منها، هي حاملة لإمكانيات ومشاريع هائلة فوق كل ما يمكن أن نتصور، ولكنها تعاني ضعف التمويل اليوم، وتعاني كذلك صعوبات الولوج إلى التسهيلات والقروض البنكية لتمويل الاستغلال والاستثمار ديالها.

الحكومة السابقة مشكورة أبدعت برامج "كمساندة" و"امتياز"، ولكن التجربة أثبتت أن هاذ البرامج لم ولن تفي بالغرض المطلوب، لأنها بكل بساطة بنيت على أنقاض برامج أخرى لم يكتب لها النجاح وعلينا أن نسلّم بهذا الأمر.

المشكل الثاني، السيد رئيس الحكومة المحترم، مرتبط بضعف إنتاج مصادر الطاقة، وأنا بكل صدق وبكل تجرد وبلا مغالاة ولا مزايدة، كمهندس متخصص في الطرائق الصناعية، أجد صعوبة كبيرة في استيعاب وتصور مخططات وطنية ضخمة موجهة لتسريع التنمية الصناعية دون ما إمكانية لتوفير الحدود الدنيا من مصادر الطاقة، اللهم ذاك الشيء اللي تنجليبو عن طريق الاستثمار، وبأي دين السيد رئيس الحكومة؟ وبأي قلب نتحدث عن إحداث وحدات صناعية والمصفاة الوحيدة التي يمتلكها المغرب هي اليوم مقفلة وعمالها مشردون ومشتتون؟ سمعنا عن إعادة التشغيل، وسمعنا عن التسوية القضائية فالتصفية القضائية وعن عروض أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غامضة من قبل جهات لم يفصح ولم يكشف عنها.

مسلسل "لاسامير" بكل وضوح، السيد رئيس الحكومة المحترم، أتعب أذان وعقول وعيون المتبعين، والمعنيون اليوم المهكون من أثر

هو الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار المحترم السي فؤاد.

المستشار السيد فؤاد قديري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد فهمتموني على نقيض قصدي، رغم أن سؤالي كان واضحا، مباشرا، شفافا، محكما، لا يقبل أدنى تأويل؛ أنا لم أقل بأن الاقتصاد الوطني منهك، والتسجيل موجود، وشكرا للتكنولوجيا في هاذ الباب، أنا قلت بأن الفعل الاستثماري ببلادنا ضعيف، وحجتي في ذلك ضعف مردودية الاستثمار بشكل عام، بسبب مجموعة من الاختلالات البنوية والهيكلية للسياسة الاقتصادية التي لا توفر كافة الشروط لخلق مناخ سليم وملامم للأعمال وللشغل، هاذ الشيء اللي قلت.

في الواقع، أنا لست ميالا للغة الأرقام، قناعتي أنها تبطن أكثر ما تظهر، ولكن اضطررتني، السيد رئيس الحكومة المحترم، للخوض فيها، أنا قسيمك بالمناسبة في أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على بلادنا فهاذ السنة ارتفع بـ 24%، ولكن نفس الحجم انخفض في السنة الماضية بـ 28%، بل أكثر من هذا حتى حدود شهر 9 من 2016 انخفض هذا الحجم بـ 34%، فلماذا وقفت عند المؤشر الإيجابي رغم أنه غير دال، لأنه لا يعكس الواقع بحذافيره، وتحاشيتم الحديث عن المؤشر السلبي رغم أنه دال على واقع يحتاج إلى معالجة ويحتاج إلى التفاعل على نحو ما.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في إطار التفاعل مع ردكم، وأنا أستمع إلى حديثكم عن التنمية الصناعية ومناخ الأعمال من مبتدئه، تصورت وانتظرت أن تخلصوا في منتهاه إلى حقائق مطلقة وإلى أرقام تعكس بشدة الحماس والانفعال الإيجابي بطبيعة الحال المسجل في كلامكم، من قبيل معدل البطالة في مستوى متدني مقبول اقتصاديا واجتماعيا.

للأسف الشديد واقع الحال يقول غير الذي قلتهم وغير الذي تقولون، وهاذ الواقع الحالي يفرض عليكم اليوم أن تقروا بالهوة السحيقة وبالمفارقة الصارخة بين كثرة المقاربات والإصلاحات من جهة، وضعف وهزلة النتائج ومحدودية الفعالية ديالها من جهة أخرى، باختصار شديد أرقامكم تدينكم، أفلا تقفون عندها لفق شفرتها وذلك أضعف الإيمان.

في هاذ الباب القائم على تدبير السياسة النقدية وحارس مرماها في البلاد اللي هو السيد والي بنك المغرب، وهو رجل له باع طويل بطبيعة الحال في مجال الاقتصاد، وما ثبت أن كلامه فقد صوابه أو مصداقيته في يوم من الأيام، هاذ الرجل يصرح ملء فمه بأن معدل البطالة على المستوى الوطني اليوم تجاوز 10.7%، ونفس المعدل -أي معدل البطالة- تجاوز 15.7% على مستوى الحواضر، هذا المؤشر وحده كاف

للأسف الشديد عندما هممنا بتزليل هاذ الشق المتعلق بالتنمية الصناعية، صادفنا ما لم نكن نتوقع، واليوم نجد صعوبة كبيرة، السيد رئيس الحكومة، في التعاون والتعامل مع وزارة الصناعة تحديدا، وزارة الصناعة تسيء التعامل مع جهة الدار البيضاء، علما أن هاذ جهة الدار البيضاء سطات راه هي 20% من الساكنة الوطنية، هي 60% من الصناعة الوطنية، هي أكثر من 24% من النمو الإجمالي الوطني، هاذ الناس ما تعاملوش معنا، السيد الرئيس المحترم، وأنا في تقديري صنعوا لنفسهم قالبا (un moule) حتى أتكلم لغة الصناعيين ورفضوا ويرفضون أي مشروع وأي توجه لا ينطبق ولا ينسجم مع هذا القالب، ولا يندرج في مقاصده وفي بنائه، بدعوى معرفتهم بمصلحة القطاع ومصلحة البلاد.

أنا في تقديري أنهم بهذا السلوك يختزلون حب الوطن ومعرفة مصلحة الوطن في قالب أفكارهم وأحلامهم وأمجادهم، وهذا أمر غير مقبول، هاذ الأمر كيرفضو المنطق التدييري السليم والمنطق الوطني السليم، كيرفض هاذ الشيء، هاذ الشيء ما يمكنش نقبلوه السيد رئيس الحكومة المحترم، لأنهم يبخسون الجهة أقدارها ويبخسونها عقول وسواعد أبنائها والقائمين على تديير شؤونها، هل هاذ الناس اللي هما الأقدر على تحديد القطاعات ذات الأولوية؟ هم المؤهلون قبل غيرهم إلى فتح مجال الابتكار ومجال المبادرة اللي يمكن تجلب الاستثمار، واللي يمكن تحسن مناخ الأعمال ومناخ الشغل؟

أنا تمنيت أن يكون السيد وزير الصناعة حاضرا باش نشهدكم عليه، السيد رئيس الحكومة، ولكن للأسف ما اعرفناش ما منعه عن الحضور، ولكن على أي أتمنى أن الرسالة تكون وصلت، وسأكتفي بهذا القدر حتى لا أجتري الكلام.

من المشاكل المعيقة، هاذ الإقلاع الصناعي، هناك ضعف التكوين والتأطير، السيد رئيس الحكومة، هناك مشكل ازدواجية بنية القطاع الصناعي اللي كتأثر سلبا على مجال التصنيع وما كتعطيش هاذيك الدفعة القوية اللازمة، واحنا عندنا هواجس في الفريق الاستقلالي في هذا الباب، يمكن نصرفها في 2 أو 3 أسئلة فيما تبقى من الوقت، ولكن أتمنى أن أتوصل أو أن أتلقى بشأنها على ردود حقيقية، حتى ولو أثنت بمؤشرات سلبية، هذا ماشي إشكال، السيد رئيس الحكومة.

اليوم، واش السياسة الحكومية المعتمدة في هذا الباب أعطت أو استحضرت الإمكانية لمعالجة ازدواجية هاذ الامتداد الأفقي والتكامل العمودي للقطاعات والفروع الصناعية، واش فكرتوني ازدواجية رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تنظن الوقت لا يسعني وسأكتفي بهذا القدر.

وشكرا.

طول الانتظار يسألونكم: هل من سبيل لتسوية هذا الوضع؟

ورجاء، السيد رئيس الحكومة، تمنى أنكم ما تبخلوش علينا وعليهم بالجواب في هذه الجلسة، الله يجازيكم بخير.

المشكل الثالث والذي يعد من المتاريس الحقيقية التي تعرقل أمل الإقلاع الصناعي اللي تكلمتو عليه، مرتبط بالأراضي وبال عقار باهظ الثمن، نتيجة طبيعية للمضاربة العقارية القوية.

وأنا من هذا المنبر أطلب منك السيد رئيس الحكومة، حتى الرجاء، أن تتصدى وأن تتصدى الحكومة للمضاربين العقاريين المدفوعين بريح الجشع والطمع دونهم كل الأراضي المغرب إذا طمعوا فيها، فليستثنا فقط الأراضي المخصصة للزراعة والأراضي المخصصة للصناعة والمعدة لاحتضان وحدات صناعية هي اللي غتخلق لنا فرص شغل حقيقية، هي اللي غتمتص من البطالة، هي اللي غتساهم في تدوير حركة الاقتصاد المحلي ومن خلاله الاقتصاد الوطني.

خاصنا نتكلمو بصراحة، السيد رئيس الحكومة المحترم، اليوم ما احناش عايشين على صفيح ساخن، نحن اليوم على فوهة بركان وقوده الحرمان الاجتماعي والإحساس العميق بالإقصاء والتهميش، خصوصا في صفوف الشباب ذكورا وإناتا ممن بلغوا سن الحلم والأمل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نفسوا كرب المستثمرين الصناعيين، يعني الكرب الإدارية، بسطوا المساطر، خففوا اشوية وقلصوا من ذاك الوثائق ومن أجال معالجة الملفات، قللوا من المتدخلين فهاذ المساطر هاذي، ف (les circuits)، اضربوا بقوة وبيد من حديد على المتلاعبين بمصائر المواطنين ومصير الوطن، خصوصا حتى لو كانوا من كبار الموظفين، خاصهم يتحملوا مسؤوليتهم، سواء داخل المركز أو داخل الجهات، وخاصهم يقروا ويعترفوا بأخطائهم متى ارتكبوا أخطاء لأن الشجاعة في الاعتراف بالخطأ كتعطي الإمكانية لتصويب الخطأ.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الداء فينا ولا نشعر، والدواء منا ولا ننظر، اليوم عندكم واحد المخلوق دستوري، لازلم لم تؤمنوا به، مخلوق دستوري قديم جديد حل بساحتنا السياسية هو مجلس الجهة، جاء لتخفيف العبء عن المركز وجاء للإجابة على جل، حتى لا أقول كل الأسئلة المرتبطة بالتنمية، ولكن باقي ما كتأمونوش به السيد رئيس الحكومة، وأنا غادي نتكلم على جهة الدار البيضاء وماشي جهة الدار البيضاء سطات التي أعز بالانتماء إلى ترابه وأتشرف بتمثيل ساكنته في مكتب مجلس الجهة.

احنا في 6 مارس 2017 صادق المجلس عن بكرة أبيه على مخطط جهوي للتنمية، الغلاف المخصص له 115 مليار درهم، وقد أفرز هذا المخطط صفحات وصفحات للتنمية الصناعية والمبلغ المخصص لهذا الغرض فات 18,4 مليار درهم.

السيد الرئيس:

إذا ابغيتي بضعة ثواني نزيدهم لك، السيد المستشار.

المستشار السيد فؤاد قديري:

ونرجع السيد رئيس الحكومة للمشكلة ديال الضعف في مردودية الاستثمار، باش نقول لك بأن الحلول ممكنة بالمقابل، وهي رفع المعوقات الأكثر تأثيرا على هذا الفعل الاستثماري التي تكلمت عليه، بدءا بتحسين وتجويد المؤسسات، وتنزيل المبادئ والمقتضيات الدستورية ذات الصلة، وخلق أجواء المنافسة الشريفة والشفافة، واستحضار الكلام الذي قالوا الإخوان في مجال إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة وتخليق الحياة العامة، وإخضاع كل المقاربات المرتقبة قبل تبنيها لنقاش عمومي واسع موسع لا يستثني فاعلا من الفاعلين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأضالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان، أحبيكما على صمودكما معنا تحت هذه القبة اليوم، لأن تنشوف حتى شي وزير راجل ما ابقى هنا، ابقيتو غير انتما وتحية للسيدتين المحترمتين.

ما اعرفتش أشنو واقع، ولا أشنو كيقوع في الحقيقة، أنا حائر، حائر حقا، كل من تناول الكلمة وكل من صعد لهذه المنصة لم يشارك ولم يتقاسم التفاوض مع السيد رئيس الحكومة المحترم، كما لو أنه بقي في البرلمان وفي مجلس المستشارين المعارضة فقط، كلشي التحق بالمعارضة ومرحبا بهم عندنا في المعارضة.

والسيد رئيس الحكومة غارق في التفاوض، يا ريت نتقاسم معك التفاوض، السيد رئيس الحكومة، الأحزاب في الأغلبية ما متفقاش على الطريقة ديال التسيير ديالكم، يوم البارحة استمعنا إلى السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وكانت صفقة للجميع، السيد رئيس الحكومة، صفقة للأغلبية والمعارضة وما بينهما وعلى هامشهما وما خلفهما وما أمامهما، كانت فعلا بيانات وأرقام صادمة حقا.

ثق بي، السيد رئيس الحكومة، كنت أعددت خطابا لليوم، عرض ما شي خطاب، يعني عرض لمناقشة الموضوع ديال السياسة الصناعية،

والله إلى بدلتو فاش اسمعتو البارحة، قلت غادي نمشي سأخاطب في السيد رئيس الحكومة ماشي باللغة ديال المعارضة الشرسة أو النقد القاسي، بل سأحاول أن أجعلكم تقتنعون بضرورة فتح الحوار في بلادنا.

بلادنا كتغرق، السيد رئيس الحكومة، ما صرح به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات يوم البارحة والتي اسمع لو وداه النعاس، محال، الجميع أعتقد أصيب بالأرق.

وتأملت في نفسي الآن فاش نسمع اليوم للسيد رئيس الحكومة غارق في التفاوض، على أي أساس؟ أشنو المعطيات التي عندك السيد رئيس الحكومة وما عندناش؟ أعطيهم لنا عفاك، أشنو العينين التي كتشوف بهم اعطينا نشوفو بهم اشوية أو لا النظائر التي عندك؟ أعطيناهم يمكن لنا نشوفو شي حاجة فهاذ الواقع، تنشوفو انهيار الصحة العمومية، انهيار التعليم، انهيار الاقتصاد، ونقولوها وماشي عيب يجي السيد رئيس الحكومة ويتوجه بالنقد الذاتي، ما شي باستعراض أمور ما كايينة فقط إلا على الورق، أما في الواقع كايين البؤس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يوم البارحة وأنا أستمع بإمعان للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حضر إلى ذهني وضع مأساوي لمناضلة في مستقبل عمرها الشابة "سيليا" التي تقبع اليوم وراء القضبان فقط لأنها صرحت أنها خائفة على وطنها.

وتنقول فاش كنت تنسمع للسيد الرئيس الأول، من هو الأجدران يكون خلف القضبان؟ تلك الشابة مع شباب منطقة الريف الذين صدحوا بمطالبهم العادلة والمشروعة وأقربها الجميع، أطلقوا سراح هذه الشابة وأطلقوا سراح جميع الشباب.

السيد رئيس الحكومة عفاك، طلقوا السراح ديال هاذ الناس، ديال هاذ الشباب وأجيو نجلسو نذاكرو لأن البلاد غادية، لا قدر الله، لأوضاع كارثية.

نهضرو على التسريع الصناعي، ماشي على التسريع نهضرو على السياسة الصناعية اشوية، باش ما نبقاش غير فهاذ الموضوع، واش كايينة بعدا سياسة صناعية، السيد رئيس الحكومة؟

أنا أستبق القول وغادي نقول ما كاييناش سياسة صناعية، كايينة سياسة لا صناعية وغادي نقول لك، بالأرقام وغادي نقولها لك بالأرقام، كايينة (désindustrialisation) فالبلاد ونعطيك المؤشرات، الوتيرة ديال نمو القطاع الصناعي هو كقطاع من عهد الأستاذ جطو إلى 2016 نزل من 4% لـ 1.2%. وعندك عاود ثاني تقول لي هاذ الأرقام وهمية، راه ذلك المرة قولتمها وجا وزير المالية وقال هاذ الأرقام صحيحة، إذن هاذ الأرقام راه من المؤسسات الوطنية.

من 20 إلى 13%، السيد رئيس الحكومة، المساهمة في الناتج الداخلي الخام، من الثمانينات إلى اليوم نزلت من 20 إلى 13% وانتما

فضيحة أكثر من هادي، ونقول على أن مخطط الإقلاع الصناعي وقتلها بملء فمكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأنه كان ناجح، وجاء التسريع اللي كيندرج ضمن حتى هو مخطط الإقلاع الصناعي.

ما اعطيتوش لنا الأرقام، وزير الصناعة ما كيغطيش وانتما ما اعطيتوش، ما اعرفناش أشنو غادي نديرو في التقييم ديال هذا المخطط، ولكن غنقول على أنه المرتكزات ديال هاذ المخطط مرتكزات فاشلة، وما أساس.

يتحدث عن المهن العالمية الطائرات والسيارات، أو السيارات والطائرات، غادي نقول بعض الأمور هنا يعني ذاكرت كثير في مناسبة مناقشة القانون المالي، ولكن غادي نعطي غير واحد المؤشر، السيد رئيس الحكومة، اعرفت أشنو هي البلدان اللي تقدر تدخل فيها القطاع ديال السيارات والطائرات، هي اللي عندها واحد المؤشر كيتسمى التعقيد التقني (l'indice de complexité économique) خاصو يوصل ل 3.5 نقطة، والنقطة محددة ما بين 0 و 4 عالميا اللي متعارف عليه باش تدير الصناعة ديال السيارات والطائرات خاص يكون عندك 3.5، اشحال عند المغرب، السيد رئيس الحكومة، وأنت عارف، أنا غادي نقول، عندنا 0.8.

يعني أشنو؟ أنا كمنطرح سؤال، يعني اعلاش غياب الصدقية عند الحكومة في إعلان الأرقام، وكتقولوا رفع الصادرات، ما رفعاتش الصادرات، ما عندناش قيمة مضافة، لسبب بسيط ما عندناش قيمة مضافة، اشحال من جزء كايين في السيارة، كايين 3000 جزء، الجزء البسيط، من الرويدة للبولوة ذاك الشيء ديال (moteur) كايين 3000، 75% نستوردها من برا، 75% كتجي من برا، لأن ما نقدوش نصنعو، إذن ذيك 0.8 نقطة في التعقيد التقني الاقتصادي اللي عند المغرب يلاه كيكتفيه باش يلصق البولونات، وقلناها لوزير المالية وكان كيضحك، وبصح راكم كتلصق البولونات، لأنه كتشيو من برا، كتركبوا هنا وكتصدروا على برا وما كترجحو والو، 20%، انتما كتقولوا 30%، أنا لا أثق وأتحفظ على هذا الرقم، 20%، كنجيبو كنبصرو 100 درهم، عندنا غير 20 درهم، فذيك 80 درهم داوها موالها على برا.

وبالمناسبة راه 13 مليار درهم كتخرج سنويا، 13 مليار درهم ديال الناس اللي كيسدوا كيجيو المستثمرين كيديو فلوسهم على برا، أو الأرباح اللي كيخرجوها على برا.

إذن فالمنطلق منطلق خاطئ من أساسه، فالصناعة احنا قلناها كنا من السباقين إلى إعادة النظر ومراجعة النموذج الاقتصادي في بلادنا، والعماد ديال هاذ المراجعة هو التصنيع، قلناها، ولكن ماشي بهاذ الطريقة، ماشي بهاذ الطريقة ديال ما يسمى في القاموس وفي الأدبيات الاقتصادية بالقفز الطويل، ابغيتي تنقز من والو ما عندك والو، الأرضية صفر و ابغيتي توصل للطائرات والسيارات، هذا يسمى القفز الطويل، ما أخشاه هو قفز في الفراغ لاقتصادنا، مع الأسف وإذا

قلتوراه التسريع الصناعي غادي يرفعها وما قلتوش لنا كيفاش، غادي نرجع لهاذ الموضوع فيما بعد.

باش تنعرفواش تديرو الصناعة تنشوفو الحصص ديال المعدات، الماكينات، الآلات ديال الصناعة، الحصص ديالها في الاستثمار الوطني، نقصات، السيد رئيس الحكومة، من 38% ل 32%، باش غادي نصنعو، تنقولوا احنا غادين في التصنيع، غادين في إزالة التصنيع، (la désindustrialisation).

اشحال من منصب شغل ضيعناهم في القطاع الصناعي، 137000 منصب شغل، السيد رئيس الحكومة.

كتحضروا على الاستثمارات الأجنبية، غادي نقول لك واحد الرقم فضيحة، كتقولوا الاستثمارات الأجنبية يعني وأنت فرحان، 7% فقط منها اللي كتمشي للصناعة، السيد رئيس الحكومة، 7% فقط لا غير، 93% العقار والخدمات و (les hôtels) وذلك الشيء اللي انتما عارفين.

إذن ما كاييناش سياسة صناعية، اللهم وإلى ابغيتو تديروها جريتو مخطط الإقلاع الصناعي فشل، اليوم كتسرعوا يعني مخطط التسريع الصناعي غادي للفشل، أنا كنت كنتنظر منك السيد رئيس الحكومة تيجي تدير التقييم (à mi-parcours) دازت عامين ونصف، بقات عامين ونصف، أعطينا التقييم غير فين وصلنا اليوم؟ ما عطيتيه ليناش لأن الحكومة ما عندها ما تقول، وبعدا فين هو وزير الصناعة؟ السيد رئيس الحكومة، يجلس حدالك تما ويعطيك المشورة ويجيد الأوراق ويكتب ويعطيك، نسولوه والجواب ما كايينش، ما كايينش.

أنا أشفق على الحكومة بكل صراحة قبل الشفقة على البرلمان، ما عندوش الحق، كان خاصو يجي احداك، كيف ما جا وزير الوظيفة العمومية في المحور الأول.

مخطط الإقلاع الصناعي، السيد رئيس الحكومة، فشل، كان الهدف ديالو تحقيق 6% من نسبة النمو، ما غنضرش فهاذ الشيء كثير لأنه هاذ العام درنا 1.1%، يعني السنة اللي ودعنا 2016 وما عمرنا وصلنا لهاذ النسبة.

الهدف كان يحقق واحد القيمة مضافة ديال 53 مليار درهم، ما عمرو وصلناها، الحد الأقصى 28 مليار درهم، السيد رئيس الحكومة، يعني 50% تقريبا وما كاملاش من الهدف، كان الهدف هو رفع الحصص ديال الصناعة في الصادرات 95 مليار درهم، عرفت اشحال درنا؟ درنا فقط 24 مليار درهم، كان غادي يخلق 250 ألف منصب شغل، وأنا قلت لك اشحال خسرت ديال مناصب الشغل.

الأدهى 9 مليار ديال الشعب أنفقت على تهيئة 19 مليون متر مربع من المناطق الصناعية، اشحال تسوقت، السيد رئيس الحكومة، وأنا متأكد عندك هاذ الرقم، الفضيحة، 350 ألف متر مربع، أي 2%، أي 2%، ضياع 9 مليار ديال الدرهم، كايين شي فشل أكثر من هذا، كايين شي

تنصنتو للشباب، اللي شرف يخلي بلاصتو للشباب، أنا هو الأول، واخا باقي ما اشرفتش بزاف، الشباب اليوم اللي ما انتهناش لهم، هما اللي خاصهم يديروا السياسة اليوم، هما اللي خاصهم العناية خاصة وفائقة من طرف الحكومة ومن طرف كل المؤسسات ديال الدولة.

فإذن في إطار المناخ اللي كنداكرو عليه الاستقرار الاجتماعي مسؤوليتنا جميعا، الحكومة بالدرجة الأولى، ولكن كذلك سيادة الحق والقانون، أنا غادي نقول وأجازف القول، ما كايناش سيادة القانون، راك شفتي الأرقام السيد رئيس الحكومة، احنا فايئين المعدل بكثير من ضمن الدول اللي ما فيها سيادة القانون، كاين مشكل في الدستور، خاصنا نجيو نذاكرو، نعاودو نذاكرو على، ماشي مشكل في الدستور، ربما قد يكون المشكل في تنزيله وإعماله، وهذه مسؤولية على كل مكونات الطبقة السياسية.

وشكرا على حسن إصغانتكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

عندي في الترتيب الفريق الحركي في حدود بضعة دقائق، أظن 4 دقائق إلى سجلتها مزيان، السيد الرئيس تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد امبارك حمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

يشرفني أن ألقى هذا التعقيب باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

مما لاشك فيه أن المغرب انطلق على درب طريق الانفتاح والتقدم بفضل اختياراته الإستراتيجية في مجال التنمية، ووضع مخططات قطاعية هادفة من شأنها تسريع دعم هذا التوجه، حيث تحول المغرب في السنوات الأخيرة إلى ورش عالمية واسعة الاستثمار في جميع أنحاء البلاد، وهي تمتد من مشاريع تطوير الموانئ والمطارات والطرق إلى مشاريع ثقافية وسياحية وصولاً إلى مشاريع الطاقة المتجددة، التي تعد الأكثر طموحاً على مستوى العالم.

وبفضل هذا التوجه خلقت الحكومة آلاف المناصب في مجال الصناعة وتمت زيادة صادرات القطاع بنسبة 22%، مع تطور ملحوظ في البنيات التحتية واستقرار شركات رائدة في مجال الصناعات العالمية بالمغرب، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23% كنسبة

قفز في الفراغ غادي يبقى معلق لأن ما كاينش الجاذبية اللي غادي تعاود تحطو للأرض، وهذا ما نخشاه على بلدنا.

إذن، فالسيد رئيس الحكومة المحترم، وإذا ابغيتو فعلا الصناعة تنجح خاص الصناعة اللي تنطلق من الأساس اللي عندنا في البلاد، من هاذ الشيء اللي عندنا، احنا سمحنا، النسيج امشي، النسيج امشي، السيد الرئيس، وأنت عارفها، وكتجي كتقول التسريع الصناعي، راه درنا النسيج ودرنا الفوسفاط، والفوسفاط أش دار؟ عيب وعار قرن هاذي واحنا عندنا الفوسفاط باقي ما كتنصنعو حتى حاجة، ما عندنا (un seul brevet) ما عندناش في الفوسفاط، (un seul brevet)، 100 عام أعباد الله، حرام، يعني هذه سبة لذكاء المغاربة.

فأعتقد، على أنه اليوم في المغرب محتاجين إلى حوار وطني لكل مكونات الطبقة السياسية، ما نغمضوش عينينا واحنا غاديين كنغرقو راكبين في نفس المركب، ندعو إلى مصالحة وطنية، ليس من موقع لحزب الأصالة والمعاصرة في ضعف أبدا.

ولكن، السيد رئيس الحكومة المحترم، فكر اليوم أنه اللي اطلع هاذ المنصة انتقدكم، ما الذي يحدث في البلد؟ ما الذي يجري في البلد؟ حتى واحد ما فرحان، حتى واحد ما فرحان، هاذي بلادنا نجلسو للأرض كاملين، وللقول أن بلادنا تنعم باستقرار محسود عليهما، واش الواحد كيغلط راسو ولا كيغلط الشعب ولا شكون اللي كيغلط؟

الحمد لله أمنيا، ونحيي بالمناسبة رجال الأمن بكل الأجهزة والمؤسسات الأمنية في بلادنا، ولكن أتحدث عن الاستقرار الاجتماعي وليس عن الاستقرار الأمني، الاستقرار الاجتماعي ما كاينش، السيد رئيس الحكومة، أنا خوفي وأخشى ما أخشاه هو من كل المناطق اليوم في المغرب باستثناء الحسيمة اللي صامتة، ما خافش من الحسيمة، أش كيقول لها المغاربة "ما تخافش من الهرهوري وتخاف من السكوتي"، الصوت ديال الحسيمة مسموع ما نخافوش منو، نخافو من الصمت الرهيب الذي يسود باقي الأقاليم رغم الهشاشة الاجتماعية، البطالة، الفقر، غياب التطبيب، غياب التعليم، غياب أبسط شروط العيش الكريم.

وبالتالي فالمجيء إلى هنا فهذا المنبر، والقول الحمد لله وخصوصاً يكون عندنا الأمان ونشوفو ذلك الكأس الممتلئ، راه فين هو الممتلئ الإخوان باش نشوفوه؟ صحيح، كاينة مكتسبات في البلاد، وهاذ الأمر ما كيعدوش وما كهمش فقط الحكومة الحالية، تعاقب الحكومات كلها اللي كنجنيو اليوم تعاقب السياسات اللي غير سليمة، وها فين وصلتنا اليوم.

إذن كل واحد يصغراشوية راسو ويجلس للأرض ويتحاور مع خوتو، احنا خوت، احنا مغاربة، الطبقة السياسية خاصها تراجع الأسلوب ديال الحوار، الأسلوب ديالها في العمل السياسي، حرام هاذ الشيء اللي كنديرو في بلادنا، نجلسو ونتحاورو بجميع المكونات وخاصة الشباب،

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت، وننتقل إلى فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

نحن متفقون معكم، السيد رئيس الحكومة، بأن تبني سياسة الصناعة تعد أحد الدعائم الأساسية للإقلاع الاقتصادي الوطني هي إرادتنا دائما في فريق التجمع الوطني للأحرار، حيث كنا دائما نعتبر أنها الآلية الوحيدة لخلق الثروة وتحريك عجلة الدورة الاقتصادية الوطنية، وخلق فرص الشغل القارة، مما سيساعد حتما على ضمان الاستقرار الاجتماعي.

لذلك، فإن العمل الجبار الذي يقوم به اليوم السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والثورة الهادئة التي يقودها داخل هذا القطاع، وفق إرادة حكومية فورية تعتمد على توجهات جلالة الملك في هذا الإطار التي أعطت ثمارها من خلال إطلاق 51 منظومة صناعية تعطى -كما قلت- حوالي 12 قطاع صناعية.

أكد أن مخطط التسريع الصناعي يهدف بالأساس إلى خلق فرص شغل مما سيساعد على إحداث 500000 فرصة عمل في أفق 2020، وسيساهم هذا المخطط على الرفع من حصة الناتج الداخلي الخام إلى 23%.

مبلغ 20 مليار درهم المخصص لتنفيذ هذا المخطط عبر صندوق التنمية الصناعية والاستثمار مبلغ مهم وواعد، توجهنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار يذهب في اتجاه توزيعه عبر مختلف جهات المملكة التي تتوفر فيها الإمكانيات اللوجيستية والوعاء العقاري الكافي لإنجاز هذه الاستثمارات الصناعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الحميد الصوييري:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، لا بد أن أشير بأن المجلس ورئاسة الحكومة كانا موفقان في اختيار هذا الموضوع الهام لهذه الجلسة لترابطهما الوثيق، إذ لا يمكن بلورة سياسة حكومية في التنمية الصناعية دون العمل على تحسين مناخ الأعمال لتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي.

سنوية متوسطة منذ سنة 2009.

وعلى هذا الأساس، ينبغي تمكين هذه الأسس التي يركز عليها القطاع الصناعي حتى يتم استغلال قدرات البلاد الصناعية أفضل استغلال، خاصة وأنها تتمتع بموقع جغرافي ممتاز بالنسبة لأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا، وذلك بالتركيز على ثلاثة مرتكزات مهمة:

أولا، الاستغلال الذي ينعم به المغرب على المستويات المؤسساتية والسياسية والماكرو اقتصادية، والتي تشكل امتيازا تنافسيا فيما في عالم يعرف تغيرات مستمرة.

ثانيا، الجاذبية المكتسبة من خلال عرض منتج يجمع بين القرب والتنافسية والولوج إلى الأسواق.

ثالثا، الجهودات الجبارة المبذولة في مجال البنيات التحتية الطرقية والملاحية والجوية والموانئ والبنيات التحتية الصناعية والمواصلات، مما يجعل من المغرب بلاد متعدد الروافد يسهل التنقل السريع للأشخاص والسلع والبيانات.

ومن بين النقط التي نود منكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، الانكباب على معالجتها هي تطوير تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك بالرفع من إنتاجيتها للتصدي للمنافسة الشرسة للمنتجات الأوروبية والآسيوية التي تغزو الأسواق المغربية.

ولابد كذلك في هذا المجال من الإصلاح الجذري للنظام الضريبي من أجل تحفيز الاستثمارات الخاصة نحو الجهات المهمشة والبعيدة، وكذلك تفعيل إصلاحات ناجحة تستهدف الإدارة والقضاء بغية تبسيط المساطر وأداء مستحقات الدولة ومتأخرات هذه المقاولات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن بلادنا تزخر بثروة سمكية هائلة ومتنوعة، لكن لا نستفيد منها بشكل جيد، بحيث أن نسبة 80% تصدر إلى الخارج في غياب تامين هذه الثروة لخلق مناصب شغل وتمكين الخزينة من موارد إضافية مهمة، مما يعني أنه أن الأوان لدعم الصناعات والمنتجات البحرية سواء من طرف الحكومة أو من الصناديق الخاصة بتنمية الصناعات والاستثمارات.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، لا بد أن أقف عند هذه الصناديق التي تدعم الصناعات بمختلف أنواعها، ونطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، على هذه الصناعات البحرية لم تتطور بعد في المغرب، مازالت الصناعات المتعلقة بالمنتجات البحرية بصفة عامة تتمحور وتتمركز في صناعة التجميد، في تجميد الأسماك فقط، جميع الصادرات والمنتجات البحرية المغربية هي متمركزة في التجميد، تجميد الأسماك وتصديرها.

المرجو منكم، السيد رئيس الحكومة، أن تسلطوا الضوء على هاذ وحدات التجميد.

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان حول محدودية النموذج الاقتصادي الوطني الحالي في خلق مناصب شغل إضافية، وفي تحسين مؤشرات التنمية، إذ أن نسب النمو خلال العقدين الأخيرين لن تنعكس إيجاباً على تقليص معدل البطالة بسبب هيمنة حصة قطاع الخدمات من الناتج الداخلي الخام، حيث أصبحت تناهز 55% مع تفاوت حصة القطاع الفلاحي من سنة لأخرى لارتباطه الوثيق بانتظام التساقطات المطرية، في حين ظلت حصة القطاع الصناعي دون 14%، وهو ما يحول دون تحقيق بلادنا طموح ولوجها نادي الدول الصاعدة، مما يستلزم تسجيل انعطاف حاسم من خلال تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني في أفق إعادة هندسة مختلف تكوينات الناتج الداخلي الخام عبر التركيز على التصنيع والتصدير.

ومن هذا المنطلق، وبفضل رؤية مبتكرة لصاحب الجلالة حفظه الله بغية تحفيز الاستثمار الصناعي، جاء "مخطط التسريع الصناعي 2014-2020" والذي يتضمن عدة إجراءات تحفيزية إيجابية لصالح المقاول المصدرة، نتمناها ونؤكد على أهميتها لمواكبة المقاول المغربي لتحقيق أهداف المخطط الذي يركز على منظومات صناعية مندمجة ومتكاملة (Ecosystèmes) مكنت من استقطاب شركات عالمية بما سيساهم لا محالة في رفع حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام لتناهز 23% في أفق سنة 2020.

إلا أننا، السيد الوزير، السيد رئيس الحكومة، نلاحظ أن الحكومة لم تنخرط بشكل قوي في مساندة هذا التوجه الملكي عبر توفير الموارد المالية الضرورية التي لا ترقى إلى طموحات الفاعلين الاقتصاديين، بما يضمن إنجاح جميع البرامج الصناعية الكبرى.

ورغم ذلك، فإننا نعتز لكون الصناعات الجديدة أضحت تشكل المصدر الرئيسي لصادرات المغرب، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب قطاعات صناعية أخرى، والتي يجب أن تحظى بدورها بمزيد من الاهتمام، ومنها على سبيل المثال لا للحصر قطاع النسيج والجلد، الصناعات الغذائية، الصناعات التقليدية، الصناعات المعدنية والميكانيكية، وقطاع البناء والأشغال العمومية، إلى آخره.

السيد الرئيس،

لقد أن الأوان للتوقف لحظة تأمل لتقييم مختلف البرامج الصناعية الكبرى حتى تتمكن من ملاءمتها مع الأهداف المحددة لها وتجاوز المعوقات التي صادفت تنفيذها، إضافة لتبني تدابير أخرى مكتملة، منها تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال الكلفة التنافسية على مستوى كافة التراب الوطني.

وموازاة مع الإجراءات الإيجابية التي جاء بها مخطط تسريع التنمية الصناعية لمواكبة المقاولات، لا بد من العمل على تحسين البيئة والمحيط الذي تنمو وتتطور فيه المقاولات لتمكينها من الاشتغال في ظروف تنافسية

عادلة، وهنا نستحضر ونثمن الدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال برئاسة السيد رئيس الحكومة، حيث مكنت الإصلاحات التي تبنتها اللجنة من تصنيف بلادنا من الرتبة 68 من أصل 190 دولة في تقرير (Doing Business) الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر 2016.

ويبقى أهم مدخل لتحسين مناخ الأعمال الالتزام بروح ومبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي.

ورغم ما بذل من مجهودات لإنجاح هذه التجربة، فإننا نسجل بالمقابل إخلال القطاع الحكومي مؤخراً بهذا المبدأ عبر تمكين مؤسسة عمومية من صفقة تجهيز.

السيد الرئيس،

إن تحسين مناخ الأعمال يمر حتماً عبر إصلاحات إرادية ذات طبيعة تنظيمية وأخرى قانونية أو تشريعية، تهم الإطار العام للاستثمار يلعب فيه القضاء دوراً محورياً عبر توفير قضاء متخصص وسريع لحل منازعات مرتبطة بالاستثمار، بالإضافة إلى ضرورة وجود وسائل بديلة لحل هذه المنازعات يأتي في مقدمتها التحكيم التجاري والوساطة.

ومن بين الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تساهم في تحسين مناخ الأعمال، التعجيل بتوسيع مجال رقمنة الإدارة لتشمل مختلف خدمات المرفق العمومي، وهنا نستحضر نجاح تجربة اعتماد منصة (PortNet) لإنجاز مساطر التجارة الخارجية والتي يجب العمل على تعميمها.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن إحداث "وكالة التنمية الرقمية" سيساهم في خلق ظروف ملائمة لتطوير اقتصاد المعرفة ذو القيمة المضافة العادية مع تعزيز صورة المغرب على الصعيد الدولي وتحسين جاذبية الاستثمار.

وتبقى، السيد الرئيس، إشكالية التكوين الذي لا يساير متطلبات سوق الشغل من أهم التحديات المطروحة، مما يفرض إعداد وتأهيل كفاءات بمهارات تتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمقاول على ضوء التحولات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم البحث العلمي والابتكار الذي بدونهما لا يمكن للمقاول أن يتطور وأن تحافظ على تنافسيتهما.

السيد الرئيس،

رغم ما تم تحقيقه من إصلاحات مهمة فلا زال مسار الإصلاح طويلاً، وعلى الحكومة العمل على تحسين مناخ الأعمال بتبني مقاربة تشاركية تترجم على أرض الواقع بمقترحات الفاعلين الاقتصاديين.

وفي الأخير، فإننا نثمن الخطوة التي أقدمت عليها وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بإشراك كافة الفاعلين إبان إطلاق النسخة الجديدة لميثاق الاستثمار الذي يعول عليه كثيراً لإعطاء قفزة نوعية لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، وبالتالي تحقيق

أنا يمكن لي نفهم في الفلاحة ولكن ما يمكننيش نفهم فذاك (poste) ديال الضو، خاصك تعرف باللي (poste) ديال الضو إلى كان فيه (batterie)، فيه ذاك (la charge) 2%، ذاك الدرويش من 400 ريال يمكن له خلص 4000 ريال، وذاك السيد اللي تخلص 1000 ريال يمكن يخلص 4000 درهم، والمستثمر اللي تخلص مليون يمكن لو يخلص 4 ملايين، إذن خاص واحد الآلية اللي غادي تحمي المستهلك، وهاذ الشيء عندي هما فواتير عندي.

كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، شراء المعدات والآليات فيها شق تيرتبط بالمال العام، أي ملي تنعطيو الإعانات، وثق بي إلى قلت لك هاذ المال العام ديال مال الشعب أشنو خاصنا نديرو؟ تتلقى آلة غنستوردها بالعملة الصعبة ب 35 مليون، وكاين آلة بحالها أو لا أحسن منها أو مماثلة ب 15 مليون، إذن إلى كانت واحد الآلية، المال العام ها فين تيمشي، شكرا السيد رئيس الحكومة، إلى مشيتي وجاوتني على هاذ الآلية غادية تكون.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، هنا كاين شق ديال الآليات، وكاين، السيد رئيس الحكومة، الاستثمار الصناعي حان الوقت لكي يستوطن في العالم القروي، علاش الناس اللي غادي يستثمروا في العالم القروي ما نعفيهمش من الضرائب واحد 15 عام؟

وترامب مؤخرا في أمريكا راه من 25 إلى 10، وهاذ الناس غيمشيو يستثمروا اعلاش؟ في البادية هي اللي تدير الأحياء الهامشية فين تيجينا التطرف وتيجينا، وتيجينا، إذن إلى استثمرنا في البوادي باش ذاك الناس يبقاو في البادية راه خاصها تكون هاذ العملية 15 عام ما يخلصش الضريبة، يمشي يستثمر في أشياء صناعية.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، ملي تتلقى شركة، وعندي عاود ثاني الأدلة، نفس المنتج تتبيعولي أنا وتتعطيني فاكثورة، أنا عندي هنا ب 20 مليون وتتعطيني لواحد آخري ب 23 مليون وعندي الحجج، إلى كانت الآلية ما غادي يبقاش هاذ اللعب هذا، واحنا كلنا مؤتمنين باش نحميو المستهلك المستثمر.

كذلك اليوم عندنا واحد الإشكال مطروح، نتحدثو على تحفيز المقاومة، لكن لم نتحدث على الآلاف التي أفلست، السيد رئيس الحكومة، وهنا غادي يمكن لكم تسمعوا لي إلى ابغيتو تسمعوا، السيد رئيس الحكومة، الأبنك وما أدراك ما الأبنك، كاينين 8 أكلوا الدم ومصوا الدم بالمغاربة، 8 تيقول لك جيب (la carte nationale) وجيب الشهادة د أمك وديال باك وجيب الأرض وجيب وجيب، وزير عليك، هما 8 اعباد الله، 50 عام والمغاربة خدامين عليهم، واش اليوم ما كايناش القدرة عند الحكومة تتفاوض معهم على أساس يساهموا في خلق 150000 مقالة للعاطلين؟ الأبنك اعلاش لا؟ حتى هما يساهموا اليوم معنا، إلى كاين الوضعية عندنا المالية ماشي هي، خصهم يساهموا، أن راه المغرب راه ديالنا، راه ديالهم وأكلوا منو وشربوا.

جميع أهداف "مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020"، بما يضمن ولوج المغرب لتنادي الدول الصاعدة. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات الوزراء والسيد الوزير، إخواني الأعزاء،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نثمن، السيد رئيس الحكومة، ضمن الأغلبية الحكومية البرامج والمخططات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات لخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة التي ما أحوج المغرب إليها.

السيد رئيس الحكومة الذي نكن لك كل التقدير والاحترام، ونحن ضمن الأغلبية وعدناكم بأن نكون قوة اقتراحية وتبنيية، وهذا هو العهد الذي سنهجه، وكلنا آمال بأن تأخذ الاقتراحات والتبنييات بعين الاعتبار، نؤمن دائما بأن الاستثمار الصناعي والفلاحي والخدمات وخلق الثورة هم ضمان استقرار المجتمع والدولة في ظل هذه التقلبات والاضطرابات والتحوليات التي يعرفها العالم، لا يمكن لأحد أن ينكر الفضل الكبير الذي تلعبه المؤسسة الملكية في تنويع الشركاء التجاريين.

ومؤخرا تلاقيت ببعض المستثمرين وكلهم، السيد رئيس الحكومة، كما قلت قبيلة أجمعوا أن المغرب هو الوجهة المفضلة لهم بفضل نظامه الملكي المستقر، وخاص جميع المغاربة يكونوا يقينين أمام هذه الفرصة التاريخية المتاحة أمام المغرب، حكومة وشعب لتحقيق إنجازات اقتصادية كبرى مضاعفة أكثر من هاذ الشيء اللي دوزناه في هاذ الفترة ديال 10 سنين ولا 12 عام، إذن هاذ الفرصة ما عمرها غادي تعوض.

كاين شق، السيد رئيس الحكومة، مرتبط بتوفير المناخ اللائق لهاذ المستثمرين، وقبيلة تتكلم وأنا معك رأس المال جبان، إلى بغيت المستثمرين أعطيهم الراحة.

حينما نتكلم عن المستثمر فهو أولا مستهلك لعوامل الطاقة، الماء والآليات والخدمات، فسبق وأن نهتمكم، السيد رئيس الحكومة، باش تكون واحد الآلية وما درتوهاش، اعلاش؟ مثلا أنا عندي أمثلة، الطاقة

إن السؤال الذي يجب طرحه اليوم هو: ماذا تغير في وضع الاقتصاد المغربي الذي جعل المسؤولين يوافقون اليوم على ما رفضوه منذ أزيد من 35 سنة؟

إن الوضع الاقتصادي بالمغرب لم يتغير في عمقه، حيث لازال العجز في حدود 17% من الناتج الداخلي الخام، كما لم يتغير ميزان الأداءات ولا الرصيد من العملة الصعبة، ولنا العبرة فيما حدث خلال الأسبوعين الأخيرين بعد إعلان والي بنك المغرب البدء في هذا الإجراء ثم التراجع عنه، حيث قامت الأبنك بالمضاربة في العملة تحسبا لانخفاض قيمة الدرهم، وهذا الارتباك يؤكد بالملوس عشوائية هاذ القرار.

السيد الرئيس،

عن أي مناخ للأعمال نتحدث في ظل تصاعد الاحتقان الاجتماعي والتوترات الاجتماعية؟ فالوضع بالحسيمة والأقاليم المجاورة يسائلنا جميعا ونحن نستغرب عجز الحكومة وإصرارها على عدم تلبية مطالب الحراك، وعلى رأسها إطلاق صراح كل معتقلي الاحتجاجات الاجتماعية وإيجاد الحلول الناجعة للوضع الاجتماعي المتأزم بالريف وعموم جهات المغرب.

إن ملف الحسيمة يحيلنا على الفساد المستشري في بلادنا في مختلف المجالات: الصيد البحري، الجمارك، السلطات العمومية، إلى آخره، ويسائلنا حول الأسباب الحقيقية لعدم تنفيذ مشروع منارة المتوسط.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

كيف يمكننا أن نخلق مناخا إيجابيا للأعمال في غياب قضاء نزيه ومستقل وفي ظل تفشي الرشوة واقتصاد الربيع، وفي ظل التداخل السياسي والاقتصادي، مما يضرب عرض الحائط مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة.

إن محاربة الفساد لا يقتصر على استراتيجيات ومجموعة إجراءات تقنية تصرف عليها الحكومة الملايين، ولكن يتطلب إرادة سياسية حقيقية للقطع مع هذه الآفة التي تنخر بلادنا، لكن هذه الإرادة السياسية غائبة، والدليل على ذلك هو عدم تفعيل مؤسسات الحكامة المنصوص عليها في الدستور كمجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي من المفترض أن تعوض الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التي عين رئيسها سفيراً للمملكة في إحدى العواصم الأوروبية. إضافة لعدم فعالية تقارير المجلس الأعلى للحسابات في مجال المتابعات يرجع إلى شغور منصب الوكيل العام للملك لدى المجلس منذ 2006، مما يكرس عدم ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويساعد على الإفلات من العقاب.

نعلم أن أوراوش الإصلاح، السيد رئيس الحكومة المحترم، مفتوحة كثيرة جدا منذ حكومات سابقة، لكن المغاربة ينتظرون الملموس، مثل إصلاح نظام التحفيظ العقاري معرقل للاستثمار، نزاعات اجتماعية وعقارية تغرق المحاكم، والحلول الملموسة لازالت بعيدة المنال، هاذ المحافظة العقارية خاصنا نديرو واحد النهار ونخرجو بقرار، وغادي يتحل المشكل اللي تكلمو عليه بعض الإخوان ديال العقار.

أخيرا، السيد رئيس الحكومة المحترم، نحن مع تشجيع الاستثمار والمستثمر الوطني والأجنبي، لكن شريطة أن يتم ذلك في خدمة مصلحة الشعب، أي الفلوس ديال الشعب تبقى للمغاربة، وذلك المرة قلتها لكم وابغينا جواب صريح، اعلاش تنقول جواب صريح؟ التنقيب على الغاز ما خاصناش نخزنو، أنه تيديو الشركات 75% خاص تعاود معهم ذاك (les contrats)، وما كاينش غير الغاز، كاين ثروات أخرى باطنية، لأن اليوم احنا كلنا، زعما مسؤولين، لأن كاين حتى هاذ الاستثمارات ديال التحلية ديال البحر وغيرها من الاستثمارات الكبرى، يجب أن تراعى فيها مصلحة الشعب المغربي والدولة المغربية قبل مصلحة المستثمرين والأجانب.

وهنا نتمنى أنه ربي يوفقكم باش تمشيو في هاذ التوجه، السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق المحترم.

وأخر تدخل لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء والوزيرتين،

والمستشارون والمستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة محور السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، ونسجل بالمناسبة غياب السيد الوزير المشرف على القطاع.

السيد الرئيس،

عن أي مناخ أعمال نتحدث، وأنتم مقبلون على تحرير سعر الدرهم في أفق تعويمه؟ القرار الذي يفرضه علينا صندوق النقد الدولي كما فرضه على دول أخرى من قبل والتي عاشت أزمات عميقة بسبب هذا الإجراء.

مما يقتضي إعادة النظر في منظومتنا التربوية وجعل المدرسة العمومية في قلب هذه المنظومة، فمستقبلنا رهين بتعليمنا.

وشكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السادة المستشارين، فليفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أنا بكل صراحة تستغرب يعني للتبخيص ديال الجهود ديال بلادنا، ما خصناش نكونو.. ماشي حيث معارضة وأغلبية وحكومة، الحاجة اللي معقولة معقولة، الحاجة اللي ماشي معقولة ماشي معقولة، احنا تنذاكرو على سؤال مرتبط بماذا؟ بالصناعة، فاحنا تنذاكرو على الصناعة، السياسة الحكومية في مجال الصناعة وتنذاكرو على مناخ الأعمال، هاذ جوج الأمور نجحت فهم بلادنا.

ابغيتو نذاكرو على السياسة الاجتماعية، السياسة الصحية، نجبولها نذاكرو فيها، ما يمكنش نخلطو ملف مع ملف، باش غير نكونو واضحين، لأن الخلط بينهم ما تيمكناش باش ندققو الكلام ديالنا، نعرفو فين خدمنا مزيان وفين ما خدمناش مزيان، عندنا نواقص وعندنا إشكالات، ولكن يجب أن لا نبخس بلادنا يعني أعمالها وحقها وذلك الشي اللي تدار، داروه السابقين، أما احنا يالاه شهرين ونصف دابا ديال الحكومة يالاه غادي نبادو، احنا تنقولو لكم البرامج وأشنو غادي نديرو وفين غادي نمشيو، أشنودار الأول وأش غادي نديرو عاود ثاني احنا، فلذلك هذا شيء مهم.

ولكن أنا باش نذكرها هاذ القضية، خطاب جلالة الملك ف 2016 خطاب العرش، أنا غادي نقراو غير أش قال جلالة الملك: "ورغم الإكراهات المرتبطة أحيانا بالسياق الدولي، وأحيانا أخرى بالاقتصاد الوطني، فإن المغرب والحمد لله في تقدم مستمر دون نفض ولا غاز، وإنما بسواعد وعمل أبنائه، وخير دليل على ذلك تزايد عدد الشركات الدولية "كبوجو" مثلا والشركات الصينية التي ستقوم بإنجاز المشروع الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بطنجة على مساحة تتراوح بين 1000 و2000 هكتار، وكذا الشركات الروسية وغيرها التي قررت الاستثمار في المغرب وتصرف الملايين على مشاريعها، هذه الشركات لا يمكن أن تخاطر بأموالها دون أن تتأكد أنها تضعها في المكان الصحيح، بل إنها تعرف وتقدر الأمن والاستقرار الذي ينعم به المغرب والأفاق المفتوحة

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

هل مناخ الأعمال الذي نقصد هو الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية بدون قيد أو شرط مما يفتح المجال للعبث بقوانين الشغل واستعباد العمال والمستخدمين واستنزاف الثروات الطبيعية وتدمير البيئة، وآخر مثال على ذلك هو ما تعيشه مصفاة "لاسامير" من مآسي وما يعيشه عمالها ومستخدميها من أزمات؟

هل مناخ الأعمال الذي نقصده هو تغييب الحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول الذي يضمن سلما اجتماعيا محفزا للاستثمار، سواء الوطني أو الأجنبي أو هو ضرب الحريات النقابية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرب السلم الاجتماعي؟

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، لا يمكن تحقيقهما في ظل السياسة الحكومية في هذا المجال، ففي قطاع صناعة السيارات عندما تقول لنا الحكومة بأن شركة "رونو" مثلا تصدر أزيد من 300000 سيارة، فإن هذا غير دقيق ونعتبره تمويه وحجبا للشمس بالغربال، كما يقال، حيث إذا دققنا في الأمر سنجد أن شركة "رونو" حينما تصدر ما قيمته 100 أورو، فإنها تستورد مقابل ذلك 60 أورو، ولكن حينما نفحص معدل الاندماج الحقيقي آخذين بعين الاعتبار المواد التي تشتريها الشركة من المغرب وهي مواد مستوردة من الخارج أساسا سنخلص إلى أن معدل الاندماج الحقيقي يمكن أن يكون أقل من 30%.

أما ما يصطلح عليه بولوج مجال صناعات الطائرات، فهي تقتصر على صناعة الأسلاك وتفكيك الطائرات المهترئة، لذلك فنحن نخشى أن يتحول المغرب إلى مقبرة لخردة الطائرات المنتهية صلاحيتها في العالم، وما لذلك من انعكاسات وخيمة على البيئة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن النهوض بقطاع الصناعة المغربية يقتضي التركيز على ما لدينا من ثروات طبيعية وتصنيعها، وعلى رأسها الفوسفاط الذي يحتكر منه المغرب أكثر من 75% من الاحتياطي العالمي ومع ذلك يتم تصديره دون تصنيعه، والثروات المعدنية خصوصا الذهب والفضة والنحاس التي يتوفر المغرب على كميات كبيرة منها ولا أحد يعرف حجمها، والثروة السمكية التي تهبط في أعالي البحار، والطاقات المتجددة، حيث فتحت الحكومة السابقة المجال مشرعا للاستثمار الأجنبي فيها، كما يجب الاهتمام بالصناعة الغذائية لتثمين منتوجاتنا الفلاحية بدل تصديرها.

وفي الأخير، لا يمكن الحديث عن أي نهوض بالمجال الصناعي دون التطرق للرأس المال البشري، حيث يجب الاهتمام ببناء الإنسان المغربي

أمام استثماراتها.

الله هاذ الشي يتطور.

ومن بين النقاط ديال العدالة المجالية اللي اهضرنا عليها أن اليوم فهاذ أسمو ديال التسريع الصناعي، فهاذ المخطط ديال التسريع الصناعي فيه منطقة حرة في كل جهة، معنى ذلك غادي نحاولو ما أمكن نديرو جهدنا، نجيبو الاستثمارات للجهات البعيدة، نديرو جهدنا ماشي سهل، ماشي سهل واحد المستثمر كبير يجي يخلي الوسط ويمشي لتما، ذاك الشي علاش الدولة دارت جهود في مجال الطرق، في مجال البنيات، الموانئ، إلى آخره، باش ما أمكن توفر واحد الحد أدنى من البنية، باش توجد، هاذ القضية اللي قال الأستاذ، اللي قال السيد المستشار ديال تحفييزات جبائية، هاذي كانت دائما كتناقش فيها إشكالات، ولكن تتناقش وغادي نشوفو كيفاش، إلى لقينا كيفاش ندخلوها في قوانين المالية المقبلة ما نكرهش ندخلوها.

راه غير أخيرا في جلسة مع السيد وزير المالية عاود جيت هاذ القضية وناقشناها، هي فيها إشكالات، كايين الناس اللي تيديروا المركز ديال الشركة ولكن الأعمال ديال الشركة في الدار البيضاء، وهو غير مسجل مثلا في منطقة بعيدة باش يحصل فقط على التحفييزات الجبائية، هذه خاصنا كيفاش نتجاوزو هاذ الإشكال فقط هذا هو الإشكال، الباقي كلو احنا متفقين عليه والجميع متفق عليه.

القضية ديال الدرهم، ليس هناك تعويم درهم، هناك عزم على الانتقال من سعر صرف ثابت إلى سعر صرف مرن، وهذا غادي نتقلو له في الوقت المناسب إن شاء الله، هاذ الشي اللي كايين، الوقت غادي يجي.

بنك المغرب مشكورا قام بجميع الدراسات الممكنة اللي هو بالحوزة ديالو، وهاذ الشي ملف، كما قلنا، منذ أكثر من 10 سنوات وهو تيدارس وتيتيها أسمو، وكان حوار مع جميع الفاعلين المرتبطين بهاذ القضية بما فهم رجال الأعمال، والأبنك، ومؤسسات أخرى، إلى آخره، كان هناك واسع، دابا الآن غير يجي الوقت المناسب بإذن الله عندما يتخذ القرار غادي نتقلو للتطبيق بإذن الله، افهمتي وباقي واحد اشوية ديال عملية التفكير.

بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، باش غير نكونو يعني.. هاذك النقص اللي تيكون في الاستثمارات الأجنبية بالمقارنة مع الاستثمارات ديال السنة الماضية مثلا، أما دائما الاستثمارات الأجنبية طيلة السنوات الأخيرة كانت كتزيد، 2015 كان عندنا 32 مليار ديال الاستثمارات الأجنبية تدفقت على المغرب، سنة 2016: 23 مليار درهم تدفقت على المغرب، فهاذ السنة عندنا 12 مليار في 5 الأشهر الأولى، هذا راه ثقة في المغرب وهذا شيء إيجابي.

بالنسبة للمخطط ديال التسريع الصناعي، هذا عندو أهداف واضحة، نقول لكم الآن تحققت عدد مهم من الأهداف ديالو، غير صحيح أنه متعثر وأن ما حققش، لا، غير صحيح نهائيا، يمكن نقول

كما أن العديد من الشركات العالمية عبرت عن اهتمامها بالاستثمار في مشروع "نور ورزازات" الذي يعد أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، كما يتزايد عدد الأجانب الذين يختارون المغرب للإقامة والاستقرار، وخاصة من فرنسا وإسبانيا ومنهم من يقوم بإحداث شركات خاصة، فهؤلاء الأجانب يعيشون في أمن واطمئنان في ظل حماية أمير المؤمنين وتحت مسؤولية الدولة المغربية، إضافة إلى أن المغاربة يعاملونهم بكل ترحيب وتقدير.

وبنفس الإرادة والعزم نعمل على ضمان أمن المغاربة وسلامتهم وعلى صيانة استقرار البلاد والحفاظ على النظام العام". انتهى كلام جلالة الملك في خطاب العرش.

هذا كلام، وأنا أظن بأن هذا كينبع من الواقع، ما يمكنش هاذ الاستثمارات تجي للمغرب دون أن تحس بأن هناك حظ معقول من الأمن، من الاستقرار، من مناخ الأعمال، وهاذ مناخ الأعمال هاذيك (Doing Business) اللي اهضرنا عليه راه صارم، ماشي وأرقام صارمة.

ونعتذر للسيد المستشار المحترم، ولكن كثير من الأمور اللي قالها كأرقام ماشي دقيقة، ماشي دقيقة، وغادي نجي لهاذ الأرقام، ولكن أيضا ابغيت نهضر على واحد النقطة أخرى مهمة، كايين أمور اللي ما كتدخلش في الاختصاصات ديال الحكومة، واسمحوالي، قضية "السامير" الآن هي في التصفية القضائية وفي الإجراءات القضائية والقضاء متبع، فلذلك أنا باش تطلب مني، انتما كتدوبو إستقلالية المؤسسة التشريعية، استقلالية السلطة القضائية، استقلالية الجهاز الحكومي، السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، خاصنا نحترموا، وكذلك احنا ما ابغينا حتى شي واحد يتعتقل في المغرب، واحنا ما نكرهوش الجميع يكون حرمع الأهل ديالو إلى آخره، ولكن الآن ملف المعتقلين ديال الحسيمة بيد القضاء، احنا إلى عندنا شي حاجة باش نساعدوا احنا مستعدين من غد، بطبيعة الحال لقد قلنا هذا، ولاشك أن الأجواء الإيجابية اللي كتمشى تدريجيا على الأرض غادي تساعد فهاذ التهدة واحنا عارفين بأن هناك إمكانيات كثيرة، ولكن ماشي بالضرورة بيد الحكومة، باش نعرفو الحدود ديال كل واحد، "رحم الله من عرف قدره فوقف عنده".

القضية ديال الاحتقان الاجتماعي والمشاكل الاجتماعية، نحن نعرف أن هناك كثير من المناطق فيها إشكالات اجتماعية، وأنا قلت منذ أيام فقط وقلت في المجلس الحكومي الماضي، بأن احنا بصدد جرد جميع المشاريع والاتفاقيات التي وقعت أمام جلالة الملك أو المشاريع الأخرى التي كانت قد انطلقت أو يجب أن تنطلق في مختلف جهات ومناطق المغرب، احنا الآن كنجرود فيها وغادي نشوفو اللي تأخر باش نعطيوه دفعة، اللي فيه إشكال نعاود نحركوه، وكان عندنا سؤال ربما في مجلس النواب على ما أظن ولا هنا، على العدالة المجالية وهضرنا على الإجراءات ديال العدالة المجالية في المرحلة المقبلة، كتنمناو على

إذن فيما يخص أجزاء السيارات ستمكن هذه المنظومات اللي غادي تكون، منظومات ديال أجزاء السيارات بالمناسبة تم تركيب أجزاء الطائرات، تم تركيب هياكل الطائرات، الأسلاك والأنظمة الكهربائية، صيانة ومراجعة الطائرات، التصميم الهندسي، هادي غادي يمكننا باش في صناعة الطائرات نكونو فاعلين دوليين من هنا لـ 5 سنوات، 6 سنوات، 7 سنوات، وغادي يمكننا من بعد نظوروا هاذ الصناعات.

وستمكن هذه المنظومات في أفق 2020 من إحداث 23000 منصب شغل قار، ورفع رقم معاملات القطاع إلى 26 مليار درهم ومضاعفة معدل الإدماج المحلي في أفق سنة 2020 ليصل إلى 35%، وتحقيق 100 مشروع جديد باستثمارات تصل إلى 7 مليار درهم، هذا في قطاع أجزاء السيارات.

وتم توقيع عقود أخرى لإنجاز مشاريع استثمارية أخرى في قطاع أجزاء السيارات باستثمار إجمالي فاق 467 مليون درهم، مع إحداث 1310 منصب شغل، كما أن هناك 7 عقود استثمار رهن الإعداد والمناقشة والمفاوضة مع الشركات المعنية حاليا.

كما أنه تم التوقيع تحت إشراف جلالة الملك نصره الله في 27 شتنبر 2016 على بروتوكول اتفاق يهم إحداث منظومة صناعية لمجموعة "بوينغ" بالمغرب، وستحقق هذه المنظومة رقم معاملات سنوي إضافي عند التصدير قيمته مليار دولار، وستتيح استقرار 120 ممونا "البوينغ"، كما ستمكن من إحداث 8700 منصب شغل متخصص جديد.

في قطاع صناعة الشاحنات والهياكل الصناعية، نفس الشيء، هناك اتفاقية وقعت، هناك اتفاقيات في طور الإعداد والمفاوضة.

في قطاع النسيج والألبسة حتى هي نفس الشيء، لأن قطاع النسيج الإشكال أنه وقع فيه تحولات في الصناعة العالمية، في التنافسية، ولذلك حتى هو الآن تيشهد واحد التحول باش يتأقلم مع هاذ الوضع الجديد، وبعد فترة غادي يعاود يعرف انطلاقا إن شاء الله، إذن هذا فيه عقود وقعت في مختلف المجالات ديالو.

قطاع الصناعات الكيماوية والصيدلية ومواد البناء تم التوقيع في 17 دجنبر 2015 على 3 عقود الأداء من أجل تفعيل منظومتين صناعيتين كبيرتين في (chimie organique) الكيمياء العضوية وفي الكيمياء الخضراء، وستمكن من خلق 12000 منصب شغل وقار و75000 منصب شغل غير مباشر، وكذا تحسين الميزان التجاري الخاص بهذا القطاع بما يناهز 9.8 مليار درهم في أفق 2020.

وهكذا يمكن نهض على قطاع الصناعة الصيدلية، الصناعة التعدينية والميكانيكية، يمكن نهض على الخدمات وترحيل الخدمات والاتفاقيات اللي توقعت فيه يمكن نهض على التداوير المصاحبة، بطبيعة الحال إلى شفنا الزيادة المضطربة في الخريجين ديال التكوين المهني والتعديلات اللي كتوقع، الزيادات في التخصصات، في التكوين المهني سنويا، يعني ماذا؟ أن هناك تكيف في قطاع التكوين مع الحاجة

بأنه لحد الآن حقق أكثر من 80% من الأهداف ديالو اللي كان انطلق بها أول مرة، ودليله الأرقام، ولكن الأهم من هذا أشنو هو؟ هو الاتفاقيات الموقعة والتي يتم، لأن باش تدير وحدة صناعية خاصك تدير معها اتفاقية عاد خاصو عام، عامين، تدير البنات الضرورية، تدير التشغيل الضروري، تدير (le recrutement).. إلخ، عاد تينقل إلى الإنتاج والإنجاز، هاذ الشيء خاص واحد اشوية ديال الوقت.

ولكن هناك اتفاقيات موقعة، ولكن الاتفاقيات الموقعة وفق التزامات محددة، التزامات ديال الدولة المغربية، التحفيزات اللي كتعطى وحجم الاستثمار ديال الوحدة المنتجة وأيضا مناصب الشغل المحدثة، وهادي الشيء (calculer)، بمعنى عملنا فيه اتفاقيات واضحة وملزمة للطرفين راه هي محسوبة، عرفنا شحال من استثمارات غادي تفي في 2016، اشحال غادي يفي في 2017 حتى لنهاية 2018 وفي 2019 الآن، وهاذ الشيء واضح، مثلا في قطاع السيارات منذ انطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية تم التوقيع على 54 عقود من أجل إنجاز مشاريع استثمارية في قطاع صناعة السيارات باستثمار أجنبي فاق 4 د المليار و42 مليون درهم، مع إحداث أكثر من 16000 منصب شغل، تقريبا 17000 منصب شغل قار، هادي مناصب شغل قارة، كما أن هناك 9 عقود مشاريع رهن الإعداد حاليا ستمكن من خلق حوالي 1264 منصب شغل.

وهاذ الشيء دقيق لأن تدير اتفاقية مع شركة دولية معينة وفق التزامات معينة وكتناقش غير تتحدد تبقى هي العمل، بمعنى ذلك هي كلها، وعندنا راه يمكن لي نعطيكم الأرقام كل صناعة، صناعة، في قطاع أجزاء السيارات، بطبيعة الحال احنا باقي ما تنصنعوش السيارات، ولكن تنصنعوا أجزاء السيارات، وهاذ معي شركات دولية للاستثمار عندنا سيمكن في السنوات المقبلة من نقل الخبرات إلى المغرب وكل سنة تزيديو في الخبرة ديال الشركات ديالنا اللي كتشتغل مع الشركات الدولية، وبعد 3، 4 سنوات غادي نوليو في موقع تطور الإنتاج ديالنا، ما يمكثش نقفزو هاذيك القفزة اللي قال السيد المستشار، غادي نديروها وكنا رفضنا نديرو هاذ التعاقد مع هاذ الشركات باش نبدأو خطوة خطوة، ولكن إلى ابدنا من بعد، كما وقع لنا في السيارات، وكما وقع لنا بالنسبة للاندماج الصناعي.

بالمناسبة الاندماج الصناعي كان قبل المخطط، مخطط التسريع الصناعي 28%، الآن منذ المخطط إلى اليوم ارتفعنا لـ 40% الآن فالاندماج، والهدف هو نوصول لـ 65% سنة 2020، 65%، بمعنى 65% من قطاع الغيار اللي تتدخل في السيارة اللي تنبيعوها تنتجها شركات مغربية وغادين اشوية بشوية، إيوا وصلنا لـ 65%، إن شاء الله، هاذوك اللي غادي يجيو من بعد الحكومة أخرى ترفعها لـ 80%، احنا ما عندناش مشكل، ولكن الخطوة خطوة، كل حكومة تتحقق واحد الخطوة إلى الأمام، إن شاء الله، هاذ الشيء كايين، بمعنى أن الأرقام واضحة صارمة ماشي عائمة، لا أرقام واضحة.

الداخلي الخام النسبة من 14% إلى 23%، يعني يزيد بـ 9 د النقط طيلة هاذ الخمس سنوات من 2017 إلى 2021.

وأیضا يمكن نقول بأنه بالنسبة لبراءة الاختراع، لأن أيضا طرحت هاذ الفكرة ديال براءة الاختراع هناك مكتب في المغرب سميتو المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، انتما عارفينو، اللي هو تيسقبل براءة الاختراع، يمكن نقول بأنه اللي تتسجل عندو براءة الاختراع، يمكن نقول بأن براءة الاختراع أيضا تزداد في بلادنا سنة بعد سنة، ما بين 2015 و2016 براءة الاختراع اللي تسجلت عند هاذ المكتب وفق تقريره الذي يصدر، دابا الحمد لله في الانترنت راه كلشي موجود، دير براءة الاختراع المغرب ولا دير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، دخل للموقع ديالو وتاخذ المعلومات أو تاخذها من مواقع أخرى، تزداد براءة الاختراع بين 2015 و2016: 21%، ومجموع طلبات تسجيل براءة الاختراع سنة 2016 هي 1240، ويمكن أن أقول بأن المغرب فهاذ براءة الاختراع اليوم هو الأول في شمال إفريقيا وهو الثالث إفريقيا، أنا كنتن بأن كاین بزاف ديال الأمور نعتزبها في بلادنا، كاین بزاف ديال الأمور اللي يمكن خاصنا نصلحوها، صحيح كاین بزاف ديال الأمور فيها أخطاء، فيها اختلالات ولكن بزاف ديال الأمور خاصنا نعتزبها وخاصنا ندعموها.

وأظن بأنه باش يكون واحد الخطاب متفائل وإيجابي، لأن التفاؤل حتى للناس المستثمرين الجدد اللي غادي يجيو وحتى المستثمرين الوطنيين، بالعكس وللمقاولة وأظن بأن التدخل ديال الاتحاد العام لمقاولات المغرب اللي كنعيبه واللي كيسير على العموم، في نفس السياق دليل على أننا إن

شاء الله في الطريق الصحيح، بطبيعة الحال بقيادة جلالة الملك وفق استراتيجيات تتجاوز الحكومة الحالية سابقا وحتى الحكومة السابقة وستتجاوز الحكومة المقبلة، ولكن الحكومات أيضا عندها دور في تنفيذ هذه السياسات وهذه الاستراتيجيات، وعندها دور في تسريع تنفيذ المخططات الوطنية والبرامج الوطنية وفي إنجاح هذا على أرض الواقع، واحنا في هاذ الحكومة عازمون على أن ندلي بدلونا أيضا ونحن نكون إضافة نوعية على هاذ المستويات وخصوصا فهاذ المجال ديال التنمية الصناعية وفي مجال تحسين مناخ الأعمال.

وبالمناسبة يمكن أن أقول شيئا، لأن احنا عندنا إشكال اجتماعي، وأنا متفق مع السادة المستشارين، عندنا مشكل اجتماعي وعندنا مشكل في التصنيف في مؤشر التنمية البشرية، عندنا مشكل.

فلذلك، نحن قررنا في رئاسة الحكومة إحداث وحدة كما كانت عندنا واحد الخلية هي وحدة ديال مناخ الأعمال، هي اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال غادي نديرو وحدة خاصة بالتنمية البشرية غادي نسميها اللجنة الوطنية للتنمية البشرية، المهمة ديالها هو متابعة مؤشر التنمية البشرية، جميع المؤشرات ديالو، هذاك التنمية البشرية المؤشرات اللي فيه، لأن فيه عدد من المؤشرات ونحطوه على الأرض ونشوفو فين

ديال الوحدات الصناعية والتحول في المجال الصناعي، غير هذا بوحده راه مؤشر.

وبالمناسبة، التكوين المهني، نسبة التشغيل بالنسبة لخريجي التكوين المهني المتوسط 75%، في بعض التخصصات كيرتفع حتى 90%، كيلقاو الخدمة فورا، بعض التخصصات أكثر من 90%، بعض التخصصات أقل، طبيعي.

ولكن هذا نسبة اندماج عالي جدا، ولذلك قلنا بأنه غادي نعطيو واحد الاهتمام خاص للتكوين المهني في المرحلة المقبلة، في الخمس سنوات المقبلة، وغادي نقويو هاذ التكوين المهني، وأيضا التكوين المهني اهضرت على هاذ القضية قبل عندهم واحد، لأن ثاني هاذ المسألة ديال التشغيل ما عندهاش غير الصناعات الكبرى، كاین حتى (l'auto/entreprenariat)، يعني التشغيل الذاتي.

الآن التكوين المهني عندو قدرات باش يواكب الشباب اللي عندو رغبة في إنشاء المقاولة يواكبوا تكويننا في البداية، يديرو لو تكوين شهرين، 3 أشهر، 4 أشهر، يواكبوه خبراء في إنشاء المقاولة ويواكبوا المقاولة ويصاحبها لتنجح، هاذ الشئ مكاتب التكوين المهني الآن سيقدم هاذ الخدمة، ابداء، راه تنشأ أكثر من 16000 تقريبا مقاولة ذاتية فهاذ المجال، مناصب الشغل اللي أحدثها غادي تمشي حتى ل30000 منصب شغل، معنى ذلك أنه غادي تمشي إن شاء الله غادي يزيد كل سنة تيزيد واحد الشوية.

بالنسبة للنجاح في مجال الاستثمارات، أنا تنستغرب ما قيل، لأنه المؤشرات الدولية كتعطي المغرب على أن هو الأول حاليا في المنطقة في شمال إفريقيا، استقطب المغرب 12% من الاستثمارات نحو إفريقيا، 12% من الاستثمارات الموجهة نحو إفريقيا استقطبها المغرب، وهي تحدث 20% من مناصب الشغل المحدثه وطنيا، أظن بأن هذا شيء مهم جدا، وهاذ الشئ تيزيد المكانة ديال المغرب فهاذ المجال كما رأينا في خطاب جلالة الملك منذ قليل.

وأیضا خاصنا نعتزو بأن الصادرات، الصادرات فهاذ المجالات الصناعية تزداد سنة بعد سنة، هاذي الصادرات، احنا نتعرفو بأن صادرات السيارات كل سنة كتزداد من بين سنة 2015 ل2016، في 2016 ازدادت بالمقارنة مع هاذ السنة اللي قبل منها بـ 11% صادرات في مجال السيارات، في مجال الطائرات بـ 14%، في مجال الصناعة الغذائية بـ 5% تقريبا، في مجال النسيج زاد بـ 8% بمعنى ذلك أنه دور الصناعة في الصادرات الوطنية يزداد سنة بعد سنة، صحيح مرة اشوية مرة جيد، ولكن تيزداد باضطراد، باضطراد يعني ما كاینش، ما كاینش تينقص يمكن النسبة باش تيزيد، تنقص اشوية وتزيد، النسبة باش تيزيد ولكن هو دائما هو يزيد، وهذا غادي يعطي المجال ديال الصناعات، يعطيها واحد الدفعه قوية، الصناعة في المستقبل، واحنا إذن متفائلون بالنسبة للرقم اللي قلنا أنه غادي نقفزو من دور الصناعة في الناتج

كاين الخلل في القطاعات الحكومية اللي فيها النقص أو فيها التأخر ونتفاوض حتى مع الناس، لأن أحيانا كيكون سبب إيصال المعلومة إلى المنظمات التي تقوم بالتصنيف في الوقت المناسب، والتفاوض معها باش نعرفو فين كاين الخلل، غادي إن شاء الله سنجمع مجموعة من الخبراء، بعضهم راه موجود الآن يعني في خلية ديال رئاسة الحكومة، غادي نوجدوهاذ اللجنة غادي تسيرو بنفس المنهجية باش سارت اللجنة ديال مناخ الأعمال اللي حققت بالتفاعل مع جميع الفاعلين والمتدخلين نتائج مهمة بالنسبة للمغرب، باش حتى في التنمية البشرية ما غادي تفي النهاية ديال هاذ الحكومة حتى نحققو فيها بإذن الله قفزات إيجابية

ويكون المؤشر إيجابي بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، شكرا لكم جميعا على

مساهمتكم البناءة.

وأعلن عن رفع هذه الجلسة.

محضر الجلسة الأولى بعد المائة**التاريخ:** الأربعاء 10 شوال 1438 (5 يوليوز 2017).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.**التوقيت:** ثمان دقائق، إبتداء من الساعة الثامنة والدقيقة التاسعة والثلاثين مساء.**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 74.16 المتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

أعلن عن افتتاح جلسة أخرى تشريعية هذه المرة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة، اللي مازال غادي تبقى معنا هنايا.

هاذ الجلسة مخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 74.16 المتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات، والمودع لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة.

كما تعرفون جميعا هاذ المشروع قانون فيه مادة فريدة، نحن مدعوون لدراستها والتصويت عليها.

أعطي الكلمة لتقديم مشروع القانون للسيدة الوزيرة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين.

بداية يشرفني ويسعدني أن أقدم بين أيديكم وأمام هذا المجلس الموقر، بمشروع القانون رقم 74.16 يقضي بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات، بعد أن تمت المصادقة عليه بالإجماع داخل اللجنة المختصة، لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المحترمة، المنعقدة بتاريخ 21 يونيو 2017.

وهذه مناسبة لأجدد الشكر للسيد الرئيس والسادة أعضاء اللجنة على تفاعلهم الإيجابي مع مشروع هذا القانون وعلى تصويتهم الإيجابي كذلك على هذا القانون وعلى تفاعلهم - كيفما قلت - الإيجابي، نظرا لأننا اليوم بصدد لكي لا أطيل عليكم السادة المستشارين، اليوم هذا

المشروع القانون نتقدم به بين أيديكم من أجل ملاءمة المادة 108 لأن هذا القانون كان قد صدر، وكانت فيه المدة المحددة للتنفيذ وهاذ المدة المحددة التي حددت في سنة، يعني.. ف 2014، وكان المفروض أن ينتهي في 2016 أن كل التعاونيات تلائم قوانينها الأساسية مع مقتضى القانون الجديد، لكن كانت هناك صعوبات.

فاليوم الإحصائيات تؤكد أن تقريبا 12000 تعاونية من 16000 تعاونية لم تستطع أن تلائم أنظمتها الأساسية مع مقتضيات القانون الجديد، وتعلمون أن هذا القانون فيه الكثير من الإيجابيات المرتبطة، بأولا تيسير تأسيس تعاونية وإحداث سجل عمومي خاص بالتعاونيات، وكذلك أمور مرتبطة بالحكمة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

فاليوم نعرض عليكم مشروع هذا القانون من أجل التصويت ومن أجل تخصيص هذه المادة 108 اللي هي مادة فريدة من أجل ملاءمة تمديد الأجل لتصل إلى 31 دجنبر 2019، وذلك لنتمكن مجموع التعاونيات القائمة، يعني التعاونيات القديمة اللي تأسست قبل هذا التاريخ، قبل تاريخ صدور هذا القانون من أجل ملاءمة أنظمتها الأساسية.

وكما لا يخفى عليكم، السادة والسيدات والمستشارين والمستشارات، أن هذا القانون عندو أهمية، وعندو راهنية، وهناك انتظار كبير اليوم في الحركة التعاونية المغربية لملاءمة مقتضيات هذا القانون مع ملاءمة تمديد أجال التنفيذ في هذا القانون لكي لا تتعرض، تفقد هذه الهيئات لكي لا تفقد الاتحادات لكي لا تفقد أرضيتها وهيئاتها القائمة.

فإذن لاشك أن هذا سيكون مصادقتكم اليوم ستكون إضافة وتفاعل إيجابي من أجل مواكبة ودعم الحركة التعاونية في بلادنا، وأكتفي بهذا القدر، السيد الرئيس.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الصمد مريمي مقرر لجنة المالية والتخطيط، وزع.

طيب، قبل ما ننتقلو للتصويت على هذه المادة الفريدة اللي يتكون منها مشروع القانون، أذكر الجميع بمضمون ما جرى الاتفاق عليه على مستوى ندوة الرؤساء، اتفقت على أساس أن تسلموا مداخلات الفرق مكتوبة للرئاسة، فالرجاء من الفرق والمجموعات موافاة الرئاسة بمداخلاتها باش ندخلوها في الأرشيف ديال المجلس دون تلاوة أسماء الفرق، اللي عندو مداخلات مكتوبة يعطيها لنا، واللي ما عندوش يمكن يوافقنا بها فيما بعد.

وأستأذنكم لكي نمرو بسرعة إلى التصويت على هذه المادة الفريدة

وتعلمون أيضا أن من بين الأسباب التي جعلت التعاونيات لم تلاثم أنظمتها الأساسية مع مقتضيات القانون هو تأخر صدور النصوص التطبيقية.

فلو أن الوزارة أخرجت النصوص التطبيقية وجميع المراسيم التنظيمية، واستكملت البنية التشريعية المرتبطة بقانون التعاونيات في وقت معقول لما كان هناك من داعي لمشروع القانون هذا المعدل للمادة الفريدة 108.

وعلى العموم، بما أن هذا النص جاء للتشجيع على إحداث التعاونيات وتقويتها، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة لن نخرج عن الإجماع الذي حظي به هذا المشروع على مستوى اللجنة، وبالتالي نصوت عليه بالإيجاب.

2. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة مشروع قانون رقم 74.16 يقضي بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات، هذا المشروع الذي يهدف بالأساس إلى إعطاء الفرصة للتعاونيات والاتحادات المعنية من أجل تسوية وضعيتها تجاه مقتضيات القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

يعتبر القطاع التعاوني، بالمفهوم المتعارف عليه عالميا، المكون الأساسي للاقتصاد الاجتماعي، والإطار الأكثر استجابة لحاجة التشغيل الذاتي، ويضطلع بدور حيوي في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، كما يساهم بفعالية في التنمية المحلية. إذ تعتبر التعاونية مقابلة من نوع خاص، رأس مالها هو العنصر البشري الذي تعتمده كفاعل أساسي في التنمية، وتجعل منه غاية من حيث تحسين مستوى العيش، وتتميز التعاونية بارتكازها على قيم التضامن والمشاركة والمساواة والمسؤولية.

ولابد لنا أن نشير إلى أهمية مساهمة القطاع التعاوني في مجال تنمية الثروات وإحداث فرص الشغل والمحافظة على الموارد الطبيعية والمحيط البيئي للإنسان وتحسين مستوى عيش العاملين به، في تكامل مع الأهداف العالمية الجديدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما أن مسار القطاع التعاوني يتطلع إلى مزيد من التطوير، لابتلاءم وما تزخر به الثقافة المغربية الأصيلة من قيم التعاون والتضامن، لذا يجب العمل على تعبئة الجهود لتحويل الحركة التعاونية وقطاعها

اللي كيتألف منها مشروع القانون، من يوافق على هذا المشروع؟
الموافقون: إجماع.

إذن ليس هناك معارضون وليس هناك ممتنعون فيما أفترض.

وأعرض مشروع القانون برمته، بالإجماع. بلا ما ندير ذيك المسطرة الممتنعون والمعارضون ياك بالإجماع؟ ليس هناك معارضون وليس هناك ممتنعون.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع القانون رقم 74.16 المتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

أشكركم جميعا.

ورفعت الجلسة، وإلى مناسبة أخرى.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 74.16 المتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسنا الموقر يهدف إلى تعديل مادة فريدة هي المادة 108، من القانون المذكور أعلاه، والتي حددت للتعاونيات واتحاداتها أجل سنة لملاءمة أنظمتها الأساسية لتطابق أحكام هذا القانون، وبالنظر لكون هذا الأخير يهدف أساسا إلى التشجيع على إحداث التعاونيات وتقويتها، ليكون في مقدورها تطوير أدائها وتنمية مواردها، بما يمكنها من إنتاج الثروة وخلق مناصب الشغل وامتلاك القدرة على المنافسة ومجابهة تحديات السوق.

إلا أننا، السيدة كاتبة الدولة، وإن كنا نتفق معكم من حيث المبدأ حول ضرورة مشروع القانون رقم 74.16 وما جاء به من تعديل يتيح فرصة أخرى أمام التعاونيات للخضوع لأحكام القانون 112.12، فإننا لن نترك الفرصة تمر دون أن نسجل استغرابنا الشديد من تأخر صدور النصوص التطبيقية المرتبطة بالقانون السالف الذكر، والذي تتحمل فيه الوزارة كامل المسؤولية، فأنتم تعلمون أكثر من غيركم مدى أهمية النصوص التطبيقية والمراسيم التنظيمية لتزليل أي نص قانوني،

الاقتصادي لتكون من رافعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، علاوة على توحيد الرؤى والتوجهات لبلورة إطار قانوني، يتضمن المقتضيات الرئيسية التي ستكون حجر الزاوية للمقابلة التعاونية الإفريقية.

ويتميز القطاع التعاوني بالمغرب بالحضور القوي للمرأة والشباب حيث تشكل التعاونيات النسوية أزيد من 15 بالمائة من النسيج التعاوني، التي يبلغ عددها حوالي 16.000 تعاونية تعمل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتضم حوالي 500.000 متعاون ومعاون.

لذا، فإننا نعول على هذا القانون من أجل توظيف جهود المنتجين، في إطار من التضامن لتحديث وتنمية مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بقطاعات مختلفة، مبرزة مساهمة القطاع في توفير المزيد من فرص الشغل وتنظيم القطاع غير المهيكل، ومساعدة صغار المنتجين للرفع من مداخيلهم وإدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا نؤكد في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على دعمنا وتصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون رقم 74.16 يقضي بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.

3. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اكتسى مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات، في هذا الإطار أهمية كبرى، على أساس المراهنة عليه لتأهيل القطاع التعاوني وجعله أكثر فعالية وقدرة على التوفيق بين مخطط المجتمع المتضامن والرؤية المقاولاتية عبر خلق فرص شغل جديدة وإحداث مشاريع مدرة للدخل وإدماج الضعفاء اقتصاديا في مشاريع تنموية محلية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا القانون استثنى بشكل صريح من تطبيق أحكامه: تعاونيات الإصلاح الزراعي التي تظل خاضعة للقانون رقم 1.72.278 الصادر بتاريخ 29 دجنبر 1972، واستثنى بشكل ضمني التعاونيات السكنية من خلال عدم التطرق إليها ضمن أصناف التعاونيات التي نص عليها، على أساس وجود مشروع قانون (رقم 32.13) خاص بهذا الصنف المتميز من التعاونيات بسبب تفاقم المشاكل المرتبطة به ينص على إلحاقه بوزارة السكنى، عوض مكتب تنمية التعاون، كما يضع للتعاونيات مسطرة تأسيس خاصة ويحدد شروط اقتناء العقارات وينص على ضرورة التأكد من الخصائص التعميرية للعقار المزمع اقتناؤه ويمنع الانضمام في نفس الوقت إلى أكثر

من تعاونية.

وفي كل الأحوال، فإنه يرجى من هذا المشروع وضع الآليات القانونية القادرة على معالجة إشكالية النهب التي تتعرض إليها أموال الناس في قطاع التعاونيات السكنية مقارنة بباقي التعاونيات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وجدير بالذكر أن مشروع القانون قيد المناقشة هذا؛ تسعى مقتضياته أساسا إلى:

- تبسيط مسطرة التأسيس من خلال الاكتفاء بالتصريح، عوض مسطرة الترخيص؛

- الاكتفاء بخمسة أعضاء، عوض سبعة سابقا، كحد أدنى سواء بالنسبة للتأسيس أو للاستمرارية؛

- السماح بتأليف التعاونيات من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا؛

- تصنيف التعاونيات بشكل صريح من خلال تقسيمها إلى "تعاونيات يزودها أعضاؤها بمنتجات قصد بيعها للأغيار بعد تحويلها، أو بخدمات قصد تقديمها إليهم"، "تعاونيات إنتاج المواد أو تقديم الخدمات لفائدة أعضائها" و "تعاونيات تقدم عملا مأجورا لفائدة أعضائها؛

- إحداث سجل محلي لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية يسهل الإطلاع على التقييدات ويكرس الشفافية، إضافة لوجود سجل مركزي يمسكه "مكتب تنمية التعاون"؛

- إمكانية المشاركة في الصفقات العمومية؛

- السماح للتعاونيات بتوسيع أنشطتها من خلال إنجاز عمليات تجارية مع الغير؛

- وجوب تسيير التعاونية من طرف مجلس إدارة في حالة تجاوز رقم معاملاتها خلال سنتين متتابتين خمسة ملايين درهم أو فاق عدد أعضائها 50 عضوا؛

- عدم وجوب تعيين مراقب للحسابات إلا إذا فاق رقم المعاملات السنوي 10 ملايين درهم عند اختتام سنتين متتاليتين، علما أن هذا التعيين كان من قبل إجباريا وأحيانا مكلفا أو مستعصيا بحكم تمرکز مراقبي الحسابات في المدن الكبرى؛

- انتخاب لجنة للرقابة من بين الأعضاء غير المسييرين تناط بها مهام الفحص والمراقبة وإنجاز تقرير يعرض على الجمعية العامة.

ولعل السؤال المطروح هو هل هذه المقتضيات الجديدة كافية للنهوض بالتعاونيات؟

الممارسات الطفيلية المتمثلة مثلا في تحكم البعض في مستوى أسعار اقتناء المواد الأولية وفي قنوات التسويق، كما هو حال تعاونيات الصناعة التقليدية، من جهة ثانية. لذلك، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

في كل الأحوال إذا كان القانون الجديد يسعى إلى تجاوز ما كان يعتبر ثغرات ارتبطت بالقانون القديم، فإن تحقيق انعكاسات إيجابية إضافية يظل مرهونا بضرورة تجويد أداء التعاونيات من خلال مواكبتها ومساعدتها على الاندماج في اقتصاد السوق من جهة، والقطع مع

محضر الجلسة الثانية بعد المائة**التاريخ:** الثلاثاء 16 شوال 1438هـ (11 يوليوز 2017م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الصمد قيوج، الخليفة الأول لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وسبع عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين مساء.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الصمد قيوج، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة الشفهية للسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

لقد توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشروع القانونين التاليين:

أولا، مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 2014.

كما أحال فريق العدالة والتنمية على مكتب المجلس مقترح قانون يرمي إلى تغيير قانون رقم 43.95 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.96.106 الصادر في 21 ربيع الأول 1417 الموافق ل 7 غشت 1996 والقاضي بإعادة هيكلة الصندوق المغربي للتقاعد.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي

الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية، حول الترخيص لمؤسسة القطاع الخاص للتعليم إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 11 يوليوز 2017، فقد بلغ:

- عدد الأسئلة الشفهية: 29 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالاً.

كما نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، حول الآلية...

نقطة نظام في التسيير السيد الرئيس؟ نعم، في تسيير الجلسة، تفضلوا.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

هذه نقطة النظام التي غندلي بها كتدخل في صميم الدور الرقابي للبرلمانيين أول للبرلمان على الحكومة.

وابغيت نخبر السيد الرئيس ومن خلاله السادة المستشارين والرأي العام على أن حزب الأصالة والمعاصرة ومن خلال الفريقين في البرلمان، مجلس النواب ومجلس المستشارين، اليوم كندسحبو الأسئلة، نمتنع عن طرح الأسئلة على الحكومة، اعلاش؟ ابغيت نوضح اعلاش السيد الرئيس، وإلى اسمحتي، لأن هناك حدث حصل يوم البارحة هز الرأي العام الوطني وهز الضمير الحقوقي والوطني.

نقطة نظام، السيد الرئيس، في جدول الأعمال، السيد الرئيس، عفاك، في جدول الأعمال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الفريق، أنت واحد من الناس اللي صوتوا على النظام الداخلي الذي ينظم، واسمح لي الله بخليك ولا ما غاديش نبدأو الجلسة بالمشاحنة.

هناك نظام داخلي هو اللي كيحكم على الجميع باش نسيرو هاذ

إذا كان، السيدة الرئيسة، نقطة نظام راه نفس الجواب اللي قلت للسيد رئيس الفريق ديال الأصاله والمعاصرة، إذا كانت تدخل في إطار التسيير فذلك حقمك في إطار دقيقتين، في إطار القانون الذي يحكمنا جميعا وهو القانون الداخلي، وإذا كانت خارج تسيير الجلسة راه ما غادي يكون إلا تطبيق القانون وهو نقطع الكلام، هو هذالك الشي ما ابغيناش نديروه ولكن هذا القانون اللي صوتو عليه جميعا.

لذلك، ابغيتو نقطة نظام تفضلوا، اسمح لي السيد الرئيس.

هذالك الشي سواقي.. أنا، الله يخليك السيدة الرئيسة، لا، أنا اللي كنترأس، أنا اللي تمنعني الكلمة السيدة الرئيسة، ابغيتو نقطة نظام كانت فيما يخص تسيير الجلسة فلکم ذلك، والقانون الداخلي يجيز لكم ذلك فتفضلوا وإن كان غير ذلك فأنتم راه عارفين تطبيق القانون.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس على سعة صدرکم ومنحکم لنا نقطة نظام هذه.

عادة ما يتغيب الوزراء عن حضور جلسات البرلمان، اليوم حاضر معنا السيد وزير حقوق الإنسان، أول أمس السبت تعرضوا مناظليين حقوقيين للقمع، والبارح هناك مشاكل في...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، اسمح لي، سأكون مضطر لقطع الكلام عليك.

السيد الرئيس، السيد الرئيس، الله يخليکم راه ما شي طريقة باش نبدأو تسيير جلسة دستورية يشاهدها جميع المغاربة، إلى ما احترامنا احنا كمستشارين القانون الداخلي الذي صوتنا عليه جميعا فمن تريدون أن يحترمه؟

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق ديال العدالة والتنمية، الكلمة لكم السيد الرئيس.

السي حيسان، السي حيسان احترام زملاء ديالك الله يخليك.

السيدة الرئيسة اتقي الله واتقي الله في زملائك، احتراموا القانون الداخلي، تفضل السيد الرئيس، تفضل في إطار نقطة نظام أو لا في تدخل ديال الفريق ديالکم؟

المستشار السيد نبيل شيخي:

في نقطة نظام.

السيد رئيس الجلسة:

السي حيسان، السي حيسان.

الجلسة، نقطة نظام حددها القانون الداخلي في الفصل 118، اللي صوتو عليه، السيد الرئيس، وعلى جميع السادة المستشارين، لما كتكون في تسيير الجلسة عندکم الحق باش تطرحوها في حدود دقيقتين.

ابغيتو، السيد الرئيس، أنکم ما توضعوا الأسئلة هذالك الحق ديالکم، ولكن، السيد الرئيس، باش نعطيک كلمة خارج المادة 118، غادي نكون في حرج وإلا غادي يطلب أي واحد فالسادة المستشارين وغادي نكون أنذاك في حرج.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

أعتقد وإلى اعطيتني غير اشوية ديال الوقت أنا راه في الموضوع ديال سير الجلسة، لأنه فريق يمتنع عن طرح الأسئلة لهاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

هذالك حدث حسب رأيکم، السيد الرئيس، ليس تسيير الجلسة، أنا أسير جلسة، إذا تبين أن هناك عيب عندکم الحق تطرحوه، السيد الرئيس، ومع الفرقاء ديالکم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

نريد أن ننبه، هذا تنبيه ودق لناقوس الخطر على أن هناك من يسعى، السيد الرئيس، لجر البلاد إلى المجهول من خلال تجاوزات وخروقات خطيرة جدا...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، غادي نضطر نقطع عليكم الكلام لأنکم خرجتم على...

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال ديالهم، السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

تنطلب الهدوء، السيد الرئيس، باش يمكن لي نطرح السؤال، كنطلب الهدوء والوقت.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

وخلينا بعدا نفضيو هذي، السي حيسان غير بلاتي، طلبتم نقطة نظام راه تنشوف فيکم وغادي نجاوبکم، ولكن ما يمكنش نتعامل مع 3 ديال الفرق تيتكلموا في نفس الوقت، إذن الانتظار من فضلکم.

السيد الرئيس، ماشي في تسيير الجلسة، هذي مسألة سياسية لكم الحق كفريق ولكن ماشي فهاذ المحطة، إوا السي بنعزوز، السي بنعزوز راه ما يمكنش تصادروا الحقوق ديال الإخوان المستشارين من جميع الفرق، راكم تكلمتو وابغيتو تسحبو الأسئلة ديالكم، هذاك الشي الحق ديالكم، ولكن باش نعطيكم الكلمة في التسيير إذا كان تسييري تشوبه أي مشاكل لكم الحق.

السي بنعزوز، السيد الرئيس، السي بنعزوز، السي بنعزوز، تكلم معي الله يرضي عليك، أنا رئيس ونتعاونو باش نسيرو الجلسة، الله يجازيك.

السيد الوزير، من فضلكم اشوية ديال الهدوء من فضلكم، خليونا ننطلقو راه اللي عندو شي حق غادي ياخذو في إطار القانون الداخلي الذي صوتنا عليه جميعا واتفقنا عليه جميعا، إلى ما احترامناه راه ما يمكن تمشي هذه الجلسة ولا الجلسات المقبلة.

إذن أرجوكم الإخوان الفرقاء نحن في جلسة دستورية كل واحد يعبر على الرأي ديالو في إطار الوقت اللي عندو، نشكركم جميع، الكلمة لكم السيد الوزير، طلبتم الكلمة ياك السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمت،

أنا فقط أريد أن أؤكد، الحكومة معبأة للإجابة على كل الأسئلة، أي طلب إحاطة يتعلق بأية قضية نحن معبئين للإجابة.

السيد رئيس الجلسة:

السي حيسان خلي السيد الوزير يتكلم.. شكرا، السي حيسان، السي حيسان أرجوك.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال الموجه للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، تفضلوا أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواتي المستشارين المستشارات،

نسائلكم، السيد الوزير، حول الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في ظرف دقيق يتميز بعودة الحديث عن شهادات ومزاعم للتعذيب، نريد

السيد الرئيس، لكم الكلمة في إطار نقطة نظام، السيد الرئيس، ولا في إطار التدخل ديالكم.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس...

السيد رئيس الجلسة:

السي حيسان، إذا عندكم شي سؤال طرحوه في إطار الجلسة الدستورية، ولكن راه ما غاديش تعطلوا العمل ديال جلسة دستورية بهذه الطريقة السي حيسان، السي حيسان اتقي الله في زملائك، تفضل السيد الرئيس.

تفضل السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

نحن في جلسة دستورية، احنا ما كان عندنا لا نقطة نظام ولا الو، ولكن يبدو أن الأشغال ديال الجلسة الدستورية الآن ارتبكت.

السيد رئيس الجلسة:

ما ارتبكت والو، القانون سوف يطبق، السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

ارتبكت بسبب عدم احترام مقتضيات النظام الداخلي.

السيد رئيس الجلسة:

أنا رئيس الجلسة، السيد الرئيس، وأنا الساهر على تطبيقه، تفضلوا.

المستشار السيد نبيل شيخي:

أنا أتمس منكم، السيد الرئيس، أن تطبقوا مقتضيات النظام الداخلي، الهيئة السياسية اللي عندها موقف من شي حاجة، ابغات تدير بيان سياسي تمثلي تدير بيان سياسي ديالها، اللي عندو شي سؤال يمثلي يدير السؤال ديالو في إطار.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، اطلبتو الكلمة؟

السيد الوزير، السيد الوزير، السيد الرئيس، السيد الرئيس، استمعنا لكم السيد الرئيس، السيد الرئيس، السيد الرئيس.

السيد الوزير، ممكن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أولا نحن نثمن دوركم، السيد الوزير، خاصة في هاذ المرحلة من خلال اللقاء التواصلي الذي نظمتموه مع الجمعيات الحقوقية لإثارة بعض الإشكالات الحقوقية المرتبطة بأحداث الحسيمة أساسا.

لكن لا نخفيكم بأن الحركة الحقوقية والمجتمع بشكل عام قلق جدا من جراء مجموعة من التجاوزات، ليست فقط المرتبطة بالتعذيب، آخرها الفيديو الفضيحة التي صدر البارحة بطريقة مهينة وقاسية وحاطة من الكرامة الإنسانية تمس المواطن ناصر الزفزافي.

نحن، السيد الوزير، نريد أن نعبر لكم عن قلقنا الشديد من جراء ما تعرض له الوقفات الاحتجاجية السلمية أمام البرلمان، واستهداف النشطاء الحقوقيين، بل أصبح استهداف ناشطين وشخصيات حقوقية معروفة.

السيد الوزير،

نحن نعبر لكم عن قلقنا الشديد من جراء عدم تحمل المسؤولية الكاملة لبعض المسؤولين الحكوميين.

في هذه القبة، السيد وزير الداخلية وعدنا بفتح تحقيق حول التجاوزات التي عرفتها أحداث الحسيمة من جراء اقتحام البيوتات وتحطيم أبواب المنازل، لا ينبغي أن نكتفي بالإصلاحات، نريد تحقيقا واضحا عبر عنه السيد وزير الداخلية في هذه القبة، نريد نتائج وترتيب المسؤوليات اللازمة والحسابات اللازمة.

السيد الوزير،

السيد وزير العدل له مسؤولية أساسية فيما يتعلق بالتعذيب في انتظار التحاق النيابة العامة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، هو يرأس النيابة العامة إلى حدود الساعة، ينبغي أن يأمر بفتح بحث وتحقيق في جميع ادعاءات التعذيب التي أكدت الخبرة الطبية الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأنها ادعاءات ذات مصداقية.

والشرط الذي صدر البارحة يؤكد هذه الادعاءات ويؤكد هذه المزاعم ويؤكد بأننا بصدد بالفعل شيء ينبغي أن نقلق عليه جميعا.

لنا نحن الثقة الكاملة فيكم، السيد الوزير، لكن بدون شك نريد أن تتحملوا مسؤوليتكم إلى جانب إخوانكم في الحكومة من أجل تقديم الجواب اللازم، هناك الآن نقاش واسع على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، يريد الناس أن يطمئنوا هل قطعنا مع هذه التجاوزات أم

تصوركم لهذه الآلية، ونريد أيضا الحديث عن الإجراءات الراهنة من أجل التصدي لهذه الظاهرة التي لا نريدها أن تعود لمغرب ما بعد دستور 2011.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيادة الرئيس.

السيد المستشار،

الموضوع هو الآلية المتعلقة بالوقاية من التعذيب. موضوع التعذيب هو موضوع واسع وكبير ولا يسع الوقت للحديث عنه، ولكن أؤكد لكم أنني مستعد للمثول أمام المجلس الموقر للحديث بإسهاب وبتفصيل في الموضوع.

بالنسبة للآلية فمرجعيتها هي البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الوقاية من التعذيب، هاذ البروتوكول الذي وافق عليه المغرب وصادق عليه وبالطبع خلال المرحلة ديال تجسيد مقتضيات هاذ البروتوكول، وذلك بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

وبالفعل تم الاشتغال منذ 3 سنوات تقريبا على هاذ الآلية، والتي سيحتضنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبالتالي تم إعداد مشروع قانون بهذا الشأن، هاذ المشروع يعطي لهذه الآلية ما نص عليه البروتوكول الاختياري بشكل دقيق، وسيعرض عليكم هاذ المشروع للمصادقة.

بالطبع إذا أردتم أن تعرفوا بعض التفاصيل، فهذه الآلية يمكنها أن تزور أي مكان محتجز فيه شخص أو يحتمل أن يكون فيه شخص محتجز من أجل الوقوف على يعني أوضاعه لحمايته من أي تعذيب واقع أو محتمل.

طبعا تتقدم التوصيات، تتقوم بجميع المهام الذي يناط بأي آلية.

طبعا لما نقولو المجلس الوطني لحقوق الإنسان تنقولو بأنه ضمن مكوناته سوف تحدث هذه الآلية والتي سيكون أعضاؤها من أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث إن الجمعية العامة هي التي تختارهم باقتراح من الأمين العام على أن جميع شروط الاستقلالية التي ينص عليها البروتوكول سنعمل على أن تكون مضمونة، سواء بالنسبة لما نصت عليه معايير باريس أو ما نصت عليه الاتفاقية ديال التعذيب والبروتوكول الملحق بها.

شكرا.

التأجيل أيضا نضيف السؤال: ما هي أسباب التأجيل ولماذا التأجيل وإلى متى؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين.

السيد الوزير،

كان مقررا عند بداية الشهر الجاري تنفيذ قرار الحكومة بتعويم العملة الوطنية الدرهم، وهو ما أثار موجة من ردود الفعل، خاصة بعد المضاربات التي تورطت فيها المؤسسات البنكية لشراء العملة، بلغت أزيد من 44 مليار درهم حسب بعض المنابر الإعلامية، الأمر الذي يعني تدني انخفاض قيمة الدرهم وانعكاسه سلبا على الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للمواطنين.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي أسباب نزول هذا القرار؟ وما هي التدابير والاحتياطات المتخذة لتفادي انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على بلادنا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في نفس السياق، السيد الوزير، ابغيناكم تعطونا إيضاحات لنا وللرأي العام حول تداعيات هذا الموضوع ديال تغيير صرف العملة المغربية والضمانات اللي وضعتها الحكومة للحيولة دون أي انعكاسات سلبية، خاصة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وشكرا.

رجعنا إلى مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي صدرت بصدها توصيات وجمعة لهيئة الإنصاف والمصالحة، اعتقدنا معها أننا قطعنا جميعا مع تاريخ مظلم لا نريد أن نعود إليه أبدا.

هذه مسؤوليتكم فلنتحملها جميعا أمام هذا الشعب، أمام جلالته الملك، أمام جميع المواطنين الذين لهم الأمل في إمكانية الإصلاح في ظل المؤسسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

أؤكد أن جميع ادعاءات التعذيب تحال على الجهات المختصة للبحث فيها، أؤكد أن القضاء في إطار الاستقلال التام الذي أصبح يتمتع به من واجبه أن يذهب بعيدا في ترتيب جميع النتائج طبقا لما ينص عليه القانون، ولا عذر لأحد في أن لا يطبق القانون.

أؤكد أنه بخصوص ما تابعناه جميعا من صور غير مقبول نشرها، هذا استفزنا جميعا وتم الاتفاق على إجراء بحث، وقد أمر وزير العدل بذلك وقد أصدر الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بلاغا بهذا الشأن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى وقت جوابكم، شكرا.

نتنقل للأسئلة الموجهة للسيد وزير الاقتصاد والمالية حول موضوع ذات أهمية، وهو نظام صرف الدرهم والتي تجمعها وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بأربعة أسئلة لكل من الفريق الاشتراكي والفريق الحركي والفريق الاستقلالي، وكذلك أعضاء مجموعة العمل التقدمي، إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

هاذ السؤال حول تعويم الدرهم كنا طرحناه قبل ما يقع التأجيل من طرف الحكومة، إذن كنا نريد أولا أنذاك تنوير الرأي العام حول خلفية هذا القرار والمخاطر المحتملة والإيجابيات الممكنة، ولكن لما وقع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي، تفضلوا السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، نعلم جيدا بأن السياسة النقدية والسياسة المالية تلامس بشكل قوي وتعتبر جانب من جوانب السيادة.

ثانيا، أن مسار أو سيروية تعويم الدرهم ليست وليدة اليوم، بل انطلقت في إطار التزامات المغرب مع شركائه في الخارج، وانطلقت منذ سنة 2011 ثم تطورت 2015 ووصل الوقت إلى تسريع المسلسل.

ثالثا، أن التصريح الحكومي لم يرد فيه إطلاقا ما يهم هذا الموضوع المتعلق بمشروع تعويم الدرهم في خضم المشاكل والأزمات والتقلبات الاقتصادية.

كذلك البرامج السياسية للأحزاب السياسية المكونة للحكومة لم يرد فيها على الإطلاق، باستثناء واحد من خلال 55 إجراء.

اليوم كنتفاجأو بأن بقدر ما أن هناك الإصرار على تمرير هذا المشروع، بقدر ما توقف بشكل مفاجئ.

البواعث أو المظاهر أو المؤشرات الخطيرة أن المعنيين بالأمر من اقتصاديين وبالخصوص المقاولات الصغيرة والمتوسطة لم تستشر في هذا الموضوع، رغم أنها تستحوذ على ما يزيد عن 70% من النسيج الاقتصادي الوطني.

ثانيا، أن الفاعلين الموثوق فهم من الأبنك خانوا مسار الحكومة بشكل قوي وبدون متابعة في ظرف أقل من شهر يتم تفريغ صندوق العملة الصعبة بأكثر من 40 مليار، هذا مشكل خطير بالنسبة..

ثالثا، في مجال كذلك الوضع الاقتصادي العام هناك تخوف لدى المجتمع من خلال ارتفاع والزيادة في الأثمان، فلذلك التأجيل الذي أعلن عنه رئيس الحكومة والحكومة بعيدة كل البعد عن هذا، وتركت والي بنك المغرب هو القائد لهذا المشروع والتأجيل بدون بيان الأسباب، هل التأجيل تأجيل أم أننا زائدون؟ فبالتالي نلتمس أنكم تعطيو للرأي العام وبالخصوص الفاعلين والمجتمع على الآثار السلبية لهذه الوضعية على معيشتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار وحدة الموضوع للإجابة على الأسئلة الأربعة، تفضلوا.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا على طرحكم لهذا السؤال الهام في هذه الظرفية بالذات والذي بالفعل يشغل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والرأي العام، وهي فرصة لتقديم بعض الشروحات والبيانات الضرورية حول هذا الموضوع الذي طبعنا يهمننا جميعا.

أولا بداية يجب أن نتوقف على المصطلحات، هناك من ذكر جزاه الله خير، المصطلح الأساسي اللي هو تغيير نظام الصرف ولكن نرى في النقاشات مصطلحات لا تعني المغرب أبدا، اللي هي التعويم أو التحرير أو تحويل الصرف، احنا ما تهضروش على هاذ الشئ، نتكلم عن تغيير في نظامنا الصرفي باش ما يكونش ثابت وغيمشي لواحد نظام صرف أكثر مرونة، وغادي نشرح لكم إلى جاتكم على خاطركم واحد الشوية أشنو هو المقصود من ذلك.

نظام الصرف في العالم، يعني كايين عدة أنظمة، ولكن في العالم كان اللي عندو الدولار والأورو هذالك الشئ ما تهضروش عليه، لأن هذالك هو اللي تيحدد الاقتصاد الدولي، ولكن كايين اللي عندو العملة ديالو اللي كتكون إما عندها نظام صرف ثابت واللي تيكون مرتبط بعملة أو بسلة من العملات، وكايين اللي كان عندو نظام صرف مرن وفيه درجات، فيه صحيح التعويم أو التحرير اللي تيمشي إلى أقصى الدرجات، يعني ذاك العملة ديال ذاك البلد تتكون محولة يعني 100%. وكايين اللي فيه مرونة في نظام الصرف اللي يعني أنها تيبقى في سلة ديال العملات، ولكن هاذ الشئ اللي كنا يعني واللي مازال يعني تنفكرو فيه أنه يكون في واحد داخل واحد الهامش باش يبقى ما شي فقط مرتبط بعملة أو بعملات، يبقى أيضا مرتبط نوعا ما بالعرض والطلب، ولكن ملي تنشوفو العالم كلو اشحال ديال البلدان الآن عندها نظام صرف ثابت كايين 62، واشحال البلدان عندها نظام صرف إما متحرك أو عائم أو مرن، كايين 85، وكايين 20 بلد عندهم أنظمة صرف يعني متغيرة أو خاصة.

كايين فرق بين نظام الصرف المرن اللي هو (La flexibilité) والتحويل أو قابلية تحويل العملة اللي هي (La convertibilité)، احنا ما تهضروش الآن على (la convertibilité) تهضرو على (La flexibilité).

أشنو هو أهم المراحل اللي مر بها نظام سعر الصرف في بلادنا منذ

الاستقلال؟

الصدمات الخارجية.

إذن، هاذ سعر الصرف مرتبط هو طبعا هو نظام من صلاحيات الحكومة، ولكن التنفيذ والتطبيق والتدبير اليومي لسعر الصرف هو صلاحية البنك المركزي، ويمكن نقول لكم أنه في هذا المجال البنك المركزي يقوم بمجهودات جبارة وبمجهودات مهنية جدا.

هاذو هما الأسباب اللي أدت إلى التفكير ولا زال التفكير قائما في ميدان سعر الصرف أو نظام سعر الصرف.

هنا كنزيد نؤكد لكم الإخوان وهذه للتاريخ باش نبقاو عاقلين عليها، لأن ملي كنشوف النقاشات كنشوف المقارنة مع بعض البلدان، لسنا في هذه الحالة، لسنا في هذه الحالة، احنا في حالة أن عندنا اقتصاد يسمح لنا بواحد المقاربة إرادية تدريجية متحكم فيها، ماشي غير أجي وانتقل من نظام إلى نظام، إما كنتنقل فيه تحت القوة القاهرة لأن شي نهار كتصبح ما عندكش (Devises) ومن بعد كتدور مباشرة وكيكون انخفاض في العملة.

احنا عندنا المخزون ديال العملة الصعبة ديال 6 أشهر، عندنا هاذو هما (prerequisite) أو التحضيرات باش تغير.. عندنا إطار ماكرو اقتصادي يسير في طريق التوازن، العجز متحكم فيه، عندنا التضخم اللي هو أقر من 1%، هاذ العام غادي يكون تضخم 0.9%.

عندنا كل المقومات التي تسمح لنا في التفكير في تغيير نظام الصرف باش يكون أكثر مرونة وباش يسمح للمقاولات أنه يكون أكثر تنافسية وتكون أيضا كما قلت للاقتصاد ديالنا يكون أكثر قوة وأكثر متانة.

وكل الدراسات تثبت أن سعر صرف الدرهم الآن، هاذ سعر الصرف الدرهم هو منسجم مع الإطار الماكرو اقتصادي، بمعنى (pas de désalignement) بمعنى أنه نظريا، نظريا إذا كان هناك تحرير غيبقى سعر الصرف ديال الدرهم هو سعر الصرف الحالي نظريا، ولكن مع كامل الأسف من اللي كيقوع التحرير كيقون بعض المضاربات (هاذوك اللي داروا المضاربات دابا اشوية ضرهم الضو، يعني داروا حسابات خاطئة).

كتكون بعض المضاربات ولكن ماذا حصل في بلادنا؟ أنه كان فعلا عمليات إستباقية من بعض الفاعلين، ولكن كأكد لكم أن المخزون ديالنا ديال العملة الصعبة أو العملات الخارجية الآن نعيد يعني المستوى ديالو، الآن نعيد هاذ المستوى ديالو وفي آخر السنة غادي نرجعو في المستوى ديال بداية السنة اللي هو ستة أشهر، لأن كما قلت لكم وحتى من اللي كان هاذ العمليات الإستباقية كنا كنشوفو ماذا يقع في (marché noir) أو في السوق.

إذن اللي ابغيت نقول لكم أنه هذا المشروع هو مشروع هيكلية، مشروع اللي غادي يسمح للاقتصاد ديالنا باش يكون فيه تنافسية، صحيح أن الآن هناك يعني حتى تكتمل الصورة وتكتمل كل الدراسات،

- في 59 إحداث الدرهم ليحل محل الفرنك الفرنسي؛

- 73 تحديد قيمة الدرهم عبر سلة مكونة من عملات الشركاء الرئيسيين للمغرب؛

- سنة 90 إعادة توزيع هاذ السلة ديال العملات مع إدخال طبعا عملات أوروبية وتخفيض الدرهم آنذاك بـ 9.25%؛

- 99 إعادة هيكلة سلة العملات باستبدال العملات الأوروبية القيمة بالأورو؛

- و2001 وضع سلة للعملات فيها الأورو 80% والدولار 20%؛

- و2015 مراجعة أوزان سلة العملات باش يكون مطابقة لسياستنا الخارجية 60% الأورو و40% ديال الدولار.

دابا الآن عندنا واحد الهامش داخل سعر الصرف، النظام ديالنا ما شي ثابت 100%، نظام عندو سعر مرجعي اللي هو 60% الأورو، 40% ديال الدولار، ولكن كايين واحد الهامش ديال 0.6 يعني 0.3 الفوق و0.3 لتحت اللي طبعا.. وعندنا سوق للصرف اللي تيسغل هاذ الهامش، دابا أشنو هو الفكرة؟

أولا هاذ الفكرة ماشي جديدة، وذكرها الأخ المستشار، هي فكرة قديمة بدأت من سنة 2000، وكنا على وشك البداية فيها في سنة 2006 ملي كان عندنا فائض في الميزانية، وبدا الاشتغال فيها من 2010 بالبنك المركزي اللي تيسغل، لأن ما يمكنكش تدخل وتبدل نظام صرف بلا ما يكون عندك إعداد لهاذ التغيير، بدا تنشغلو من 2010.

هذه ليست مفروضة علينا من أي طرف كان، وأؤكد لها لكم مرة أخرى، هذا فكرة يجب، غنقول لكم، راه إلى ما درناهاش في الأسابيع المقبلة راه خصنا نديروها في الأشهر المقبلة، وإلى ما درناهاش في الأشهر المقبلة غنديروها في السنوات المقبلة، لأنه بلادنا وصلت لواجد الدرجة من الانفتاح، وبلادنا عندها واحد الطموح لأنها تكون اقتصاد صاعد وانفتاح على العالم، عندها واحد الطموح، عندنا الدار البيضاء القطب المالي ديال الدار البيضاء يكون عندو إشعاع دولي، عندنا واحد السياسة اللي امشينا أنه السياسة النقدية تكون مستقلة كل الاستقلال على الحكومة وهذا ما حصل، وغادي نجيبو لكم إن شاء الله مشروع قانون اللي القانون الأساسي لبنك المغرب، باش نزيدو استقلالية السياسة النقدية، ما يمكنش نبقاو في نظام الصرفي الثابت الآن، لأنه أدى الوظيفة ديالو، كان فعلا يعني وصلنا لواحد المستوى أنه يجب التفكير في تقوية مناعة الاقتصاد ديالنا وتقوية التنافسية ديالنا.

أعتقد كل الأحزاب في الانتخابات راهم تكلموا على تنافسية الاقتصاد، تنافسية الاقتصاد تقتضي أن تكون هناك مراجعة للسياسة النقدية ونظام سعر الصرف باش يكون هناك الحفاظ على تنافسية المنتجات المغربية في الخارج وحماية الاقتصاد الوطني من أثر

ولا على ميزان الأداءات، وبالتالي المفروض أنه التفكير الجدي في هاذ المسألة، أنا شخصيا المسألة اللي شفت الممثل ديال البنك الدولي تقول هاذ الشي راه مزيان..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار، الكلمة للفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

وتنشكروكم السيد الوزير على الجواب ديالكم والشروحات ديالكم في الحقيقة اللي احنا ماشي خبراء في الاقتصاد والمالية، ولكن ملي اسمعنا من خلال الجواب ديالكم تفهمنا بأن هناك مسائل اللي هي خاصها تأخذ بعين الاعتبار.

بنفس الشيء نتفهمو القرار المتعلق بتأجيل تنفيذ عملية.. أش نقولو التحويل ولا التعويم ولا التحرير ولا التليين؟ ما اعرفناش أشنو، لأن اللي تيروج دابا في الصحف وفي المسائل هاذي هي التعويم.

تحويل العملة الوطنية الدرهم أنكم مترددون ومتخوفون بتفعيل قراركم أو غير مقتنعون بهذه العملية أصلا، فهذا التأجيل أثار جدلا حول أسبابه، فبعض المراقبين والخبراء يرجعونه إلى وجود احتجاجات في بعض المدن مما يعسر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تغييب الأرضية الخصبة لتفعيل التحويل أو التعويم أو شوفوا انتما اللي اقربتو، السيد الوزير، بينما الآخرون يرجعونه إلى عدم جاهزية النظام النقدي الوطني لاستيعاب التحويل من نظام ثابت إلى آخر أكثر مرونة، مما يشكل مغامرة قد تحمل تداعيات وانعكاسات غير محمودة.

ونحن في الفريق الحركي إذ ننبه الحكومة إلى ضرورة دراسة قرار التحرير من جميع جوانبه واستحضار مدى انعكاسه على القدرة الشرائية للفئات المتوسطة والفقيرة قبل تنفيذه وأجرائه، مسجلا في هذا الإطار أهمية القيام بدراسات مقارنة واستحضار التجارب المماثلة للبلدان ذات الوضعية وذات النموذج الاقتصادي المماثل.

غير اللي ابغيت نقول لكم، السيد الوزير، بأن احنا تنعرفو واحد العدد ديال البلدان غير جيرانا راه إذا ديتي 10000 درهم ديال المغرب راه يعطوك خنشة ديال الفلوس، أمام هاذ الشي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت المخصص لردكم، السيد المستشار، الكلمة للفريق الاستقلالي في ما تبقى من الوقت.

هناك تأجيل لهذا الإصلاح إلى أن يدخل لحيز التنفيذ في الوقت المناسب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا فقط أردت الانتباه أن باقي لكم جوج دقائق ونصف، نظرا لأهمية الموضوع حتى تتمكنوا من الرد على التعقيبات.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار ما تبقى من الوقت، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

فعلا لكن، السيد الوزير، ما أقلقنا في حقيقة الأمر هو الارتباك اللي وقع مع الفاعلين المرتبطين بهذه العملية.

أولا، في التأجيل داخل المجلس الحكومي لتفعيل هذا القرار لم تتم الإجابة عليه.

المسألة الثانية، أنه السيد رئيس الحكومة في حوار مع القنوات التلفزيونية، قال لسنا مستعجلين، لسنا مستعجلين، المهم رخاها الله.

كذلك المسألة الثالثة هي التقليدية ديال والي بنك المغرب، والي بنك المغرب والي عرفناها كاملين.

المسألة الرابعة هي التهافت، احنا تنعرفو رأس المال جبان، والتهافت ديال الناس لشراء العملات الصعبة واللي أثر على احتياطي العملة الوطنية بحوالي 20% أو أكثر من 20%.

لذلك، السيد الوزير، احنا تنقولو هناك مخاطر محتملة مع هاذ العملية بالتأكيد، مخاطر محتملة تأتي من خلال أنه المقومات الكبرى للدخول في هذا النظام فيها مخاطر، نسبة النمو، هل نسبة النمو التي تحققها بلادنا قادرة؟ هل صناعتنا قادرة؟ هل العملة الوطنية الموجودة بضالة في الخارج ولا ما تيسول فيها حد، هل تسعف على الدخول في هذا النظام؟

لذلك، السيد الوزير، الصادرات أقل من الواردات، العجز ديال الميزانية، هاذي كلها مؤشرات.

لذلك التوضيح للرأي العام اللي مطلوب الآن، لماذا التأجيل؟ وإلى أي مدى سيكون هذا التأجيل؟ وهل بقدرة الحكومة والمكونات الفاعلة سواء السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والمنفذين للسياستين بجوج قادرين على أن يعطونا ضمانات، ضمانات لأن هذا النظام لن تكون له تداعيات، خاصة على القدرة الشرائية، واحنا تنعرفو احنا تنستوردو المحروقات وتنعرفو أنه التأثيرات المحتملة ديالها، لأن تنشربوها بالعملة الصعبة والتأثيرات ديال هذا لا على الميزان التجاري،

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا في الإجابة ديالكم كتنظن عدد ديال الخبراء غادي يتقاسموا معكم الضرورة ديال تغيير هاذ النظام بالنظر إلى واحد العدد ديال المعطيات اللي متواجدة الآن في بلادنا، وإن كان في بعض المواضيع فيها نقاش، يتعلق بالعلاقة بين الواردات والصادرات، يتعلق بالمخزون اللي عندنا ديال العملة الصعبة، إلى غير ذلك، وإن كنتو شرحتمو الدوافع والدواعي ديال هذا التغيير اللي يمكن يكون فيه الخير بالنسبة لبلادنا، خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الخارجية.

المشكل اللي وقع، السيد الوزير، اعلاش طرحنا السؤال، هو هاذ الشي كيكون إذا كان الفاعلين في الداخل والخارج مطمئنين إلى أن الساهرين على هذا النظام لاهي الحكومة أولا اللي مكلف بالتنفيذ ديال السياسة النقدية اللي هو بنك المغرب متحكمين من العملية برمتها، لأن عامل الثقة فهاذ الموضوع أساسي جدا، كون توضع كلشي، الأمور تكون صحيحة، ولكن إذا ما ابقاتش الثقة كيولي هاذ الشي اللي تكلمتو عليه ديال المضاربات وديال الطلبات كثير على العملة الصعبة ويمكن يخلق ويزيد في الإشكالية ديال ضعف العملة الوطنية.

إذن بالتالي هاذ الشي اللي وقع ابغيناكم تطمئنوا الرأي العام بأن هاذ الشي متحكم فيه، وفاش تكلمنا على هاذ المضاربات اللي تكلمتو عليها بشكل سريع وقلتمو بأن اللي داروها راه ما غاديش يستافدو منها، اللي صعيب ماشي هو أن الشخص يمكن يدير مضاربات أو مؤسسة.. المشكل هو أن اللي قام بهذه العمليات كما قالوا بعض الإخوان هم مؤتمنين على ابحال هاذ النظام هذا، ومن المفروض فيهم أنهم يحترموا بعض القواعد، يعني فاش واحد النسبة كبيرة ديال العملة الصعبة الوطنية تسحب في واحد الظرف صغير وتدار بدون علاقة ربما مع عمليات تجارية اللي كيضبطها القانون، هذا هو فين كاين الإشكال.

وإذن بالتالي ابغينا اليوم نخرجو بشي جواب ديالكم، السيد الوزير، يطمئن على أنه الميكانيزمات الموضوعية من طرف الحكومة ولا الساهرين على تنفيذ هذه العملية كلها راهم ضابطين اشغالاتهم، باش ما نوقعوش فالوقت اللي غادي توضعوا هذا النظام، ماشي بالضرورة تلنوا عليه، يتعمل في أي وقت فاش غادي يتوضع ما غاديش نعيشو بعض الحالات اللي يمكن عاشتها بعض الدول، لأن ما كانش واحد التخطيط مثبت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي في إطار ما تبقى من الوقت، 26 ثانية اللي بقات لكم السبي أعموبات لك.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الوزير.

أن التفاؤل أو الإفراط في التفاؤل قد يؤدي إلى عواقب وخيمة يصعب استدراكها كما حصل في عدة جهات، وأنا معكم التشاؤم القاتل يؤدي إلى الجمود والإفلات والخروج من الفرص.

المطلوب هو التحكم، فلذلك ندعو أن تتحكموا بشكل قوي، وهذا ما نتمناه، ولكن مع مراعاة وضع النسيج الاقتصادي وعلاقته بالمقولة الصغيرة والمتوسطة، وبالخصوص بالجانب المتعلق...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات، بقيت لكم أقل من 3 دقائق، اللي اعجبكم، نظرا لأهمية الموضوع اللهم تجيو أمام السادة المستشارين. السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

بداية، أود أن أطمئنكم وأطمئن الرأي العام وأطمئن المقاولات والمقاولين وأطمئن المواطنين، هاذي ماشي مغامرة، هاذي تم حسابها وتحضيرها لسنوات، وخاصنا نثيقو أيضا في البنك المركزي ديالنا وفي الوالي ديال بنك المغرب الذي يعمل عملا جبارا، راه دار اجتماعات متعددة مع الأبنك والمؤسسات البنكية، مع القطاع الخاص باش تمشي تديرهاذ التحويل خاص يكون عندك دراسة لاستهداف التضخم (le ciblage d'inflation) ودارها، خاص تتأكد بأن المنظومة البنكية قوية وقادرة على تديرهاذ النظام، درناها وتأكدنا منها، هاذ الشي ديال المضاربات خاصنا ما نضخموهش.

ما وقع أيضا أنه هاذي حاجة طبيعية أنه اللي كيديروا الواردات أو (les importateurs) الموردون يمكن لو وهذا من حقوقهم تغطية ديال سعر الصرف، من حقو، كاين أدوات مالية فهاذ المجال تم الأخذ بعين الاعتبارها.

غير اللي ابغيت نقول لكم أنه في تصورنا هذا المشروع تم أخذ كل الاحتياطات وكل الحذر في تصوره، والميكانيزمات، وكنعاود أطمئنكم، أنها ميكانيزمات جد حذرة وجد مضبوطة، وبأنه الطريقة ديال التصور ديال هاذ نظام الصرف المرن فيها كل الحذر باش ما يكونش هناك تأثير على القدرة الشرائية ديال المواطنين.

تنبغي نأكد لكم هاذ الشي هذا، ونبغي نأكد لكم أن القيمة ديال الدرهم ديالنا، سعر صرف الدرهم ديالنا الحالي راه هي القيمة الحالية، طبعا غادي نخضعوه من بعد فواحد الهامش ضيق للعرض والطلب وما نديروش خطوة حتى نكونوا متأكدين من الخطوة الموالية.

لأنه ما شي دائما يكون ظروف خارجية، تفلس لأن عندها موارد ذاتية ما كافياش، والناس كلهم كتعرف أنه (La plupart de nos entreprises sont sous-capitalisées)، تفلس لأن التدبير مفلس، تفلس لأنه هناك عوامل ذاتية، يمكن تكون هناك أيضا تفلس لأن ما دارتش عملية استباقية فيما يتعلق بنشاطها، ما دارتش استثمارات مواكبة، إلى آخره.

ولكن باش نديرو مقارنة، واسمح لي على هاذ المقارنة، لأن المقارنات بعض المرات تيكونوا فيهم إشكاليات، فإسبانيا أفلست 103000 مقالة في 2014 وفي ألمانيا 83000 وفي إيطاليا 75000.

اللي مهم أنه في إيطاليا وفي إسبانيا ملي كتفلس مقالة تتخلق يلاه مقالة واحدة، احنا ملي تفلس مقالة قلنا تتخلق 8 المقاولات، هناك تجديد للنسيج المقاولاتي، ما تعنيش أنه المقاولات ما عندهمش مشاكل، كاي مشاكل ديال التمويل من بعض الأبنك، أنا ما تعنيش.. كاي مشاكل ديال الخزينة، كاي مشاكل ديال الأداء، ديال يعني أجال الأداء، اللي خاصنا نعرفو أنه ملي تنقلو الإفلاس هكذا نظريا خاصنا نعرفو أشنوهما الأسباب التي أدت إلى الإفلاس.

أما إذا كان إفلاس فيه تجديد راه بعض البلدان كتساعد، لأن باش تنهي المقاولات ديالك خاصك تشجع أيضا المغامرة وتشجع المقاولين أنهم يستثمروا واخا من بعد يفلسون، لأن من بعد الإفلاس يمكن يكون نجاح آخر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا.

مسرور جدا، الفريق الاستقلالي هو تيسم التوضيح ديالكم والأمل والتفاؤل اللي كتجيوبه السيد الوزير، احنا معكم وتنحيبو فيكم هاذ الحماس والتفاؤل اللي كتبعثوه وكتضخوه في المجتمع ديال الشركات.

احنا كنأمنو بالقضاء والقدر، وتنقلو أن المفروض أن الشركات تفلس، لأن يمكن يكون عوامل عدم الضبط، عوامل بشرية من داخل الشركة، عوامل أخرى، ولكن اللي ما تكونوش احنا كحكومة كتسير ديالنا يكون سبب الإفلاس، وأجيو احنا بيناتنا نهضرو ونحطو، نبسطو الأمور أمام الواقع، والناس كتعرف اليوم أن هاذيك الصفقات العمومية خاصنا ندوزو للتصنيف، وإوا ما نوصلو للتصنيف، يا السيد الوزير، خاصنا التصنيف دالتجهيز، التصنيف دالإسكان، التصنيف ديال الشركات، وديال هاذيك (L'OCP)، ها الفوسفاط من هاذ الجهة، معناه أن التصنيف يمر عبر مراحل معقدة.

احنا ماشي متخوفين، احنا ماشي غير مقتنعين، كندسينو ونتحين الفرص طبعاً، ونديرو الدراسات اللازمة باش إن شاء الله نبدأ بالعمل فهاذ التحول واللي غادي يواكبوا، لأن كندشوف النقاشات غيواكبوا حملة تواصلية باش نزيدو مزيد من الشرح ومزيد من الطمأنة لكل الفاعلين الاقتصاديين ولعموم المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائماً في إطار الأسئلة الموجهة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، السؤال الخامس موضوعه ارتفاع عدد الشركات المفلسة، سؤال وضع من طرف الفريق الاستقلالي، تفضل السيد الرئيس لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، ألا تلاحظون أن عدد الشركات المفلسة أصبح في ارتفاع، مما يهدد فرص الشغل ويهدد التنمية في بلدنا، فما هو رأيكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

طبعاً بالأرقام في الخمس أشهر لهذه السنة هاذي المعطيات ديال المكتب المغربي للملكية الصناعية، ممكن أيضاً نعطيك الأرقام اللي اشوية متقاربة ديال (Inforisk)، ولكن نعطيك هاذي ديال المكتب المغربي للملكية الصناعية، تم خلق 19090 شركة في 5 أشهر، وتم إفلاس ما يزيد على 2304 شركة، معناه أن هناك 829 مقالة تتخلق مقابل 100 مقالة تفلس، يعني 8 ديال المقاولات تيخلاقوا وحدة كتموت، هذه سنة الحياة، حتى الإنسان، المقاولات...

اللي ابغيت نقول أن هناك تحسن في السنة الماضية، السنة الماضية تم على طول السنة خلق 40000 مقالة وإفلاس 5200 مقالة تقريباً. ابغيت نقول لكم أن في النظام الاقتصادي العادي أن تفلس المقالة (يمكن نعتبرو عادي) اللي خصنا نعرفو اعلاش تفلس؟ تفلس

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

ابغيت عاود ثاني نعقب على ما قاله السيد المستشار مع الحق باش نشوفو أشنوهما الأسباب الذاتية الموضوعية لإفلاس المقاولات، وأشنو هي الأسباب التي هي خارج يعني القدرة ديال المقاولين، والتي كما قلت راه أعطيت بعض الأسباب اللي فيها الحصول على التمويل، فيها يعني الأشياء مرتبطة ربما بالتنافسية ديال الاقتصاد، فيها أشياء اللي خارجة على..

اللي ابغيت نقول لكم عاود ثاني ونزيد نؤكد، غير نعرفو أشنو هما الأسباب، دابا ملي تناخذو واحد المقاولات الناشئة، هاذو (Les startups) واش تيعرفوا اشحال نسبة الإفلاس فيها؟ نسبة الإفلاس فيها 95%، ملي تخلق ذوك (les startups) 95% تيموتوا ولكن هذاك الخمسة اللي تبقوا تيكون عندهم يعني واحد النجاح باهر ويمكن يغطيو لك ذاك الخمسة يغطيو لك على 100، راكم تيعرفوا لهاذ الشي (les nouvelles) التقنيات الحديثة إلى آخره.

ذاك الشي اعلاش ابغينا نشجعو الشباب، وأنا ماشي فقط متفائل غير حيث كطبيعة، متفائل لأن عندي معطيات أن هناك فرصا كبيرة للاستثمار في بلادنا، وهناك يعني أفكار ومشاريع جيدة لبلادنا في خضم الحمد لله الاستقرار الذي ينعم به بلادنا، وفي خضم هذا التوجه ديال سيدنا الله ينصرو نحو إفريقيا ونحو العالم.

راه كاين أيها الشباب نوضوا استثمروا، ما تكونوش خايفين من الفشل إلى درتو إلى كان هناك إرادة قوي، طبعا في إطار الروح ديال المقاول خصنا نبعثو لأن المشكل عندنا في بلادنا (il faut régénérer) هاذ (les entrepreneurs) يعني خص يكون هناك روح للمقاول جديدة ديال الشباب باش يستثمروا وما يخافوش من الفشل، طبعا يجب أن يكون هناك مواكبة للدولة، هنا فاش نرجع للسؤال اللي طرح السيد المستشار، أنه من بين الأشياء اللي مهمة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، هو ذاك المشكل ديال التمويل، التمويل أسامي جدا وهنا تندعيو الأبنك باش يكون اشوية ديال التفتح وشوية ديال السهولة.

ولكن الدولة راه قايمة أيضا بأدوات عبر منظومة الضمان، عندنا 3 ديال المنتوجات اللي مهمين ديال الضمان، الضمان لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي هو هذاك (Fonds PME) اللي انطلق في 2009 والتي في السنة الماضية فقط 2016 تم توزيع 14 مليار القروض البنكية بضمانة من هاذ الصندوق ديال 7.7 مليار درهم، أي مشروع اللي استافد منو.

هناك أيضا بالنسبة للمقاولات اللي عندها صعوبة (La restructuration) والتي كاين أيضا واحد الصندوق دائما داخل الصندوق المركزي للضمان اللي هو (Fonds de soutien financier aux TPME) لتشجيع وإعادة دعم المقاولات في وضعية صعبة والتي تم في

اخدينا هاذ التصنيف نشاركو في الصفقات العمومية، ملي تشاركو هاذيك المشاركة ديالنا كتجيب لنا الويلات، بأن تناخذو بثمن ضعيف وضعيف جدا، ملي تنغامرو وتنقلو مصاب نخلصو غير الخدمة، أرى نشاركو بالخطية غير ما نلبوش على الربح، ولكن نشوفو أن ملي تناخذو هاذيك الصفقة أرى لنا كيفاش غادي نتخلصو؟

سير قلب على هذا من هنا، سير قلب على اللي يوقع لك هنا، وملي تنوقعو تنجيو تنقلو الحمد لله راه استغرقتنا غير واحد العام باش نقيطو فلوسنا، تنلقاو خطأ في الفاصلة، فاصلة 7000 وكذا وكذا، فاصلة 003، لا، لا خاصك دير 002، كل شي يعاود من الزيرو، وهاذ الشي تستغرق لنا 4 أشهر، 5 أشهر والشركات تخلصوا فالخدمة، الضغط ديال اليد العاملة، ضغط الأبنك اللي كتسالك فلوسها وتزيد لك دائما التكرار، أرى لنا المراجعة ديال الضريبة، وهاذ الشي احنا تسييرنا تيقفل الروح ديال هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت السيد الوزير، السيد الوزير تنظن ما بقي لكم.

إذن نتقل للسؤال السادس، وموضوعه وضعية المقاولات الصغرى والمتوسطة وهو موجه من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، ما ابغيتوش تجاوبوا على هاذ.. بقي لكم بعض الثواني.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

هو في نفس الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم ما تدخلوش للرئيس في الاختصاص ديالو، الإخوان ديال الفريق.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

هو، السيد الرئيس، كان من المفروض هاذين السؤالين أن يشملهما وحدة الموضوع والسيد الوزير يجاوب، لأن نفس السؤال.

نسائلكم، السيد الوزير، على الوضعية.. نفس السؤال السيد الوزير.

والمتوسطة، لإيجاد الحلول المرتبطة بمساعدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي كتوصل أو تقارب المستوى ديال، إن شئنا أن نقول، التوقف عن العمل، يعني خاصنا نلقاوي يعني إجراءات لمساعدتها في إطار إعادة الهيكلة.

وأريد كذلك أن أؤكد على شيء أساسي، عندنا واحد الوكالة اللي اسميتها الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الوطنية والصغرى، نحن ندعو إلى أن تنتقل هذه الوكالة من الاشتغال بمنطق كلاسيكي إلى منطق ينكب على الإشكاليات الحقيقية المرتبطة بالصعوبات التي تواجهها هذه المقاولات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الموالي وهو للسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه تدبير حظيرة سيارات الدولة، لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

صحيح على أن الفريق عندنا أسئلة على الاقتصاد والمالية وعلى التعليم وعلى السياحة، بيد أن البرلمان أوي ينبغي على البرلمان أن يتفاعل مع نبض المجتمع، أن يتفاعل مع مخاوف وانشغالات الشعب المغربي، وفي تقديرنا أن الانشغال المركزي اليوم للشعب المغرب هو هذه التراجعات الخطيرة والمتسارعة في الوضع الحقوقي ببلدنا من تعنيف للمتظاهرين، من قمع للمحتجين، من اعتقالات عشوائية، من انتهاكات والتضييق على الحريات، ومن امتهان لكرامة المواطنين، وآخرها ذلك الشريط المصور اللي كاين اليوم في التواصل أو في شبكات التواصل الاجتماعي اللي كتبين مواطن مغربي السي ناصر الزفزافي، وهو شبه عار من لباسه، وهذا امتهان وانتهاك لكرامته ولحرمة جسده، فأين نسير ببلدنا؟

مخاوفنا وهي مشتركة مع مخاوف الشعب المغربي، أن اليوم هناك محاولة تشكيل ثورة مضادة لكل ما أنجزه الشعب المغربي من خلال المصالحات التاريخية التي أنجزها بتعاون تام وتفاهم تام مع جلالة الملك، مسلسل المصالحات الذي انطلق من خطاب أجدير وصولا إلى المصادقة على توصية هيئة الإنصاف والمصالحة، وصولا إلى دستور 2011، من له المصلحة اليوم في نفس هذه المصالحات؟ من له المصلحة في العودة ببلدنا إلى سنوات الجمر والرصاص؟ من له المصلحة اليوم في تقويض كل ما بناه الشعب المغربي، أجدادنا، أبائنا، ونحن اليوم بتضحيات ونضالات وكفاحات أدى فيها الشعب المغربي الكثير، الغالي والنفيس، واليوم هناك من يتريص بكل هذا ويعمل على تشكيل هذه الثورة المضادة.

2016 توزيع.. هذا تيجي مباشرة ماشي تيزمن، تيعطي مباشرة قروض لإعادة الهيكلة، وصلت مليار درهم السنة الماضية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

تفضلوا السيد المستشار، السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السؤال ديالنا في الحقيقة يتعلق بشكل أشمل بالوضع ديال المقاولات المتوسطة والصغرى، نظرا للأهمية التي تكتسبها باعتبارها عصب الاقتصاد الوطني، كنعرفو بأنه النسبة الكبيرة الساحقة هي على شكل مقاولات متوسطة أو صغرى تصل إلى أزيد من 90% من المقاولات، كنعرفو بأن هاذ المقاولات تساهم بحوالي 70% في الناتج الاقتصادي الوطني، كنعرفو كذلك بأن هاذ المقاولات تساهم في خلق مناصب شغل معتبرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، فلذلك نعتب، ر السيد الوزير، بأن الاهتمام بهذه المقاولات بشكل يومي ومستمر ينبغي أن يكون عملا متواصلا بالنسبة للحكومة وبالنسبة لجميع القطاعات الحكومية ذات الصلة.

نحن لا يمكن بطبيعة الحال أن ننكر الجهود التي بذلتها الحكومة لا في الولاية السابقة من خلال حزمة من الإجراءات المهمة الرامية إلى الرفع ديال التنافسية ديال المقاولات الوطنية بشكل عام والمقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل خاص، لا يمكن أن ننكر هذه الجهود ولكن بالمقابل ينبغي أن نعتزف بالحقيقة الساطعة هو أن هنالك مجموعة من المقاولات التي تعرف صعوبات كبيرة جدا، إلى كان عندنا غير بضع مئات ديال المقاولات التي كتغلق الأبواب ديالها كيخصنا فكرو ونلقاوا الحلول المناسبة، الرقم اللي عندي ديال (Inforisk) هو أنه خلال السنة الحالية إلى حدود شهر ماي، 4400 مقاولات اللي وصلت لمستوى ديال الإفلاس، بلا ما نتكلمو على كل شهر المقاولات التي تضطر إلى حل نفسها وحتى ملي كتحل نفسها كتوجد واحد العدد ديال الصعوبات باش تصفي الوضعية ديالها، واللي خاص هاذ الوضع خاصو حل مناسب في أقرب الأجال.

إذن هاذ الشيء كلو كيتطلب منكم، السيد الوزير، ومن خلالكم ومختلف القطاعات الحكومية إيجاد الحلول المناسبة للتغلب على الإشكاليات المرتبطة أولا بالتمويل ديال هاذ المقاولات الصغرى

هذا الحق ديالكم، دابا خليو المسائل، الله يجازيكم بخير، تعاونوا معنا باش الجلسة تمشي.

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أعتقد السيد الرئيس، السيد المستشار، السيدات والسادة، أعتقد كما تفضلتم، السيد الرئيس، العلاقة التي تجمع الحكومة بالبرلمان علاقة مبنية على التعاون، وفي إطار الاستقلالية، ولهذا الدستور في الفصل 100 واضح، لأنه فاش كيتطرح شي أسئلة قضايا في إطار الحصة ديال الأسئلة الشفوية وفي إطار الوقت المخصص الحكومة لها الحق في التفاعل، هذا الدستور صريح.

بالنسبة إلينا في الحكومة، كما قلت، المرحلة تقتضي أن نتعاون، الموضوع الذي أثير السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان له استعداد للجواب، لأن هذه القضية تهمنا جميعا، الوطن بقيادة جلاله الملك اختار اختيارا مناهضة أي شكل من أشكال التعذيب، وهذا مسار لا رجعة فيه، وأي شيء قد يؤدي إليه علينا أن نصطف صفا واحدا، أغلبية ومعارضة، حتى لا يقع أي شيء يؤدي إلى الارتداد على مكتسبات قادها جلاله الملك، وأصبحت اليوم من العناصر المميزة لبلدنا، كان من الممكن تكون هنالك طلب إحاطة، وأنا أتفهم، أتفهم أي موقف، ولكن كان من الممكن والمادة 121 تتيح هذا الأمر، نحن مستعدون للجواب وللتفاعل في إطار يؤدي إلى تعاون المؤسسات الدستورية لصيانة المكتسبات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

هذا الفضاء، كما تفضلتم وتفضل السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، ينظمه أولا الدستور اللي تينظم العلاقة ما بين البرلمان وما بين الحكومة.

البرلمان يمثل ويضمن حقوق الأغلبية والمعارضة وحتى غير المنتسبين، وكاين اللي تينظمنا أكثر وهو القانون الداخلي الذي صوتنا عليه جميعا، ولكن يلزمكم أنتم كحكومة للتطبيق دياالو، لأنه هاذ القاعة اللي دخل لها تنمارسو فيها الديمقراطية، كل واحد عندو الحق في أخذ الكلمة في إطار ما يكفله له النظام الداخلي الذي يبرمج الأسئلة، قبل هذه الجلسة كانت جلسة ديال رؤساء الفرق، ندوة الرؤساء اللي نظمت واتفقت معكم قبل على الأسئلة وكيفاش توضع واشكون اللي غادي يكون غايب واشكون اللي سحب، مثلا الفريق الدستوري سحب السؤال دياالو، إذن هاذ الأمور امشأت.

ونقول أن الشعب المغربي بتجاربه وبامتحاناته لن تمر كل هذه المساعي، وسينتصر، ستنتصر الحرية، ستنتصر الكرامة، ستنتصر العدالة الاجتماعية، ستنتصر حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

وندعو الحكومة لأنها تتحمل جزء كبير من المسؤولية.

وأسحب الأسئلة من طبيعة الحال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، السيد الوزير.

باش نتفقو السيد الرئيس، واش ابغيتو تسحبوا الأسئلة ديالكم ديال الفريق، يعني غادي تطلبوا باش تتعاود تبرمج مرة أخرى، لأنه القانون الداخلي، السيد الرئيس، هو اللي كيحكم بيننا، إذا طلبتو السحب دياالها القانون الداخلي يسمح لكم بذلك على أساس أن تبرمج مرة أخرى.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

الوزراء المحترمين رهن إشارة هاذ التأجيل، احنا كنا جولو هاذ الشيء.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أنا شخصيا لا أريد أن أدخل في جدل سياسي، لأن المرحلة فعلا تقتضي أن نرتقي..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير يمثل الحكومة، الله يخليك السي بنعزوز، السي بنعزوز، من فضلك، الله يخليكم السادة المستشارين، الله يخليكم السادة المستشارين، راه كنت رأس أنا وما نتسابقوش عاود ثاني على الكلام، السي بنعزوز.

السيد الوزير يمثل الحكومة وهو الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وهو الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ومن الواجب علينا باش نعطيوه الكلمة، لأنه يمثل الحكومة، هنا راه البرلمان يسأل الحكومة، الحكومة كتطلب باش تتكلم، لذلك الله يخليك هو كيتوجه ليه، خليوني.

انتما طلبتو باش الأسئلة ديالكم تؤجل، خليتكم تطرحوا سؤال لأنه

السيد رئيس الجلسة:

الحاج العربي، من بعد، من بعد، تفضل السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السادة الوزراء،

السيد وزير الصحة،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

واش دابا السي المحرشي ابغيتنا نوقفو الجلسة؟ هذا هو الهدف، ابغيتو المغاربة يشوفوا فينا بهاذ المستوى، الله يجازيك بخير، هاذ الشي راه لا يليق بصورتنا جميعا.

بلاتي الله يخليك، الله يخليك السيد.. بلاتي السيد الرئيس، الحاج العربي ما يمكنش تصادر الحق ديال رؤساء الفرق في الكلام، اجلس ومن بعد ابغيتنا نجابوك على هاد الشي غير جلس الله يجزيك بخير، وا الحاج العربي، السيد المستشار، ونديرو لك دابا خاطرک ونوقفو كلشي، السيد رئيس الفريق الحركي طلبت الكلمة في إطار تسيير الجلسة، تفضلوا.

غنعتي الكلمة السي اللبار، راه ظلمها راه قبل منك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

احنا ابغيناك تطبق غير المادة 118 من النظام الداخلي، راه النظام الداخلي 118 ما كتقول لا رئيس ولا مستشار، السيد المستشار طلب، دابا هاذ الشي غير، السيد المستشار طلب الكلمة من حقه أن يأخذ الكلمة، لأن النظام الداخلي المادة 118 قراها علينا السيد الرئيس مختصرة على الرؤساء فقط ما عندنا حتى شي إشكال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الفريق الاستقلالي عندكم كلمة في إطار تسيير الجلسة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنتمس نوقفو الجلسة واحد خمسة دقائق باش نبردو اشوية ونعاودو نستأنفو الجلسة ديالنا، الله يجازيكم بخير، احنا هنيا في إطار التعاون والتكامل بيناتنا، الله يجازيك بخير كنتمس توقف الجلسة واحد خمسة دقائق باش نبردو اشوية ونستهلو الجلسة ديالنا. شكرا.

الآن، السيد الرئيس فريق الأصاله والمعاصرة وضع السؤال ديالو من الحق ديالو، وما كاين حتى شي واحد اللي غادي يقول لوراه تكلمت هكذا، لأنه الحق الدستوري، الدستور الذي يضمن له ذلك.

السيد الوزير ما ابغاش يجاوب، المهم الحكومة راكم جاوبتو، لذلك السيد العربي المحرشي، تنظن..

لا، واش في إطار تسيير الجلسة؟

السي العربي الله يجازيك بخير، ما تحرجناش السي المحرشي، راه كاين السيد رئيس الفريق ديالكم يتكلم باسم الفريق، السيد الرئيس ما تحرجناش، لا، هذا هو الحرج، رئيس الفريق هو اللي تياخذ الكلمة باسم، لا، إلى ما ابغيتش تفهم رئيس الفريق غادي يفهمك، الحاج العربي، واش ابغيتي كل واحد في المستشارين ببقى.. ما غنعطيكش الكلمة الحاج العربي، لا ما غنعطيهاش لك.

الحاج العربي اتقى الله، راك أنت راك عضو فريق ورئيس الفريق ديالك اللي يتكلم، وهي خاص نعطيها لجميع الأعضاء هنا ديال الفريق ديالكم، لا ما نعطيهاش لك، لن أعطيك الكلمة لأنه السيد رئيس الفريق تناولو وقال اللي عندو.

نمر إلى السؤال الموالي والمتعلق بوزارة الصحة.

السي العربي ما تحرجناش، هاذ المسألة راه فضات، السي العربي واتقى الله، أرجوك السيد المستشار، أرجوك راه القانون أنا أطبق هنا القانون الداخلي راه ما يمكنش نعطيك الكلمة، السيد الرئيس راه ما غنعطيكش الكلمة، راه اشرحتها لرئيس الفريق.

الإخوان بدون مشادات، السيد المستشار المحترم الله يخليكم احترموا بعضكم البعض الله يجازيكم بخير، اللي عندو الحق في الكلمة، غادي يأخذها، واللي ما عندو الحق راه ما غادي يأخذهاش.

نمر إلى الموضوع الموالي ويتعلق بالسيد وزير الصحة، والسؤال عن وضعية المستشفيات الإقليمية بجهة بني ملال- خنيفرة للسادة المستشارين أعضاء الفريق الاستقلالي، تفضل أحد السادة المستشارين.

أودي الله يهديك، راه ما نعطيكمش الكلمة، راه اعطيتمها للرئيس ديالك، هذا وزير يمثل الحكومة، لأنه كيمثل الحكومة، راه كيمثل الحكومة، تفضل السيد المستشار، ما تحرجناش الحاج العربي، الحاج العربي ما تحرجناش.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

وامشينا للقانون الداخلي اللي تيسيرنا وكذلك رجعنا للقرارات ديال المجلس الدستوري وأخرها اللي صدر رقم 13/924 الصادر في 22 غشت 2013 ويقول "وحيث أن العلاقة بين البرلمان والحكومة باعتبارهما سلطتين دستوريتين مستقلتين ومتعاونتين تخضع لمبدأ التوازن المقرر في الفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور، بما ينطوي عليه ذلك من المساواة بينهما وتمتعهما بنفس الحقوق، الأمر الذي يترتب عن ضرورة توزيع الحصص الزمنية الإجمالية المخصصة لأسئلة المستشارين وأجوبة الحكومة أسبوعية كانت أو شهرية"، لذلك الحق ديال واضح السؤال كذلك الحق ديال اللي غادي يجيب، والحكومة كتجاوب وفي إطار التضامن، إذن...

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا للسيد الرئيس.

هو نقطة نظام ديالنا موجهة لكم السيد الرئيس بصفتكم تتسهرروا على تسيير هاذ الجلسة، أولا دفاعا على الدستور، وثانيا دفاعا على النظام الداخلي، ثالثا دفاعا على حرمة هذه المؤسسة.

حينما يعلن الفريق بأنه قد سحب أسئلته الشفوية معنى ذلك أنه لا حق لكم في أن تعطوه الكلمة، دفاعا عن حرمة هذه المؤسسة ومصداقيتها، أما وقد حصل فإن للحكومة كامل الصلاحية أن تجيب في إطار ما يتيح له الدستور من توازن بين السلطات.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نتقل إلى.. السي بنعزوز، السي بنعزوز، السيد الرئيس.

السيد الرئيس، أنا استمعنا لكم، ما تهجم حتى حد، الله يخليك السي بنعزوز.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

لأعلن سحب الأسئلة في توضيح الموقف.

السيد رئيس الجلسة:

السي بنعزوز هاذ الأمر فضيناه.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

رفضتم، لا السيد الرئيس، السيد كيرد علينا وماعندوش الحق، واعطتبه الحق انت.

السيد رئيس الجلسة:

وأعطيتك كذلك الحق ديالك باش تتكلم السي بنعزوز.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة أولا للسيد رئيس فريق العدالة والتنمية في إطار تسيير الجلسة.

المستشار السيد نبيل شيخي:

سأطالب بتوقيف الجلسة.

السيد الرئيس،

أنا غنتكلم، لا يمكن مصادرة حق الوزراء والحكومة في الكلمة، خصوصا ملي كيكون السؤال متعلق بموضوع، ويصبح في موضوع آخر، هذا هو صلب المشكل.

لذلك، ألتمس رفع الجلسة خمس دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

الحاج العربي ودابا غير نتفقواش ابغيت انت ولا رئيس الفريق.

نرفع الجلسة لمدة خمسة دقائق، تفضلوا.

رفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

إذن، نستمر في الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

الكلمة في إطار التسيير تفضلوا السيد المستشار. ابغيتو كلمة، نقطة نظام، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السؤال ديالنا وجهناه للسيد وزير المالية في حدود 3 دقائق طبقا للقانون، السيد وزير المالية حاضر، السيد وزير المالية حاضر، فإذا به تنتفاجو بوزير آخر كيجابو على السؤال اللي طرحناه، هاذ الوزير خاصو يجابو في حالة إلى كان الوزير المعني بالسؤال غايب، أكثر من هذا السيد الرئيس، هو أن حتى الفريق البرلماني في إطار التضامن مع الحكومة ولي تيجاوبنا احنا، وهذا عيب وعار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

السؤال ديالك أنا اللي غادي نجابوكم عليه السيد المستشار.

أنت السي بنعزوز، أنت سحبت الأسئلة، ودابا غادي نبقاو السي بنعزوز.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

من يحترم حرمة هذه المؤسسة ما كيكونش تابع للحكومة، يحافظ على استقلاليته بعدا، هو جاي يدافع على الحكومة بشكل أعمى، يحافظ على إستقلاليته بعدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد.. التدخل ديالكم مسجل السي.

شكرا، شكرا.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

اضطريت باش نوضح الموقف في الوقت المخصص للأسئلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بنعزوز.

القطاع الموالي وهو موجه للسيد وزير الصحة، موضوعه وضعية المستشفيات الإقليمية بجهة بني ملال-خنيفرة، للمستشارين المحترمين.. للسادة أعضاء الفريق الاستقلالي، تفضل احد السادة المستشارين لوضع السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

الجهة ديال بني ملال –خنيفرة بالأقاليم ديالها الخمسة: خريبكة، بني ملال، الفقيه بنصالح، أزيلال وخنيفرة، محتلة الرتبة الأخيرة على مستوى الجهات من حيث عدد الأسرة مقارنة مع العدد ديال المواطنين، والجهة اللي ما كتوفرش على مركز استشفائي جامعي، هو اللي كي جعلنا نطرح الأسئلة.

سؤال اليوم على أشنوهو الإجراءات اللي ناويين تقوموا بها خلال هاذ الخمس سنوات باش تطوروا المستشفيات الإقليمية داخل هاذ الجهة اللي كتعيش وضعية صعبة جدا، على أمل أنه نسمعو أيضا أخبار جيدة على مستوى برمجة مركز استشفائي جامعي بالجهة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا الأقاليم الخمسة اللي شرت لها اللي كيتكون بها الجهة، هناك مستشفيات، هناك نقص صحيح، هناك مشاكل، ولكن هناك مجهود كبير جدا ديال وزارة الصحة، وأوضح أنه نبدأو ببني ملال اللي فيها مستشفى ديال 370 سرير، كايين أزيلال، كايين خريبكة، كايين كذلك الفقيه بنصالح، مستشفى سوق السبت اللي افتتح الأبواب ديالو مشغل منذ 2015، كايين مستشفى جديد في طور الإنجاز في الفقيه بنصالح بالذات، ديال 45 سرير، وكايين مستشفى خنيفرة الجديد ديال 175 سرير اللي ابدأ مشغل في 2016 واللي هادي شي أسبوع زدنا فيه كذلك التجهيزات البيوطبية يعني الحديثة، ومنهم آلات السكانير.

فهاذ كايين مجهود في ما يخص هاذ الجهة هاذ خاصة في العالم القروي، غير ناخذ مثلا هاذ عامين بناء وتجهيز وتشغيل خمسة ديال المستوصفات اللي فيهم جلهم ماشي كلهم ولكن جلهم دور الولادة، منها تفنيت، منها تبغيت، منها تمدغاس، منها مولاي بوعزة، منها القباب، هاذو كلهم اجداد، القباب غادي يتشغل من دابا سيمانة ولكن الأربع الآخرين تبنوا وتجهزوا وتشغلوا، كايين كذلك إعادة تأهيل وترميم ديال 12 مركز صحي والتشغيل ديالهم.

في ما يخص.. كايين مجهود ماشي على صعيد الجهة كلها لأن كيتحتاج أموال، وكيتحتاج موارد بشرية، ولايني من الجهات اللي عندها أولوية، اعلاش قلت عندها أولوية؟ لأن على حساب القانون الوطني كيخص يكون مستشفى جامعي إما في الجهة، كل جهة خص يكون فيها مستشفى جامعي، وهاذ الجهة بالضبط عند الحق ما فيهاش مستشفى وإلا إلى ما كانش في الجهة خص يكون فين ما كانت أكثر من جوج مليون على الأقل جوج مليون نسمة، وهذا هو ديال هاذ الجهة اللي ما فيهاش، اعلاش ما ابغيناش دابا؟ ما عندناش الإمكانيات يعني في الحين دابا.

لأن عندنا مستشفى جامعي كيتبني دابا في طنجة، عما قريب ديال أكادير كذلك ديال العيون، كذلك الرباط اللي غادي يتعاود من جديد، فمغاديش بنينو خمسة ولا ستة ولا سبعة ديال المستشفيات جامعية خطيرة وحدة، مبرمج إن شاء الله عما قريب، غير نبدأو بعدا هاذ الأشغال ديالهم في البنيات، باش غنمشيو لجهة بني ملال-خنيفرة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب لكم، السيد المستشار.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السؤال طرحناه لكم نابع من المعاناة التي كيعيشوها المواطنين ديال الجهة، وتكلمنا بالضبط على المستشفيات الإقليمية، لأنه فاش كتكون المستشفيات الإقليمية ماشي في المستوى، ما فهماش الاختصاصيين، ما فهماش المهنيين ديال الصحة بالقدر الكافي باش يشتغلوا، كييجعل المواطنين مباشرة عندنا في الجهة يا إما خاصو يمشي للدار البيضاء، يا إما خاصو يمشي لمراكش، وهنا كتطرح.. أو الحل الثالث اللي عندو هو المصححات الخاصة، المواطنين ديال هذه الجهة كلهم اليوم بين المطرقة والسندان، واش يمشي للقطاع الخاص ما عندوش الإمكانيات، وهناك الشي باش كان تدارت التجربة النموذجية ديال بداية نظام المساعدة الطبية في ذيك الجهة، لأنه فعلا كايين نسبة الفقر كبيرة وما كايينش العرض الصحي في واحد المستوى مرتفع، وبدات فيها هذيك التجربة باش تساعدها أنها ترتفع شي اشوية لمستوى ديال العرض الصحي في الجهة.

كايين واحد الخصاص كبير جدا والمواطنين كيعيشوا في وضعية صعبة جدا، وبالتالي المركز الاستشفائي الجامعي، ما متفقدش معكم، السيد الوزير، إذا كان كيدار في جهات أخرى مزيان، هذا مهم بالنسبة لبلادنا، ولكن حتى ذيك الجهة يجب أن تستفيد من التنمية داخل البلاد، هذه الجهة ما فيها لا بحرياش نديرو لها الموائ، ما فهماش، حتى الطريق السيار الوحيد تدار من بعد الاستقلال بـ 50 سنة، دايز على بعض المدن وبعض المدن ما دايزش عليها.

يعني الاستثمار الوطني في ذيك الجهة في مرتبة متدنية، يمكن ترجعوا تشوفوا الاستثمار في ذيك الجهة، وبالتالي خاص اليوم مجهود كبير في ذيك الجهة، كايينة الأرض متوفرة فبني ملال، كنعتمد أنه أصبح من الضروري بدأ، لأنه حتى إذا اتخذت القرار ديال المركز الاستشفائي الجامعي راه ما غادي نشوفو النتيجة حتى لمن بعد، والأساسي فيه أنه غادي يكون أطباء أولاد المنطقة اللي غادي يبقاو تما، وغادي يستمروا وغادي يحلوا المشكل ديال العرض الصحي اللي مطروح.

إذن، هذه مناسبة باش نطلب منكم، السيد الوزير، تديروا شي لقاء جهوي مع المنتخبين ومع المسؤولين، باش هاذ الشي ناخذو فيه الوقت ونتكلمو على البرنامج اللي يمكن يتعمل في الجهة بالنسبة للخمس سنوات المقبلة والجهة قادرة تمويل أيضا وتساعده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الصحة:

بعجالة فيما يخص الاجتماع مرحبا.

لا غير ماشي قلت أنا غادي نديرو هنا وما نديروش هنا، إلى حدود اليوم كايين 8، يعني 5 موجودين و3 تيتبناو، راه ما يمكنش أنا نقول لك بكل بموضوعية غادي نشدو دابا 4 ديال الجهات اللي باقيين، 3 تيتبناو ونزيدو 4 آخرين، 7، في نفس، ما يمكنش، لأن أنت رآك عارف ولد الميدان، هاذ المستشفى الجامعي 3 المليار ديال الدرهم، والمستشفى الجامعي ماشي غير الفلوس، الفلوس والتكوين، أما ذاك الشي اللي قلتو احنا كلنا متفقين، غادي نجلسو ونبرمجوه إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في إطار الأسئلة الموجهة للسيد وزير الصحة، السؤال الموالي موضوعه استثناء بعض المراكز الصحية لتصفية الدم من الدعم، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السي...

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر مرض القصور الكلوي من الأمراض المزمنة التي تكلف أصحابها مبالغ مهمة، ففي الوقت الذي يتعين على الحكومة تخفيف معاناة مرضى القصور الكلوي بتوفير الدعم للجمعيات والمراكز الصحية، تلجأ الوزارة الوصية إلى حرمان بعض المراكز من الدعم ليبقى دور المحسنين، وأقول المحسنين، هو الأمل الوحيد لهؤلاء المرضى لمواصلة علاجهم.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي المعايير التي تعتمدونها لمنح الدعم لهذه المراكز؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصحة:

لا غير نوضح ونأكد على واحد النقطة، ما كاين حتى شي حرمان ديال شي جمعية دون أخرى، احنا ننحاولو هاذوكلهم أولاد بلادنا، كلهم وليداتنا، ما يمكنش نحرمو جمعية على جمعية.

كل ما في الأمر، هاذ التدبير، أولا وزارة الصحة تتعامل إلى حدود اليوم مع أكثر من 45 جمعية على الصعيد الوطني، تنوقعو معهم اتفاقيات، على العموم أشنو في الاتفاقية؟ تيكون فيها على العموم، تندوي على العموم، أنه الوزارة غادي تعطي 50% والجمعية 50% ديال (les kits) زائد يعني المواد المستهلكة ديال الدياليز.

ثانيا، تنعطيو احنا الموارد البشرية، وكاين حتى الجمعيات اللي تيعطونا الموارد البشرية تيساعدونا بهم، واحنا تيتم التكوين ديالهم عندنا.

مع الجمعية ديالكم، اللي أنا تنظن تدوي مع الجمعية، لأن أنا عارف أين هو المشكل، الاتفاقية اللي وقعناها جميع في 2006 تتقول بالضبط أنه الجمعية هي اللي قالت لك أنا غنتكلف ب (kits)، مكتوب، الجمعية قالت أنا غنتكلف ب (les kits) كلهم، ولهذا دابا فهمنا أنه ما يمكنهاش تتكلف، ما فيها عيب هذا راه مسؤوليتنا حتى احنا خاصنا نساعدوها، بالعكس احنا ماشي تيقولوا لنا ما غاديشاي نتكلفو ما عندناش الإمكانيات، ونقولو لهم لا غير الله يعاونكم انتم ابدتو، بالعكس، هذا راه واجب ديالنا احنا كوزارة الصحة، ودابا امنين قلتها لنا اخذينا الإجراءات، (les kits) راه تشارو، من هنا للأسبوع المقبل إن شاء الله غادي يكونوا، ووضعنا شفنا اشحال خصكم، حوالي مليون ونصف ديال الدرهم سنويا وغادي نرصدها، ونبقاو ندعموها الجمعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الوزير المحترم،

نحن لا نشكك في المجهودات التي تبذلونها من أجل تحسين منظومتنا الصحية وتجويدها.

ونشكركم، السيد الوزير، على التجاوب، ولكن خاصكم تعرفوا، السيد الوزير، واحد الحاجة عن هذه الجمعية اللي في.. وأخص بالذكر مدينة الداخلة، تكونت 12 سنة هادي، وما عمر وزارة الصحة ساهمت بأي حاجة كيف ما كانت.

وهذا من خلال هذا المنبر نحن نطالبكم، هادي تيديروها محسنين وهما اللي متكلفين بها، ولكن انتم، السيد الوزير، في الفصل 31 من

الدستور باين وعاطيكم حتى تتدخلوا في هذا الموضوع.

لكن ليكن معلوم لديكم أن بالداخلة يوجد مركزا لتصفية الكلي تموله جمعية خيرية إحصانية منذ أزيد من 10 سنوات ويقدم خدماته بالمجان، رغم التكلفة الباهظة التي لم تساهم وزارتك الموقرة طيلة هذه المدة ولو ب (kit) واحد أو بألة واحدة، رغم أن هذا المركز يتواجد داخل المستشفى الإقليمي ويفترض أن ينطبق عليه ما ينطبق على باقي أقسام هذه المستشفى، كما تنص على ذلك اتفاقية الشراكة التي وقعتها وزارتك مع الجمعية المشرفة منذ سنة 2006.

لذا، نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، التدخل، وكما جاء في كلامكم ونشكركم ولا يختلف اثنان عن هذا الوضع إلى المزيد من الاهتمام لهذا المركز على غرار ما تقوم به لفائدة باقي مراكز تصفية الكلي على المستوى الوطني، فنسيان هذا المركز أو تناسيه لم يعد له، السيد الوزير، ما يبرره.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار يحفظه، السيد الوزير باقي عندكم، ما ابقاش الوقت. إذن، نشكر السيد الوزير الصحة على مساهمته القيمة في جلسة اليوم.

ونمر إلى قطاع وزارة الثقافة والاتصال، وموضوع السؤال الأول حفظ ذاكرة التراث الثقافي اللامادي الوطني، للمستشارين المحترمين أعضاء الفريق الاستقلالي، تفضل أحد السادة المستشارين لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاستقلالي هو حفظ ذاكرة التراث الثقافي اللامادي، واحنا جميع نتعرفو الأهمية ديال التراث وديال المآثر التاريخية اللي ابقات تاريخ ديال الحضارة الإسلامية العربية المغربية التي تتميز بشكلها وهندستها وآثارها الأركيولوجي، فيلى متى أو إلى مدى ستعمل وزارتك على حفظ والعناية بهذه المآثر التاريخية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الاعرج، وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال هذا اللي مهم لأنه يدل على مدى الاهتمام ديال السيدات والسادة المستشارين بذاكرة التراث الثقافي اللامادي، نحن في وزارة الثقافة والاتصال لدينا رؤية جديدة فيما يتعلق بهاذ العناية بذاكرة التراث الثقافي اللامادي على ثلاثة مستويات، هناك المستوى المتعلق بالحماية القانونية، من خلال إخراج العديد من القوانين وإعادة النظر في الترسانة القانونية المتعلقة بالتراث الثقافي اللامادي.

حاليا في طور المصادقة كايين جوج ديال القوانين تمت إحالتها على الأمانة العامة للحكومة. كايين مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه، وهناك مشروع ثاني يتعلق بالكنوز الإنسانية الحية، وهاذ الجوج ديال القوانين أو مشاريع القوانين هي في طور المصادقة من طرف الأمانة العامة للحكومة، هذا الآلية الأولى اللي تعتبرها أساسية هي الترسانة القانونية.

كذلك كايين هناك الآلية الثانية تتعلق بالجرد والتوثيق لهاذ التراث الثقافي اللامادي، لحد الآن هناك رؤية جديدة فيما يتعلق بالتعامل مع هاذ يعني الآلية من خلال كايين برنامج توثيق التراث الثقافي اللامادي، حاليا كايين 3 ديال البرامج تهم برنامج تارودانت، برنامج ديال أسا الزاك، وهناك جرد وتوثيق التراث الشفوي الحساني.

هناك الآلية الثالثة تتعلق بعملية ترتيب وتقييم هاذ التراث الثقافي اللامادي في اللائحة الوطنية، وكذلك في اللائحة العالمية المتعلقة بلائحة التراث العالمي.

كايين هناك الآلية الرابعة، وهو تنظيم العديد من المهرجانات للتعريف بهاذ التراث الثقافي، إضافة إلى ذلك هناك ميزانية في إطار ميزانية ديال 2017، خاصنا بمبالغ مالية مهمة للتراث الثقافي اللامادي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

وشكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الوزير المحترم،

تنظن أن السؤال ديالكم كان الهدف من الفريق الاستقلالي هي التوضيح وطمأنة عامة الشعب المغربي للحفاظ على هذا التراث الثقافي الإنساني واللامادي، فاحنا تنشجعوكم ومتفائلين خير بالمجهودات المبذولة.

اللي نتمناو مستقبلا هي العناية بجميع المآثر التاريخية واكتشاف مآثر أخرى، سيما وأن بلادنا تعج والحمد لله بمآثر تاريخية اللي مازالت مهمة وكاين الاكتشافات عاد تنكتشفو الديناصور، عاد تنكتشفو هياكل عظمية اللي ترجع بنا لواحد التاريخ وتاريخ قديم جدا، وبقات نادرة، أصبحت تحفة نادرة جدا في حياة المجتمعات، ما غمضرشاي على التاريخ الجيولوجي من (précambrien) واحنا غادي نجيو، ولكن غادي نرجعو نهضرو غير في الحالة اللي تنشوفو فيها، كاين بعض المآثر التاريخية اللي تبقى فينا النفس ديالنا أننا تنشوفها تهمل، سيما والآن راكم رجل ثقافة، راكم على الرؤية ديالكم الوطنية ما تنشكوش فيها، بقدر ما أن تنبغيو ننميو سيما ملي تيكونوا الحمد لله لبلادنا كتعج بواحد المآثر ما تخلص إلا التنقيب والحماية.

صحيح المهرجانات تزيدينا واحد الشحنة وواحد الدفعة على الصعيد الخارجي الوطني والدولي، ولكن باغيين نلتفو أو نظرو لأقاليم وجهات أخرى كاين مآثر تاريخية لا ينقصها إلا الدعاية والترميم والعناية، باش تكون حتى هي ككثير الانتباه أو تحج إليها الناس المهتمين باش كنفخرو وكنعطيو صورة جميلة جدا للمغرب ديالنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

إذن أنا نشكر السيد المستشار على العناية ديالو والاهتمام، لأن هذا الموضوع هو مهم الرأي العام الوطني خصوصا فهذا المجال اللي يتعرض للهِشاشة والعديد من الأخطار، بالتالي نحن أمام تحديات كبرى.

وأعتقد بأن هاذ 2 ديال المشروعين قانونين، الأول يتعلق بحماية التراث والثاني يتعلق بالكنوز الحية، هذا سيشكل نقلة نوعية في المجال ديال الترسانة القانونية، نتمناو في الأشهر المقبلة يتعرض على البرلمان وتكون واحد المواكبة لهاذ القانونين.

إضافة، أمس كان هناك العرض ديال القانون التنظيمي المتعلق بمجلس اللغات والثقافة المغربية، كذلك هذا من القوانين الأساسية اللي غادي تمشي فهاذ التوجه ديال المحافظة على التراث الثقافي اللامادي، وأعتقد أن هناك رؤية جديدة في الإسراع في إخراج القوانين وإيجاد آليات أساسية وميكانيزمات أساسية لحماية هذا التراث الذي نفتخره جميعا نحن كمغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الهدف الأساسي هو محاولة أن تكون هناك تغطية شاملة خصوصا على مستوى التغطية الأرضية والبث الأرضي.

إذن هناك توجه ديال الحكومة في هذا المجال لاعتبارات متعددة وردت في السؤال ديالكم تتعلق أساسا بالسيادة ديال الإعلام على المستوى الوطني، وتقديم خدمات عمومية، وتوصل المواطنين إلى الولوج إلى المعلومة إذن هذا كله هناك توجه، هناك تخصيص مبالغ مالية منذ 2016، حاليا هناك كذلك نفس التوجه في تخصيص مبالغ مالية لننتقل من 80% إلى التغطية ديال 100% خصوصا على مستوى المناطق الشمالية وكذلك على مستوى المناطق الشرقية الجنوبية للمملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، أشكركم على جوابكم.

إن إشكالية ضعف البث الإذاعي والتلفزي في مناطق الجنوب الشرقي والمناطق الشمالية طرحناها في عدة مناسبات، وجميع الوزراء السابقون الذين تعاقبوا على قطاع الاتصال اعترفوا بهذا الإشكال، الذي يسيء إلينا وإلى بلدنا وإلى المناطق التي تعاني مع الإعلام المغرض والعدائي لمصالح المغرب.

لذلك، السيد الوزير، أصبح من غير المعقول في ظل التطور التكنولوجي المتسارع أن يبقى هذا الجزء الكبير من تراب المملكة المتواجد على الحدود يفتقر إلى البث الإذاعي والتلفزي.

لذلك، عليكم بذل مجهودات مضاعفة لكي تعمل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية على توفير المنتج الوطني لأبناء ساكنة الجنوب الشرقي والمناطق الشمالية والشرقية وتتصدى بالتالي للإعلام المغرض، على سبيل المثال أقاليم تطوان، أحفير، جرادة، فكيك، أيت يول، أيت سدرات وصولا إلى تلي ومسميرير بإقليم تنغير، حصية، فزو، بمصيصي، أيت خباش على الحدود بالراشيدية، جبال ميدلت، وإملشيل، وأيت هاني والمناطق الحدودية بإقليم زاكورة وجبال ومناطق إمبران بورزازات ومناطق إغيل مكون وأوزغمت بتنغير.

السيد الوزير المحترم،

إنها مناسبة كذلك لكي نؤكد لكم بأن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية لا تحترم دفتر التحملات فيما يخص احترام التنوع

السؤال الموالي وعنوانه تقوية البث الإذاعي والتلفزي الأرضي بالمناطق الشمالية والجنوب الشرقي، للمستشارين المحترمين من فريق أعضاء التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، تعيش المناطق الشمالية والجنوبية للمملكة حربا إعلامية مفروضة على ساكنتها بهذه المناطق من طرف إعلام الجيران، الذي ما فتئ يحاول تغليب الرأي العام المحلي بتلك المناطق، الشيء الذي يستدعي من الحكومة التدخل العاجل لتقوية بثنا الإذاعي والتلفزي بهذه المناطق.

السيد الوزير المحترم،

ما هي خطة وزارتكم لتقوية بثنا الإذاعي والتلفزي بمناطقنا الشمالية والجنوبية الشرقية للمملكة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال اللي كيتعلق أولا بالحفاظ على السيادة ديال الإعلام المغربي، يتعلق بتلبية رغبات المواطنين في مجال السمع البصري، ويتعلق أساسا بالتوصل بالمعلومة، وكذلك بتقديم خدمات في المجال ديال الإعلام.

هناك توجه وسياسة حكومية تتعلق بمحاولة تغطية ديال البث الإذاعي والتلفزي على مستوى الأقمار الصناعية عندنا 100%، على مستوى البث الإذاعي الأرضي عندنا لحد الآن 80%، وهذا ولا يمكن أن ننكر أنه في 2016 كانت هناك تخصيص ميزانية ملي هاذ تحديث تجهيزات البث التلفزي إلى غير ذلك، وصلت إلى أزيد من 200 مليون درهم.

ورجال التعليم، هم الفاعل الأساسي والرئيسي في الإصلاح.

أمام الاستياء من الحركة الانتقالية ديال عموم هاذ الجسم اللي عندودور أساسي، نساثلكم: ما هي الإجراءات التي تتخذونها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد حصاد، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

أولا إلى اسمحتولي غادي نبدا بالشق الثاني.

هاذ الاستياء ديال رجال التعليم أنا كنتفهمو، ولكن غير (une précision) لأول مرة في التاريخ ديال الحركة الانتقالية، أكثر من 23000 أستاذ غادي يتحول، فالماضي كان 7 آلاف، 8 آلاف، حتى شي واحد ما كان كيمضر، دابا اللي ولات 20، 23 ألف من طبيعة الحال كايين شي وحدين اللي ربما ما زال.

ثانيا، اللي ابغيت نقول هو أن الحركة الانتقالية مازالت مفتوحة، ذيك الحركة المحلية اللي كتكلموا عليها راه مازال جاية، احنا فضلنا وهذا كنتحمل فيه المسؤولية، أنا قلت أحسن وخا هاذ 20 ألف ولا 23 ألف قلت نعطيو الأسبقية للناس اللي ساكنين ابعاد، باش يتحولوا لأقاليم اللي قراب من الأماكن ديال العائلات ديالهم، فربما هذه مقاربة ما كتعجبش كل شي ولكن أنا كنتحملها، أنا كنتحملها وكندافع عليها.

الحركة الانتقالية ديال المحلية راه مازالت جاية وكنظن، خص اشوية ديال الصبر حتى نساليو كلشي، واحنا كنا على أن مستعدين، الحالات راه كيشوفوهم كلهم اللي فهمهم تظلم ولا هذا، زعما ما كايين مشكل، ماشي شادين البيان، راه كلشي جاي.

إذن هاذ القضية ديال الاستياء كنطلب من الإخوان باش ما يبقاوش يهضروا على الاستياء، يمكن عدم الراحة ولا شي حاجة، ولكن الاستياء كلمة كبيرة جدا بالنسبة للموضوع.

أما فيما يخص الدخول المدرسي المقبل، فيما يخص التحضيرات المادية والتنظيمية كنظن ما غادي يكون حتى شي مشكل إن شاء الله في الدخول المدرسي المقبل، لا في ما يخص، سبق أن قلتها، لا في ما يخص الاكتظاظ، ولا في ما يخص تأهيل المدارس، ولا في ما يخص التسجيلات الإستباقية اللي عملناها قبل الخروج في العطلة، والإداريين راهم كيشغلوا لحد الآن مازال دابا حتى لآخر شهر يوليوز باش يحضروا كلشي، باش كل شي يكون موجود.

ولكن بالنسبة لي أنا، هاذ يمكن نقولو من المسائل السهلة في

المجالي والتعدد الثقافي المواد 11 و28 و39 من دفتر التحملات، حيث نجد أن هناك إقصاء تام لثقافة الجنوب الشرقي وتراثه في غياب تام لأطر وكوادرات الجنوب الشرقي بهذا المرفق الحيوي والإستراتيجي الذي يعني جميع المغاربة.

لذلك، أصبح من اللازم على الإذاعة والتلفزة المغربية فتح أبوابها لأبناء هذه المناطق للتعبير عن أفكارهم وعرض إبداعاتهم وإنتاجاتهم المحلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فيما ما يتعلق بالمعلومات اللي تعطات فيما يتعلق بهاذ المسألة ديال تقنية البث الإذاعي وكذلك التلفزيوني، وكما قلت، وصلنا تقريبا أزيد من 80% على مستوى البث الأرضي وعلى مستوى الأقمار الصناعية 100، ولكن هناك مشروع، ديال الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، لتقوية المراسلات الإذاعية المتواجدة حاليا بمنطقة زاكورة، وبالتالي هناك تتكون تغطية على مستوى المناطق الجنوبية الشرقية للمملكة، وأحنا مستعدين غنحاولوا نسرعوا، رغم أن المشروع غادي يكون في 2018 نهاية الأشغال 2018، ولكن غنحاولوا ما أمكن تكون في هاذ النهاية ديال 2017 أو مع بداية 2018.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة.

وننتقل إلى قطاع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، بسؤال شفوي حول الدخول المدرسي برسم السنة 2017 و2018 للمستشارين المحترمين السادة أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

بمناسبة الدخول المدرسي، السيد الوزير، أساثلكم حول الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم، خاصة ونحن نتفق على أن أسرة التعليم، نساء

كيف، السيد الوزير، تريدنا أن ينجح الدخول المدرسي والأستاذ والأستاذة يشعرين؟ يشعر بأن الوزارة التي يشتغل فيها لا تضمن له حقوقه وتتعامل بالميز، ما أفهمناش انتما الآن النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل دائرة وقفات احتجاجية على مستوى النيابة.

وأقول لكم، السيد الوزير، على أنه يجب استدعاء النقابات من أجل مراجعة الحركة الانتقالية، وإلا سيكون، هذا ما نسي تهديد، هذا قراءة للوضع الذي سيكون، غادي يكون وضع الدخول المدرسي غير موفق، وغادي يؤدي الثمن التلاميذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

هو الاستحقاق، الترتيب ديال الاستحقاق فيما يخص الحركة الانتقالية الوطنية والجهوية تم احترامه 100% ما كاينش شي واحد.. لا، إذا كاين شي حالات يمكن نشوفوها، ولكن أنا المبدأ اللي عندي هو هذا، إذا هاذ الشئ ما تطبقش احنا مستعدين نراجعو هاذ الشئ. إذن، هاذ المبدأ واضح ما غاديش نذاكرو عليه.

ثانيا، أنا نتظن هاذ اللغة ديال التهديدات وذاك الشئ كنظن خاص نتجاوزوها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع السياحة، وموضوعه أوضاع الطرق والمسالك المؤدية للموارد السياحية ببلادنا، هذا يؤجل.

إذن، دائما في إطار قطاع السياحة، السؤال الموالي موضوعه التدابير المواكبة لدعم المحطات الساحلية المندمجة في إطار المخطط الأزرق لرؤية 2020، وهو موضوع سؤال لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات، ابقاو معنا السيدات الحمد لله،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا اليوم حول مخطط المغرب الأزرق، ولكن قبل منو

التحضير ديال الدخول المدرسي، الأهم بالنسبة لنا هنا هو ملي يكون هاذ الشئ كلو خاص كل شي يرجع للمعقول والانضباط وهذا، باش المنظومة ديالنا يثقوا فيها، ترجع الثقة ديال المواطنين فهاذ المنظومة، وهذا كيف ما قلت، هذا من جملة المسؤولية ديال رجال التعليم أولا وأخيرا، ومن طبيعة الحال المسؤولية ديال الطاقم الإداري، خاصنا كلنا نبينو وجه جديد بالنسبة للدخول المدرسي المقبل باش الناس الثقة ترجع، وإن شاء الله كلشي من بعد غادي يتمشى، ملي غادي ترجع هاذ الثقة راه كلشي غادي يتمشى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

فبالنسبة لنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل، وضعنا السؤال لأننا نريد من الوزارة أن تهني الدخول المدرسي في إطار تفاوض مع النقابات، وعندما نتكلم عن التفاوض هناك مشكل الاكتظاظ، هناك مشكل خصائص الأساتذة الذي مازال قائما، هناك مشكل البنية التحتية واهترائها، هناك مشكل ديال الجودة ديال التربية والتعليم، وهذا شيء يعرفه العادي والبادي وكل التقارير التي قدمت، وأنتم تعرفون ذلك السيد الوزير.

لكن، السيد الوزير، إذا كانت السنة الماضية عرفت هاذ الشئ كلو، 70 في القسم وما أكثر، فالسنة المقبلة ستكون فيها اضطرابات، لأن الحركة الانتقالية رغم العدد الذي قلموه وهو فعلا عددا كان مرتفعا، إلا أن كانت فيها يعني طريقة ماشي منظمة، إلى كان ذاك الشئ مدرّس راه اصعب، وإلى كانت دارت ذاك الحركة الانتقالية بطريقة عشوائية أصعب، لأنه، السيد الوزير، فعلا كاين استياء.

السيد الوزير،

خاصكم تشوفوا نساء ورجال التعليم الذين قضوا سنوات وسنوات في التربية والتعليم، وكيشوفوا ناس عاد دخلوا تم الانتقال، ما كاينش الاستحقاقية، ما كاينش، بلي ما كاينش تكافؤ الفرص، ما كاينش المذاكرة، ما كاينش إشراك النقابات.

مع العلم أننا، وأتكلم معك وأنا بنت النقابة الوطنية للتعليم، على أن الحركة الانتقالية كنا نسهر عليها كمنقابات وتسهر عليها الوزارة واحتراما لشروط ومعايير واستحقاق.

ابغيت نتكلم على رؤية 2020، يعني هي الرؤية اللي كتشملو.

وفي هذا الإطار، ابغيت باش نتكلم على العمل اللي كتقوم به الوزارة ديالكم اليوم، الفريق ديالكم الجديد في قطيعة شاملة مع العمل ديال الحكومة اللي فاتت، ابغيت نتكلم على القطيعة اللي كانت مع الحكومة اللي فاتت بالنسبة للعمل مع المهنيين، ومع الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب في الإشراك ديالهم في إطار اللجان اللي كتخدموا عليها اليوم، وفي إطار العمل على حكامه القطاع، وهذا واحد العمل اللي تتقوموا به اليوم اللي هو كنظن هو من الأمور اللي كانت يعني صعبة بالنسبة لرؤية 2020 واللي خلاتها تكون رؤية اللي ما تمشاش، هذه الأولى، وكنقول الحوايج المزيانيين في وقتهم والحوايج الخايين في وقتهم.

بعجالة كايين مسألة المخطط الأزرق اليوم كلشي تيعرف بأنه هو الحلقة الفاسدة في رؤية 2020، ما حققت حتى 10% بالأهداف ديالها وهذا ماشي هو الإشكالية.

اليوم انتم، السيدة الوزيرة، بصدد مخطط ولا خريطة عمل على المدى القصير وعلى المدى المتوسط، اللي ابغينا نعرفو منكم اليوم، غير واحد الجوج ديال الخطوط العريضة لهاذ المخططات ديالكم على المدى - كما قلنا - القصير والمدى المتوسط.

وفهاذ الإطار هذا، كنتساءلو واش ما تيبانش لكم بأنه ولا بد ما تفكرو في المسألة نتاع التضريب ديال هاذا الاستثمار هذا المخطط، لأنه اليوم غادي يخصنا شي صعقة، شي (électrochoc) باش نقدر نرجعو نخدمو فهاذ المخطط الأزرق، لأنه المستثمرين فقدوا الأمل وعرفوا بأنه كانت مشاكل كبيرة، وباش نعاودو نردوهم يعملوا فيه خاصنا شي رافعة يعني تكون قوية، وهنا تفكرو على غرار ما يقع في المناطق الحرة، اعلاش ما نوضوش ونديرو الإعفاء من الضرائب على الأرباح لمدة 10 سنين مثلا، لأنه الهدف ديالنا هو التشغيل، السيدة الوزيرة، كيف المناطق الحرة، يعني هذا كنديرو بحال (un benchmark) حتى هذي راه الصناعة السياحية وحتى هي تتجيب العملة الصعبة ونقدرو نبقاو غير في ذاك (chiffre d'affaires) يعني في رقم المعاملات اللي جاين من الخارج.

لهذا، تنطبقو منكم كذلك تشوفوا بالنسبة للرسوم اللي كتكون على الأراضي الغير مبنية الناس اللي تيتسناو 10 سنين، اليوم إلى جاو يخلصوا هذي الرسوم ما غادي يبقى لهم باش يستثمروا، عندهم أراضي تيتسناو فيها هادي 10 سنين، وماشي ما ابغواش يستثمروا فيها، ما يمكنهمش وانتم عارفين أش واقع.

كذلك المسألة ديال الرسوم ديال التسجيل، في رؤية 2010 كان هاذا التسجيل معفي، جات 2020 وردات الرسوم على التسجيل ديال.. وزايدون أنه التسجيل اليوم تزداد فيه، يعني هادي واحد العدد ديال الأمور ابغيناكم الله يخليك تحاولو تدخلوها في هاذا المخطط هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للجواب على سؤال السيد المستشار.

السيدة لمياء بوطالب، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكركم السيد المستشار المحترم على طرحك هذا السؤال.

اليوم، السياحة الشاطئية كتمثل أكثر من 50% ديال السياحة في البحر الأبيض المتوسط، إذن السياحة الشاطئية عندها واحد الأهمية كبيرة، احنا اليوم بلادنا وكل المؤهلات اللي عندها، أول محطة ساحلية وهي أكادير عندها سوى 30000 سرير كطاقة إيوائية اللي فيها 15000 سرير خاصها إعادة التأهيل، بالمقارنة مع جزر الكناري اللي ابحال دابا عندها 400000 سرير.

إذن، احنا متفقين معكم، خاصنا ولا بد نواكبو التنمية ديال هاذا القطاع ديال السياحة الساحلية وهاذا المحطات الساحلية ديال المخطط الأزرق، واللي عرف شوية ديال التعطل، اللي اليوم كايين سوى 6000 سرير اللي تم إنجازهم من ضمن 100000 اللي كانت مبرمجة.

إذن، سألتنا راسنا على أشنوهما الأسباب ديال هاذا التعطل، إذن بالإضافة إلى أسباب عوامل خارجية كالأزمة الأوروبية وإلى آخره، كايين واحد الأسباب اللي واحدة أخرى، أربعة أسباب وهي المرتبطة بمخاطر مرتبطة بمحطة جديدة، سياحة موسمية ما كايينش الترفيه، ما كايينش الربط الجوي.

إذن، خاص بناء سمعة ديال هاذا المحطات، إذن هاذا الشيء تياخذ واحد الوقت، باش هاذا المحطات يوصلوا لواحد المنتوج وخطط العمل كانوا جد متفائلة مع المشكل ديال الأزمة العقار اللي كان عندها واحد الانعكاسات جد سلبية على هاذا المحطات، لأن المستثمرين كانوا باغيين يديروا المبيعات العقارية باش يوازنوا مع تمويل التنمية الفندقية، ولكن مع هاذا المبيعات اللي ما كانوش ديال العقار كان عندهم واحد المشكل واعتماد على التهيئة وتطوير المحطات من طرف الخواص وكان شي حاجة خاصها تدار من القطاع العام، إلى آخره.

إذن، اليوم الوزارة تتخدم ابحال إلى قلت، وهاذا الشيء مهم جدا على واحد المدونة جديدة للاستثمار السياحي، واحنا تنعملو على هاذا الشيء مع مديرية الضرائب وراه خدامين معهم على هاذا الشيء باش يكون عندها واحد المدونة جديدة للاستثمار السياحي بواحد الاعتبارات

مع المهنيين لكي نحمي صحة المغاربة، نحمي منظومتنا الإيكولوجية البيئية من التلوث، وفي نفس الوقت نضمن حق المغاربة والمغريبات أن يكون لهم استثمار أخضر في هذا المجال.

فهاذ الإطار من 5 يوليوز إلى اليوم، سنة 2008 توقعت اتفاقية مع الجمعية المهنية للإسمنت، هذه الاتفاقية فيها 3 المراحل، المرحلة الأولى كتضمن المراقبة الذاتية المستمرة من أجل باش ما يكونش تلوث، خاصة فيما يتعلق باش يكون عندنا احترام المقاييس والمعايير البيئية لكي لا تكون نفايات ملوثة ناتجة عن الاحتراق بطريقة غير مستجيبة للمعايير الوطنية والدولية.

المستوى الثاني هو المراقبة ديالنا ككتابة دولة بحيث أن الشرطة البيئية توجهت في كثير من الأحيان إلى محطات ديال المعامل وكتقوم بعملية الرقابة، لا من خلال المختبر الوطني للدراسات ومحاربة التلوث، ولا كذلك من خلال هذه الزيارات الميدانية وقياس تركيزات ملوثات الهواء للتأكد من مدى احترام المعايير المحددة في الاتفاقية السالفة الذكر.

الوزارة تريد أن تتوجه أكثر بحيث هذه العجلات المطاطية اللي هي مولدة للطاقة ابغينا نديروها كمنظومة باش نتوجهو فيها للاستثمار الإيكولوجي.

ماذا تم اليوم؟ احنا الحمد لله كايته دراسة، تم توقيع اتفاقية في يونيو 2014، هي متعددة القطاعات، فيها وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي والجمعيات المهنية اللي هي مستعدة وكنشكروها.

بالمناسبة، هناك تقارير، ممكن السيدات والسادة المستشارين يطلعوا عليها، فيها ترابعية القياسات في سنوات متعددة على احترامهم ووفائهم بالتزامهم، وابغينا هاذ الوفاء يبقى وهاذ التعاون باش نديرو المراقبة المستمرة والذاتية، والدولة كذلك كتقدير اشغالاتها في المراقبة كذلك الرقابية، خاصة أن هناك مرسوم يعني فوقنا جميعا اللي هو تيتعلق بهاذ العملية ديال الرقابة المستمرة.

ثم نشغل اليوم مع المهنيين على أساس أن نحدث الركائز القانونية وكذلك مع الجهات الترابية، الركائز الأساسية باش تكون عندنا منظومة إيكولوجية تكون هي ورشة باش يكون عندنا اقتصاد وفرص شغل أفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

جديدة، في ذاك الشئ ديال الضرائب، إلى آخره، وإعادة تأهيل البنيات الفندقية القديمة خاصة بأكادير، وتكثيف عمليات الترويج والتسويق وتطوير الربط الجوي والحكامة اللي تكلمتو عليها حتى هي خاصها توضع فهاذ النطاق ديال الاستثمار، وتنعملو أيضا مع الأبنك باش يمولوا هاذ المشاريع وراه تنخدمو معهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار، بقت لكم 15 ثانية.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتك القيمة.

وننتقل إلى قطاع كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، وسؤال شفوي حول مخاطر استعمال العجلات المطاطية المتلاشية عوض الطاقة الأحفورية والطاقة النظيفة، للمستشارين المحترمين أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

السيدات الوزيرات،

السادة والسيدات والمستشارات،

السيدة الوزيرة، هل من تدابير حامية للمواطنين وأخرى زجرية في حق المقاولات والشركات المستعملة للعجلات المطاطية في وحدات أفرانها كوقود؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الجواب.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيدة المستشارة.

أولا، السيدات والسادة المستشارين أشكركم جميعا على طرح هذا السؤال الذي يخص، صحيح، صحة المواطن كحق دستوري، ولكن كيخص واحد الورش اللي هو اليوم، هو توجه دولي وعالمي اللي هو الاستثمار الإيكولوجي اللي هو الاستثمار الأخضر.

اليوم، الإسمنت يعد مولدا للطاقة حسب اتفاقية "Bâle"، والقانون المؤطر له وطنيا اللي هو 28.00، أشنودرنا احنا كمغاربة باش

وننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة وهو موجه لقطاع التضامن والمرأة والأسرة، وموضوعه دعم تدرّس ذوي الاحتياجات الخاصة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة، نص الدستور الجديد للمملكة في الفصل 34 منه، صراحة على وجوب إعادة تأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

لذا، نسئلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتك لدعم تدرّس الأشخاص في وضعية إعاقة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أولا، لا بد أن أشكر الفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال المهم والذي يخص فئة من أبنائنا يجدون أنفسهم في وضعية إعاقة، ومن الإشكالات في الواقع التي تسائلنا تدرّس هذه الفئة من أبنائنا المغاربة، وإن كانت كل القوانين والمرجعية القانونية المغربية كلها تنص على حق كل الأطفال المغاربة على الحق في التدرّس.

تم تعزيز هذه الترسنة القانونية بالقانون الإطار المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الذي صادقت عليه مؤخرا منذ سنتين، وكذلك تعزز بالرؤية الإستراتيجية الجديدة التي تضمن للطفل في وضعية إعاقة حق التدرّس، وتجعل تدرّس الطفل جزء لا يتجزأ من السياسة التعليمية العمومية بالمغرب.

الآن، لا بد أن نقف عند واقع الحال، حيث أن هناك أقسام مشتركة لفائدة هؤلاء الأطفال، لكن هناك خدمة جديدة من خلال صندوق التماسك الاجتماعي التي تؤمن هذا التدرّس الذي -لنقل- تشرف عليه مجموعة من الجمعيات التي تدير هذه المراكز لصالح تدرّس الأطفال في وضعية إعاقة، والتي كانت تمويلها أو تدعيمها وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية في ذلك الوقت بـ 17 مليون درهم.

ذكرت اتفاقية "Bâle" التي تنص على تامين النفايات لا إعدامها، ومما يثير قلقنا ومخاوفنا في الاتحاد المغربي للشغل كون هذه الشركة التي هي شركة الإسمنت (Holcim) المغرب تتحايل على هذا القانون، وتقدم عملية الإحراق كعملية تامين طاقى، في حين أن الإحراق الذي تقوم به لا ينتج سوى الغبار والغازات السامة.

كما هو في علمكم، فإن اتفاقية استوكهولم حول الحد من الملوثات العضوية الثابتة تعتبر (dioxine) من أهمها وأخطرها، هذه المخاطر للأسف تسجل بالمغرب على وحدة تصنيع الإسمنت.

إن هذه المخاطر ترتبط بتشويه الجينات، وتؤدي إلى ارتفاع الأمراض السرطانية والتنفسية وأمراض الحساسية في وسط العمال كما الساكنة.

السيدة الوزيرة،

ف (Holcim) المغرب تستغل الوضع الهش الناتج عن غياب قوانين حماية للبيئة وطنيا، فحتى الاتفاق الموقع مع وزارة البيئة وهذه الشركة منذ أواخر التسعينات لا يشكل في حقيقة الأمر ضمانا حماية حقيقية للحد من التلوث الذي تنتجه هذه الوحدة الصناعية، فهذه الشركة تدعي كونها شركة مواطنة تساهم في التنمية المستدامة، فعن أي تنمية نتحدث؟

فالشركة لم تنجز أي مشروع اجتماعي يعود بالنفع على ساكنة العديد من المناطق المجاورة لوحداتها الصناعية، بل لم تقم بأي مجهود لإدماج الشباب الذي يعاني البطالة والتهميش والهشاشة، وخير مثال هو مدينة العيون الشرقية.

السيدة الوزيرة،

بل حتى العاملين بالشركة تمت إحالة معظمهم على المغادرة الطوعية بشتى الوسائل والطرق ودون الاحتفاظ لهم بأبسط الحقوق المتمثلة في التغطية الصحية في خطوة تبرز التوجه العام للشركة في التملص من التزاماتها والتواطؤ مع شركة المناولة، إمعانا في هضم حقوق العمال المشروعة.

كثيرا ما نجد أو ما تعلن (Holcim) في نواياها تأهيل كافة وحدات إنتاجها واستخدام تجهيزات المصافي الحديثة للتحكم في الانبعاث والحد من التلوث، وبحسب الشركة فالمراقبة موثقة بعلامة الجودة (ISO 14001)، لكن هل هناك التتبع الدائم للمتدخلين في المراقبة والافتحاص للتأكد من مدى الإيفاء بالالتزامات؟

ذلك هو السؤال الجوهرى الذي يظل مغيبا، ونحن نعيش على إيقاعات التدهور البيئي الخطير الذي تعرفه جل المناطق المحيطة بهذه الوحدات الصناعية، خصوصا وأن المغرب صادق على اتفاقية الأطراف (COP21) ونجح في تنظيم (COP22) بشهادة الخبراء والمختصين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

غيره، أيضا نذكر غياب برامج ومناهج مكيفة وكذا أطر مؤهلة تتناسب واحتياجات هذه الفئة، أيضا غياب التحسيس من أجل توعية المجتمع بأهمية دمج هذه الفئة وأيضا تأهيل الأطفال والمدرسين لاستقبالهم.

وأخيرا، نسائلكم: ماذا قدم المتدخلون من قطاعات وزارية أو جماعات من أجل تنزيل السياسات الخاصة بهذه الفئة ومن أجل بلوغ أهدافها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة، في بضعة ثواني.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيدة المستشارة،

جمعت ذلك الشيء كلشي كامل اللي تتعرفي اللي تيتكتب في الإعلام واختزلتيه في سؤال.

اسمعي لي، ما دام تنقول لك بأن هاذ المنتوجات الجديدة ديال هادي عامين وديال هاذ السنة بما فيه لأول مرة في المغرب هناك سياسة عمومية مندمجة لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة بما فيهم الأطفال، هادي الأولى.

ثانيا، خدمات صندوق التماسك الاجتماعي راه يا الله من 2015 عاد ابدات.

ثالثا، الجمعيات الآن كلها المشرفة على مراكز تمارس الأطفال من نهار ابدات عمرها ما كانت كتطمح لما وصلت إليه الآن من تغطية حاجاتها لتقديم مواد بيداغوجية للأطفال في وضعية إعاقة.

لا بد أن نؤكد كذلك بأنه واخا الوقت تسالا بأنه طموحنا أننا طبعنا نديرو ما هو أكثر، لكن هاذ الشيء اللي حصل راه هو الآن إنجازات كبيرة لا بد أن يعترف بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم.

أريد أن أحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

شكرا لمساهمتمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

اليوم، من خلال صندوق التماسك الاجتماعي خصصنا 53 مليون درهم فقط لصالح الأطفال المتدرسين.

كما رفع الشرط لدعم الأرامل من أجل الأيتام ديال التمدرس عندما يتعلق الأمر بالأشخاص في وضعية إعاقة.

إذن، الأشخاص في وضعية إعاقة عندهم وضعية خاصة، وهناك مبادرات كثيرة، لكن أهمها مؤخرا هو تأمين صندوق التماسك الاجتماعي بهذا المبلغ المرصود من 107 مليون اللي كاينة في الصندوق كامل، خاصة فقط للأشخاص في وضعية إعاقة من أبنائنا المتدرسين بفضل هذا الصندوق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

نعلم أن الأشخاص في وضعية إعاقة في سن التمدرس يعيشون في واقع يتجاهل تمام احتياجاتهم اليومية مع الكثير من الظلم اليومي والإقصاء الاجتماعي.

فرغم الترسانة القانونية التي جاءت في جوابكم في سياق تنزيل المبادئ الكونية لحقوق الإنسان للقضاء على جميع أشكال التمييز، وأيضا في سياق تنزيل الفصل 34 من الدستور بوضع سياسات عمومية موجهة لهذه الفئة، رغم كل هذه الجهود التشريعية المبذولة لترسيخ الحقوق المهذرة لهذه الفئة لوضعها في مكانها الصحيح على السلم الاجتماعي، إلا أن هذه الجهود أخلفت المواعيد وبدأت تنتج المعاناة بدل تجاوزها.

فالتحدي على مداه من أجل تجنب إقصائهم من الولوج والاستمرار في الفصول الدراسية إلى جانب زملائهم، والتحديات كثيرة نذكر منها غياب الحكامة في تدبير هذا الشأن، حيث كثرة المتدخلين والدعوة هنا إلى اختزالها في متدخل واحد، غياب العدالة المجالية سواء في المجال الحضري أو بين المجالين الحضري والقروي، لا بد أيضا أن ننبه إلى التناقض بين والمفارقة الصعبة، حيث يتم دمج هذه الفئة بعزلهم وفصلهم تماما عن باقي زملائهم في أقسام خاصة.

أيضا ضعف البنية التحتية من غياب الولوجيات في معظم المؤسسات التعليمية وأيضا غياب آليات التتبع والتقييم لمواكبة الجمعيات الممارسة في المجال، سواء على مستوى التعليم أو النقل أو

محضر الجلسة الثالثة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 16 شوال 1438 هـ (11 يوليوز 2017 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: سبع دقائق، إبتداء من الساعة السابعة والدقيقة الثامنة.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

أخواتي إخواني المستشارين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، والمحال على مجلس المستشارين من طرف مجلس النواب.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير، أريد أن أشكر اللجنة وكذلك رئيسها والمقررة، كما أشكر السيد الوزير على المناقشة البناءة التي كانت في الجلسة.

الكلمة للسيد الوزير، إذا أراد أن يقدم المشروع، تفضل هنا.

السيد راشد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة ما غاديش نقدم المشروع، ولكن بالمناسبة أريد أن أشكر الأخوات والإخوان أعضاء اللجنة اللي قدموا واحد الدعم كبير وتفهمهم للأهمية ديال هاذ النص التشريعي.

فمرة أخرى أجدد الشكر للأخوات والإخوان، خاصة فيما يتعلق بجانب المناقشة ولا الجانب المرتبط كذلك بالتحسينات والتعديلات التي أدخلوها على النص والذي قد نال إجماع الأخوات والإخوان أعضاء اللجنة.

شكرا مرة أخرى السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد التقرير موزع عليكم جميعا، ولكن إذا أرادت المقررة باش تلقي التقرير ديالها فلها ذلك.

أعتقد المداخلات، كما اتفقنا في ندوة الرؤساء، أنها ستوزع علينا من فضلكم، بالنسبة للفرق يسلموا المداخلات.

شكرا، غادي نبدأ في التصويت على مواد مشروع القانون السالف الذكر.

المادة الأولى كما أحييت علينا من مجلس النواب.

الموافقون: بالإجماع، شكرا.

المادة الثانية كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة الثالثة كما عدلتها اللجنة.

المادة الرابعة كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة الخامسة كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.

المادة السادسة كما عدلتها اللجنة.

المادة السابعة كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.

المادة الثامنة كما عدلتها اللجنة.

المادة التاسعة كما عدلتها اللجنة.

المادة العاشرة كما أعدتها اللجنة.

المادة 11 كما أعدتها اللجنة.

المادة 12 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.

المادة 13 كما أحييت علينا من مجلس النواب.

المادة 14 كما عدلتها اللجنة.

المادة 15 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.

المادة 16 كما عدلتها اللجنة.

المادة 17 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.

المادة 18 كما عدلتها اللجنة.

المادة 19 كما عدلتها اللجنة.

المادة 20 كما أحييت علينا.

المادة 21 كما أحييت علينا.

المادة 22 كما عدلتها اللجنة.

المادة 54 كما أحييت علينا.
 المادة 55 كما أحييت علينا.
 المادة 56 كما عدلتها اللجنة.
 عنوان الباب السابع كما أضافته اللجنة، يعني أضافت واحد
 الباب، فنفس الشيء، الموافقون..
 المادة 57 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 58 كما عدلتها اللجنة.
 والآن غادي نعرض القانون برمته للموافقة:
 الموافقون: بالإجماع.
 شكرا للجميع.
 وبهذا، نكون قد صادق مجلس المستشارين على مشروع قانون
 رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.
 وشكرا للجميع.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
 في مناقشة مشروع القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي
 المنشطات في مجال الرياضة.

السيد الرئيس المحترم،

يخلق الرياضي على أجنحة المجد، ومعه بلاده حين يعتلي منصة
 التتويج، يرفرف خلفه العلم وتصدح الأجواء بنشيد الوطن، غير أن
 هناك مشهدا ثانيا يوازي السقوط ويعصف بالأحلام ويتحول معه كل ما
 تحقق إلى أوهام، تدينها القيم قبل أن تدينها العينة، لتتجلى المنشطات،
 حيث غابت المنافسة الرياضية والقيم الشريفة.

فيكفي ما حدث، حين تم ضبط بعض الرياضيين مغاربة في ملتقيات
 عالمية يتعاطون المنشطات، كنا نمي النفس بأمل فوزهم، إيما منا
 بدور الرياضة في التأثير على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لأي
 دولة، فالتعاطي للمنشطات لا يتناسب وقيمنا الدينية والوطنية وروح
 المنافسة الرياضية الشريفة، وهو تنكر لروح وعطاءات الأبطال المغاربة
 الذين ثابروا واجتهدوا من أجل رفع راية المغرب خفاقة في المنتديات

المادة 23 كما أحييت علينا.
 المادة 24 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 25 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 26 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
 المادة 27 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 28 كما أحييت علينا.
 المادة 29 كما أحييت علينا.
 المادة 30 كما أحييت علينا.
 المادة 31 كما أحييت علينا من طرف مجلس النواب.
 المادة 32 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 33 كما أحييت علينا.
 المادة 34 كما أحييت علينا.
 المادة 35 كما أحييت علينا.
 المادة 36 كما أحييت علينا.
 المادة 37 كما أحييت علينا.
 المادة 38 كما أحييت علينا.
 المادة 39 كما أحييت علينا.
 المادة 40 كما أحييت علينا.
 المادة 41 كما أحييت علينا.
 المادة 42 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 43 كما أحييت علينا.
 المادة 44 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 45 كما أحييت علينا.
 المادة 46 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 47 كما أحييت علينا.
 المادة 48 كما أحييت علينا.
 المادة 49 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 50 كما أحييت علينا.
 المادة 51 كما أحييت علينا.
 المادة 52 كما عدلتها اللجنة.
 المادة 53 كما أحييت علينا.

الدولية، فالحاجة اليوم قبل أي وقت آخر إلى قانون يرتب الحقوق والجزاءات، يدعم المبادئ والأخلاق الرياضية النبيلة والسليمة.

فمشروع القانون الذي نحن بصددده اليوم، هو نتاج تفاعل رياضي وسياسي وإعلامي وجماعي. قوامه العمل بروح الفريق الواحد، فهو يمثل عملا تقنيا ومطلبا لجميع الفرق البرلمانية في مجال الملاءمة مع القوانين الدولية، لتعزيز المنظومة القانونية الهادفة إلى النهوض بالرياضة الوطنية، عبر الوقاية من تعاطي المنشطات ومكافحة آثارها السلبية، حفاظا على صحة الرياضيين وحظر الممارسات التي تخل باحترام أخلاقيات الرياضة وقيمها السامية وقواعد التنافس الرياضي الشريف.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نسجل التأخر الذي حصل في مناقشة هذا القانون في البرلمان، وإن اعتبرتها الحكومة تأخرا إيجابيا مكن من تدارك ملاحظات المنظمة العالمية لمحاربة المنشطات قد أدخلت بمجموعة من التعديلات خلال هذه الفترة. لذا، ندعو الحكومة إلى التفاعل البناء مع جميع المبادرات المحلية الدولية الرامية إلى اجتثاث ظاهرة المنشطات والتوعية من أخطارها.

فوضعنا الرياضي الحالي لا يبشر بالأفضل، في ظل مثلث الربع والتحكم والاعتناء غير المشروع، في مقابل غياب قاعدة رياضية صلبة قوامها الديمقراطية.

السيد الرئيس،

إن القضاء على ظاهرة تعاطي المنشطات، يرتب في مجمله بتنسيق تدريجي وطنيا ودوليا مع دعوة الجامعات الرياضية إلى الالتزام بعقد الأهداف الموقعة بينها وبين وزارة الشباب والرياضة، ودعم المهام المنوطة بالوكالة المغربية لمكافحة المنشطات، وإفراد حكامه جيدة داخلها، بجعل العنصر البشري مركز اهتمام كراسمال حقيقي وفي نفس الوقت ركيزة لتفعيل إستراتيجيتها المتمثلة أساسا في التحسيس والتوعية من مخاطر المنشطات قبل الزجر.

السيد الرئيس المحترم،

إننا، في الفريق الاستقلالي، ندعو الحكومة إلى تشديد الإجراءات القانونية من أجل منع المنشطات والمكملات الغذائية الرياضية غير المرخصة والمشكوك في مصدرها ومكوناتها، من ولوج التراب الوطني، فتجار المنشطات يجنون عشرات الأضعاف مما يجنيه تجار المخدرات على حساب صحة المغاربة.

أملنا كبير أن تعمل الحكومة بكل مكوناتها وبالجدية المطلوبة مع جميع المتدخلين الرياضيين من أجل التفاعل الإيجابي مع هذا القانون، عبر وضع برنامج متكامل يجمل رؤية مستقبلية واعدة لمحاربة المنشطات ببلادنا من أجل تأهيل رياضيين يؤمنون بقيم المنافسة الشريفة.

لكل هذا، فإن الفريق الاستقلالي يصوت بالإيجاب على مشروع هذا

القانون.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته

2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق "بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة". وهو ما يشكل فرصة لتوضيح وجهة نظرنا حول هذا المشروع الهام، والذي يهدف إلى الوقاية من تعاطي المنشطات في المجال الرياضي ومكافحته، والحفاظ على صحة الرياضيين وحظر الممارسات التي تخل بأخلاقيات الرياضة وقيمها المعنوية في إطار احترام المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، المعتمدة من طرف المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" الموقعة بباريس في 19 أكتوبر 2005.

وكذا احترام بنود المدونة العالمية لمكافحة المنشطات المعتمدة من قبل الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة في 5 مارس 2003.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد على الأهمية الكبرى التي يحظى بها قطاع الرياضة لما يلعبه من أدوار طلائعية داخل المجتمع، وفي هذا الإطار كان لزاما بلورة قانون نوعي لملاءمة التشريعات المرتبطة بالمجال الرياضي مع الاتفاقيات الدولية، والتي تنص على إحداث هيئات للتحسيس والوقاية والمراقبة ومكافحة تعاطي المنشطات المحظورة في مجال الرياضة.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمقتضيات المشروع الذي بين أيدينا، يتبين أنه جاء من أجل وضع إطار قانوني سيساهم في تحسين صورة الرياضة وتكريس مبادئ الحركة الأولمبية الدولية وإعطاء صورة للرياضة الوطنية المغربية الحاملة لقيم التسامح والانفتاح والتضامن والتربية على المواطنة، وكذلك ضمان تكافؤ الفرص بين المتبارين، وتيسير الولوج إلى الممارسة الرياضية والحفاظ على صحة الرياضيين وتحسيسهم بالمخاطر المرتبطة بتناول المنشطات التي تخل بالقيم الرياضية وتسيء لسمعة البلاد.

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، لعل يقين أن هذا المشروع قانون سيساهم بشكل كبير في الإجابة على مختلف الأسئلة المرتبطة بتطوير هذا المجال الحيوي، الذي يحظى بأهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، خاصة وأنه جاء بمقتضيات على درجة كبيرة من الأهمية مرتبطة بالوقاية من تعاطي المنشطات، وحظر ومراقبة تعاطيها.

وعقوبات من هيئات دولية في حق هذه الوجوه المتألقة، مما أدى إلى خدش صورة المغرب في المجال الرياضي والتي عمل لسنوات من أجل ترسيخها في المنتظم الرياضي الدولي، خاصة وأن استعمال المنشطات يعد من أكثر الممارسات إخلالا بقواعد المنافسة الشريفة وبأخلاقيات الرياضة وقيمها المعنوية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تعدد أنواع الرياضات الممارسة داخل المغرب وارتفاع عدد التظاهرات والمنافسات التي تنظمها مختلف الجامعات واللجان على المستوى الوطني وتزايد عدد الرياضيين المجازين، سيجعل من تغطية الوكالة لجميع هذه الأمور بالمراقبة المستمرة والدورية مهمة صعبة جدا. كما أن إسنادها عدد كبير من المهام مع حداثة إنشائها وبالجم والتريكة الحالية يستدعي تعزيزها بالموارد البشرية والمالية الكافية مع خلق آليات لإشراك الجامعات الرياضية واللجان الأولمبية والبارا أولمبية في ذلك، خاصة وأن لها تجربة كبيرة في هذا المجال. وكل ذلك حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكولة إليها بالشكل المطلوب.

أما فيما يخص اختصاص إصدار العقوبات التأديبية من قبل الوكالة والذي أسنده المشروع لقانون لمجلس تأديبي يجتمع على شكل هيئة تأديبية ابتدائية أو هيئة تأديبية للاستئناف، فإننا نثمن مسألة جعل البت في القضايا على درجات. على اعتبار أن الأمر، سيتمكن المعنيين من الطعن في القرارات الصادرة في المرحلة الابتدائية، مما سيساهم في ضمان عدالة أكبر.

ومن جهة أخرى، ندعو الحكومة إلى لعب دور فعال في مراقبة الوكالة من أجل ضمان حيادية واستقلالية وشفافية ونزاهة عملها، لأن الأمر يتعلق بمجال لم تسلم فيه أي مؤسسة من مظاهر التلاعب والفساد والممارسات اللا أخلاقية (FIFA على سبيل المثال)، وإن كنا لا نشكك في مصداقية ونزاهة من سيتم تعيينهم كأعضاء بقدر ما أذعنوا إلى وضع آليات احترازية ووقائية.

أما فيما يتعلق بمراقبة تعاطي المنشطات، فإننا في فريق العدالة والتنمية، نطمح إلى أن تتوفر بلادنا على مختبر وطني متخصص معتمد من لدن الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات. هذا المختبر سيساهم في اعتقادنا فيما هو مناط للوكالة من مهام من قبيل المشاركة في الدراسات والأبحاث وفي تنمية البحث العلمي في مجال مكافحة تعاطي المنشطات وكذا آليات وطرق اكتشافها كما هو منصوص عليه في المادة 20. فهل سيبقى المغرب في ظل غياب هذا المختبر مرتبها لعمل المختبرات الأجنبية، خاصة وأن عدد العينات التي يتم تحليلها اليوم في ارتفاع متزايد بعد إجبارية إخضاع الرياضيين للكشف عن المواد المنشطة بمجرد مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية التي تعد اتفاقية ملزمة

السيد الرئيس،

لقد سبق لنا في فريق الأضالة والمعاصرة أن أكدنا على أهمية هذا المشروع قانون والدور المنتظر منه في سياق إعادة تنظيم المجال الرياضي، من هذا المنطلق، وحرصا منا كمعارضة بناء على دعم المبادرات الكفيلة بتطوير وعصرنة التشريع الوطني وانسجاما مع الموقف الذي سبق أن عبرنا عنه على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، فإننا نؤكد هذا الموقف ونصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

3. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية، نعتبر مشروع القانون الذي نحن بصده يكتسي أهمية كبيرة، على اعتبار أنه يروم مواجهة تعاطي المنشطات كأحد أكثر الظواهر السلبية التي حادت بالرياضة عن جانبا النبيل والشريف، فأضحت الرغبة الجامحة في الفوز والتألق إلى جانب سيطرة المنطق الاقتصادي والتجاري الهادف إلى تحقيق أرباح مالية مهمة دافعا قويا لممارسات غير منضبطة.

كما نعتبر أن إعداد هذا المشروع من طرف الحكومة خطوة مهمة في اتجاه التقيد بالالتزامات الدولية للمغرب فيما يخص مكافحة هذه الظاهرة خاصة الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات والمقتضيات والأحكام القانونية الصادرة عن الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات.

وجدير بالذكر أن مكافحة استعمال المنشطات بقدر ما يهدف إلى ضمان المنافسة الشريفة واحترام أخلاقيات الرياضة وقيمها المعنوية، بقدر ما يروم الحفاظ على صحة الرياضيين وحمايتهم في مجال يكثر فيها الإغراء. وبالتالي فإن الأمر يتعلق عموما بالصحة العمومية في مواجهة ظاهرة أضحت تتفاقم بقوة في اتجاه ستصبح فيه المنشطات منافسا قويا لآفة تعاطي المخدرات.

ومن الملاحظات الأساسية التي نسجلها، التأخر الكبير في إخراج قانون بهذه الأهمية إلى الوجود.

علما أن المغرب أولى منذ وقت طويل اهتماما كبيرا بالمجال الرياضي، من خلال التوفر أولا على جامعات ولجان في مجمل الرياضات ومن خلال المشاركة القوية في منافسات وتظاهرات رياضية عالمية استطاع خلالها تحقيق إنجازات تاريخية.

فوجود فراغ قانوني في هذا المجال وضعف فعالية الإجراءات المعتمدة من طرف الحكومة في مكافحة استعمال المنشطات ساهم في سقوط العديد من الرياضيين في شباك هذا الآفة (ولا أحتاج هنا إلى ذكر أسماء). وبالتالي، كان لغياب التدابير الوقائية القانونية، صدور قرارات

لكل موقع عليها؟

وأخيرا، نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن مقتضيات مشروع القانون بالصيغة التي تناقشها اليوم، على العموم، تتميز بالتناسق بين مختلف مستوياته من وقاية وتحسيس ومراقبة وزجر. وسيمكن دخول هذا القانون حيز النفاذ من تدارك القصور الذي كان حاصلًا سواء في مواجهة إشكالية تعاطي المنشطات أو في الحفاظ على صحة الرياضيين والإسهام في تعزيز أخلاقيات الرياضة وقيمها المعنوية.

لكل هذه الاعتبارات، سيصوت فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع من الأهمية بما كان، ألا وهو مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

السيد الرئيس،

بداية، نشيد في الفريق الحركي بالنقاش الجدي والمسؤول والناجع الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لهذا المشروع، كما ننوه أيضا بالتفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيد وزير الشباب والرياضة مع تعديلات السيدات والسادة المستشارين والتي اعتبرت تعديلات للجنة، ومن جهة ثانية نستحسن تجاوب السيدات والسادة المستشارين مع تعديلات الحكومة التي جاءت لتحسين النص وملاءمته مع المستجدات الدولية في مجال محاربة المنشطات، وهي اعتبارات ساهمت في إنتاج نص قانوني راق يستجيب لملاحظات الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، وينسجم مع المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة التي صادق عليها المغرب، ويتلاءم أيضا مع مضامين وأحكام المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، وهي مجهودات توجت بتصويت أعضاء اللجنة بالإجماع على هذا النص في جلته الجديدة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا، في الفريق الحركي، نعتبر أن محاربة ظاهرة تعاطي المنشطات هي المدخل الرئيسي لتخليق الحياة الرياضية وتطهيرها من المظاهر والاختلالات المشينة، فبعد الجدل الذي عرفته الأوساط الرياضية

الوطنية على إثر انتشار تناول العديد من الرياضيين المغاربة للمنشطات، مما انعكس سلبا على سمعة الرياضة الوطنية، وبعد تأكيد جلالته الملك في رسالته الموجبة للمناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات سنة 2008 على التزام الصرامة والقوة والحزم بما يكفله القانون لمحاربة المنشطات في المجال الرياضي، وبعد مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لمحاربة المنشطات، كان لزاما على الحكومة أن تحرك عجلة التشريع لمحاربة هذه الظاهرة وهو ما تأتي فعلا بإنتاج هذا النص الذي تضمن مقتضيات صارمة لمكافحة تعاطي المنشطات من خلال منح هذا الاختصاص لهيئة مستقلة وهي الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات، وتقسيم العقوبات إلى تأديبية وجنائية، ويبقى الأهم هو تفعيل والتنزيل السليم لهذه المقتضيات.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات السالفة ذكرها، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5. مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

السيد الرئيس،

لابد أن نتفق جميعا على أن الرياضة المغربية قد فقدت بريقها، وأصبحنا نتحسر جميعا على عصرها الذهبي، حيث كان الأبطال المغاربة رائدين عالميا في تحقيق النتائج الإيجابية ومضرب المثل في الأخلاق الرياضية الحميدة.

إن الشارع المغربي يشناق اليوم لرؤية أبطال من عيار تلك الأسماء التي اعتلت منصات التتويج في مختلف المحافل الرياضية الدولية، حيث كانت منتخباتنا تضاهي في لعبها الفرق العالمية ذائعة الصيت وكانت الأولمبيات الدولية والمواضيع الرياضية العالمية محط اهتمام ملايين المغاربة الذين اعتادوا آنذاك على متابعة أطوارها بكل شغف وحماس وتقاسموا لحظات الفرح والألام مع أبطالها المغاربة.

السيد الرئيس،

قد يستطيع المجتمع المغربي ابتلاع الهزائم، لكنه لا يحتمل اليوم أن يرفرف اسم المغرب عاليا، ليس في النتائج ولكن في فضائح المنشطات. لقد تابعنا بحزن عميق إخفاقات أولمبياد لندن وأولمبياد ريو دي جانيرو

نص تشريعي متكامل الأركان قادر على كبح ظاهرة التعاطي للمنشطات في الأوساط الرياضية المغربية.

واستنادا لما سبق، ومن موقع فريق التجمع الوطني للأحرار الذي يحترم التزاماته داخل الأغلبية الحكومية، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أمام الجلسة العامة، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة والتي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وقبل أن أدخل في صميم النقاش لابد أن أشيد بالجو الإيجابي الذي طبع النقاش على مستوى اللجنة، وروح المسؤولية التي تحلى بها السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة وكذا التفاعل الإيجابي للسيد وزير الشباب والرياضة في إطار الجواب عن مختلف التساؤلات المثارة من طرف ممثلي الفرق والمجموعات النيابية بمجلسنا الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع القانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛ في سياق عام، يرمي إلى تحسين صورة الرياضة المغربية الحاملة للعديد من القيم من قبيل التسامح والانفتاح والتضامن والتربية على المواطنة، وكذا ضمان تكافؤ الفرص بين المتبارين، وأيضا في إطار تيسير الولوج إلى الممارسة الرياضية في إطار عدالة مجالية، وكذا السهر على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على صحة الرياضيين وتحسيسهم بالمخاطر المرتبطة بتناول المنشطات التي تخل بالقيم الرياضية والتي من شأنها أن تسيء إلى سمعة البلاد.

السيد الرئيس المحترم،

يهدف مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة إلى الوقاية من تعاطي المنشطات في مجال الرياضة ومكافحته؛ من خلال دمج مقاربة الوقاية من تعاطي المنشطات ومقاربة تعتمد على واجبات الرياضي من جهة أولى؛ الحفاظ على صحة الرياضيين من خلال حظر تعاطي المنشطات على مستوى خرق قواعد تعاطي المنشطات بالنسبة لأي شخص من جهة ثانية؛ علاوة على حضر الممارسات التي تخل بأخلاقيات الرياضة وقيمها المعنوية، حيث سيعمل مشروع

وما صاحبهما من تورط رياضيين مغاربة في فضائح يندى لها الجبين، وعلى رأسها فضائح التعاطي للمنشطات أو مواد أخرى يحسب بعض الرياضيين أنها مواد طبيعية وليست كيميائية لن تظهر علاماتها في التحاليل الطبية، فيربطون إذك خصلة الغش بأفة الجهل واستعمال مواد لا يعلم أحد مدى خطورة أثارها الجانبية على الجسم الرياضي. لذلك لن نرضى لبلادنا الظهور في محافل الغش والتلاعب.

السيد الرئيس المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يرفض رفضا قاطعا استمرار مثل هذه السلوكيات وعلينا التصدي جميعا لكل ما من شأنه أن يسيء لسمعة المغرب في المحافل الدولية والدخيل على ثقافة وتقاليد المجتمع المغربي، وهو ما يجعلنا اليوم مجبرين على ضرورة التزام الصرامة والقوة والحزم بما يكفله القانون لمحاربة المنشطات في المجال الرياضي، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس حفظه الله في الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية الثانية للرياضة في أكتوبر 2008، جسده مشروع هذا القانون الذي جاء ليتوج الخطوات الإيجابية التي خطتها الحكومة في مجال مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي وحظر الممارسات التي تخل بأخلاقيات الرياضة وتضرب بصحة الممارسين.

إننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن عاليا ما جاء به هذا النص التشريعي الهام من أحكام تؤطر عمل الحكومة في كبح هذه الظاهرة سواء من خلال تحديد الأفعال التي تدخل ضمن المحظور في قواعد مكافحة المنشطات، أو فيما يتعلق بعملية المراقبة للفضاءات الرياضية وخارجها دون إخطار مسبق، أو من خلال التنصيص على عقوبات تأديبية وأخرى جنائية في حق من يخرق قواعد مكافحة المنشطات، معتبرين أن تنصيص هذا المشروع على إحداث الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات ومنحها سلطة ضبطية وزجرية وصلاحيات في المراقبة والتنسيق مع مختلف الفرقاء في المجال الرياضي، بالإضافة إلى دورها التوعوي ليس فقط للرياضيين، ولكن لجميع الفاعلين في هذا القطاع من أطباء وصيادلة وتجار المواد الشعبية.. خطوة جد إيجابية، بل مؤشر إيجابي وفق ما هو متعارف عليه عالميا باعتباره خطوة هامة لدخول المغرب مصاف الدول الراقية التي تحاول جاهدة محاربة كل مظاهر الفساد الذي ينخر مجتمعاتنا. ونتمنى في فريقنا أن تدار هذه الوكالة بكل ما تقتضيه المسؤولية والحكمة الجيدة من اعتماد للشفافية والصرامة.

السيد الرئيس المحترم،

لافتوتي الفرصة دون أن أشيد بالأجواء الايجابية وبروح المسؤولية العالية التي طبعت جميع مراحل مناقشة هذا المشروع داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وبالتعاطي الايجابي للحكومة، في شخص السيد راشد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة، الذي نشكره على سعة صدره وتجاوبه مع مختلف الاقتراحات والتعديلات التي قدمها السيدات والسادة المستشارين، رغبة منا جميعا في إخراج

عويطة ونوال المتوكل وخالد بولامي وابراهيم بوطيب وهشام الكروج ونزهة بدوان وصالح حيسو وجواد غريب، حتى أصبحت بلادنا قبلة للعديد من العدائين المشهورين لإقامة معسكراتهم الرياضية.

وبسبب تعاطي مجموعة من الرياضيين المغاربة للمنشطات خصوصا العدائين منهم، ساءت صورة الرياضة المغربية على المستوى الدولي، بعد أن أكدت الفحوصات الطبية تعاطي هؤلاء الرياضيين إلى مواد محظورة وجلهم ينتمون إلى أندية مغربية، فتم إيقافهم ومتابعتهم من طرف الشرطة القضائية المغربية.

والمتتبع لهذا الموضوع يعزو استفحال المنشطات في مجال الرياضة المغربية، إلى إهمال المسؤولين المتعاقبين على قطاع الرياضة والشباب، وإلى الفراغ القانوني في مجال محاربة معضلة المنشطات، وهو سلوك تجاوز الرغبة في الحصول على ميداليات إلى خلفيات سياسية وأمنية واقتصادية.

واليوم نحن بصدد دراسة هذا المشروع الذي نعول عليه في تنظيم ومراقبة ومعاقبة كل من تبث ارتكابه هذا الجرم، لهذا ثم إحداث الوكالة الوطنية التي ستقوم بإعداد وتنفيذ برامج للتربية والتكوين خاصة بالرياضيين والمؤطرين وحتمهم على عدم اللجوء إلى المنشطات في التظاهرات الرياضية الدولية، والعمل على تطبيق القانون في جميع الملفات التأديبية المتعلقة بتناول المواد المحظورة، وهذا لن يتأتى إلا بالتنسيق والتواصل المستمر بين الجامعات والأندية والاتحادات والمنظمات الرياضية الوطنية، التي تتحمل كامل مسؤوليتها في مرافقة ومراقبة العدائين بشكل منتظم من خلال الفحص والتقصي.

لهذا، نتمن إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، ومن خلاله الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات بهدف تحصين أنشطتنا الرياضية ضد هذه الآفة، وضمان مبدأ العدالة في الوصول إلى تقييم حقيقي لكفاءة الرياضيين وتأمين شروط التنافس الشريف، وأيضا لتحسين صورة بلدنا في المشهد الرياضي العالمي.

8. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يجادل أحد أن المجال الرياضي والتنافسية الرياضية، أصبحت ميدانا يحظى باهتمام كل فئات المجتمع، بل أصبح المجال الرياضي مصدرا جديدا من مصادر الثروة والاغتناء السريع، وأصبحت كبريات الشركات العالمية، سواء التي تشتغل في المجال الرياضي أو مجالات الاستهلاك الأخرى تتنافس لتحظى بالتوقيع من نجوم مختلف الألعاب الرياضية، بل أصبح رقم معالمها يعرف تطورا كبيرا تجاوز بكثير كل التطلعات.

القانون الحالي بعد دخوله حيز التنفيذ، إلى مراقبة تعاطي المنشطات وذلك اعتمادا على المكلفين؛ وهم أعوان المراقبة ثم الكيفية التي تجري بها عمليات المراقبة التي يقوم بها أعوان المراقبة التابعين للوكالة المغربية لمكافحة المنشطات المحدثة لهذا الغرض من جهة ثالثة وأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،

تجدد الإشارة كذلك إلى أن السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين قد تفاعلوا إيجابا مع جميع التعديلات المقدمة من طرف الحكومة، حيث تم قبول 13 تعديلا، وهو مجموع التعديلات التي جاءت بها الحكومة في اللجنة وتم التصويت على النص برمته بالإجماع.

وفي الأخير، وانسجاما مع موقفنا داخل اللجنة، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

7. مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، وهو مشروع يروم الوقاية من تعاطي المنشطات أو المخدرات في مجال الرياضة، وهي مواد محظورة وطنيا ودوليا، ازداد انتشارها مع ما عرفته البيئة الرياضية من منافسات في مختلف الرياضات خلال السنوات الأخيرة من طرف جل الرياضيين أحيانا بعلم الطاقم المساعد لهم لضمان الفوز والشهرة والثروة، وهو سلوك مرفوض يهدم الأسس المعنوية والأخلاقية التي تستند إليها الرياضة من جهة، ويعرض صحة متناوليها إلى الخطر من جهة أخرى.

ولأن الموضوع ذي أهمية قصوى، فقد استأثر باهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي الذي ندد بهذا السلوك، مطالبًا المنظمات الدولية التدخل لسن قوانين تهدف مكافحة المنشطات، وكانت استجابة منظمة اليونسكو عبر إعداد اتفاقية دولية تقضي التصدي لمسألة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، والمغرب من بين الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية الدولية سنة 2005.

واليوم، المغرب في حاجة ماسة إلى ملاءمة تشريعاته الوطنية ذات الصلة مع التشريعات الدولية، خاصة المتعلقة بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، وذلك من أجل تنافس وطني ودولي نزيه، قائم على الاستحقاق وليس الغش، والمغرب معني بفضائح المنشطات خصوصا في ألعاب القوى، بعد أن كان نموذجا يحتذى به جراء الإنجازات العالمية والأولمبية لعدائينا، وكلنا نتذكر أحيانا بمرارة، إنجازات سعيد

ضرورة إحياء هذه الألعاب. ولا يجب أن ننسى دور وزارة التضامن والأسرة في التوعية الاجتماعية، ودور وزارة الصحة وغيرها من الجهات المتدخلة في هذا المجال المتشعب والخطير.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بنعم على مشروع هذا القانون كما تم تعديله.

9. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات.

في البداية، لابد من الإشارة إلى الفراغ القانوني الذي كان يحول دون إجراء عمليات المراقبة في مختلف الأنواع الرياضية باستثناء الرياضات التي تخضع لمراقبة دولية، وفي مقدمتها ألعاب القوى، التي تخضع لمراقبة صارمة من قبل الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات.

وفي هذا الصدد، فقد جاء هذا المشروع متضمنا لمجموعة من التدابير المتعلقة بالوقاية من تعاطي المنشطات، من أجل ضمان ظروف سليمة لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية، من خلال قيام الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات بالسهر على التحقق من تفعيل الأعمال المتعلقة بالوقاية والمراقبة الطبية بمساعدة الجامعات الرياضية.

وفي نفس السياق، وقبل بسط الملاحظات الأساسية حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات التي ينبغي تداركها، نقف عند العديد من الإيجابيات، ويمكن إجمالها في مسؤولية الجامعات والعصب والجمعيات الرياضية والشركات الرياضية من خلال إعداد البرنامج السنوي للتحسيس بأخطار المنشطات والوقاية، وفق البرنامج الوطني لمكافحة تعاطي المنشطات الذي تعده الوكالة، وإسناد عملية التحسيس والوقاية إلى الأطباء المتخصصين والبيولوجيين والأطباء والأطرسبه الطبية العاملين في مجالات الصحة المدرسية وطب الشغل والطب العسكري والطب العام والطب البيطري.

غير أنه في المقابل يسجل على مشروع القانون عدة ملاحظات متمثلة أساسا في العقوبات السالبة للحرية خاصة بالمواد 52 و53 و54، مع الإشارة إلى أن حل الشخص الاعتباري طبقا للمادة 55 يعتبر قرارا جائرا، سيما وأنه من الممكن أن يكون الخطأ ارتكب من طرف شخص ذاتي.

إن الرهان اليوم هو صياغة فلسفة للرياضة المدرسية توضح أهمية ومكانة التربية الرياضية كوسيلة تربية لها قيمتها الصحية، فمن المؤكد

وأكد أن هذه النقلة التي عرفها الاقتصاد الرياضي جعلت الممارسين لمختلف الأنواع الرياضية يحاولون الوصول إلى أعلى مستويات عالية في الانجاز، سواء من خلال التدريب والمثابرة، وأحيانا من خلال تناول بعض المنشطات، هذه المنشطات التي أصبحت تغزو الجسم الرياضي العالمي، وأصبح الرياضيون يضحون بمستقبلهم الرياضي في سبيل تحطيم الأرقام والرفع من سقف الإنجازات والتحديات.

لذلك، فإن هذا القانون جاء في مرحلة حساسة شهدت فيها الرياضة الوطنية فضائح متتالية في مجال استعمال المنشطات الرياضية خصوصا في مجال ألعال القوى، وأصبح معها دق ناقوس الخطر واجبا وضروريا، نظرا للأثر الكبير الذي يمكن أن تحدثه هذه الممارسات على الجسم الرياضي وأن تفعيل هذا القانون سيمكن من جهة من ضبط الجهات التي تتاجر في هذه المنشطات، وضبط مستعملها، وإخضاعهم للعقوبات التي سيحددها القانون، حتى لا يبقى هذا المجال مفتوحا أمام التآويلات والتلاعبات وغيرها من الممارسات الدنيئة والمنحطة، والتي هي لا محالة غريبة عن تقاليد وثقافة المجتمع المغربي.

وأكد أن خروج هذا القانون لحيز الوجود سيساهم في ضبط العلاقة بين المتدخلين في هذا المجال، وسيحدد الاختصاصات والمسؤوليات، بل سيمكن من تسلط الضوء على مجال كان في السابق مغلق على نفسه، سمح لهذه الظاهرة بالتفشي والانتشار في الجسم الرياضي الوطني، وقد تضر مستقبلها بسمعة الرياضة الوطنية وبسمعة الأبطال المغاربة الذين حصلوا على أرقام عالمية ومنجزات لم تكن مسبقة في التاريخ الرياضي العالمي.

إضافة إلى كل ما سبقت الإشارة إليه، فإن القانون سيساهم كذلك في محاربة ظاهرة المنشطات باعتبارها خطرا كبيرا على صحة الرياضيين. وسيكرس مبدأ المساواة والتنافسية الذي جاء به الدستور.

إن محاربة هذه الظاهرة تتطلب وجود إطار قانوني ينظمها، ولكن يجب أن تتظافر جهود كل القطاعات المتدخلة من أجل بلورة سياسة وطنية وقائية أولا ورادعة ثانيا خصوصا وأن اللوبيات التي تنشط في هذا المجال اخترقت أغلب الرياضات وأصبحت تدر على أصحابها أموالا طائلة أكثر بكثير من تجارة المخدرات بكل أنواعها وأصنافها.

ولا ننسى بالمناسبة أن نتساءل عن دور المؤسسات المؤطرة للمجال الرياضي في بلادنا من جامعات وطنية واللجان الرياضية والاولمبية والبارا أولمبية وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تعمل من قرب أو من بعيد في المجال الرياضي.

كما نتساءل عن تقييم عمل الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات وعلاقتها بالمؤسسات السالفة الذكر.

كما لا يجب أن ننسى دور وزارة التربية الوطنية التي تؤطر مجال الألعاب المدرسية والجامعات التي تنظم الألعاب الجامعية، والتي أعطت أبطالا في العديد من أنواع الرياضات ونؤكد بهذه المناسبة على

وفي الأخير، لا بد من الإشارة إلى أن الرياضة خرجت من مفهومها النبيل وأصبحت تجارة فاحشة في الوقت الحاضر نظراً لتحكم الشركات المصنعة للمنشطات واللوبيات في صناعة الأرقام القياسية حيث أصبح تهافت الرياضيين على المنشطات المحظورة من أجل تحقيق الإنجازات والبطولات العالمية مما كرس مفاهيم الفوز باستعمال الغش والخداع وأخل بالأسس الرياضية السليمة والأهداف النبيلة التي يعتبر أساها الشرف والأمانة وتكافئ الفرص.

أن الأخلاق الرياضية بشكل عام هي سلوك مكتسب ينتج عن البيئة المحيطة باللاعب منذ نعومة أظفاره مما ينبغي التركيز على جميع فئات المجتمع من الطفولة حتى الشيخوخة وأهمية دور الإعلام في إبراز ذلك. إننا في حاجة لاستحضار القيم الإنسانية للارتقاء بالمستوى الرياضي في المجالات التنافسية والمدرسية الذي بواسطتها سنتجنب استخدام المنشطات ومحاولة الفوز غير الشريف، وتحقيق مكاسب رياضية خادعة ومؤقتة سرعان ما تؤدي إلى أضرار خطيرة تنعكس تأثيراتها على صحة الرياضيين.